

زبانم دات

أنة برطانیا اراشماة

حاول العزنايت

بالم دات

أمة بريطانيا الإسلامية

تقديم وترجمة
عادل أحمد ثابت



دار الفكر

توزيع
الدار المصرية للكتب
٢٤ شارع عبد الحلق ثروت — القاهرة

مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع
٢٢ شارع سامى — لاظوغلى — ت ٢٠٨٣٨

يونيه ١٩٥٦

مقدمة

يصدر هذا الكتاب مع جلاء آخر جندي بريطاني عن أرض الوطن .. عن أرض مصر العزيزة التي لم يقف كفاحها لحظة واحدة ، ولم يرض عليها شهداؤها الخالدون بدمائهم الزكية الطاهرة ، كلها سارت جموع شعبها من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين والرجال والنساء .. نحو معاقل الاستعمار في المدن أو القرى ، في قصر الدوبارة أو القنال .. منذ أربع وسبعين عاماً ونحن في معركة ..

وكذلك كانت ملايين شعوب المستعمرات تخوض معارك أخرى رهيبة بمائلة .. في آسيا ، في بلادنا العربية ، في أفريقيا ، في أمريكا اللاتينية .. ضد نفس المستعمرين البريطانيين ، وضد دول الاستعمار الغربية الأخرى .

وانتصر كفاحنا .. وكسبنا المعركة .. وتحررت بلادنا نهائياً من التبعية الاستعمارية البغيضة ..

وكذلك انتصر كفاح أكثر من نصف سكان العالم .

والتقى الجمع العظيم في وحدة نضالية استقلالية هائلة .. في باندونج .. يؤيد وتساند بقية قوى التحرر الوطني ، التي لا تزال تقاتل في أرض المعركة

ولا يزال الاستعمار البريطاني يبذل جهده اليائس الذليل ، مستميتاً في الاحتفاظ بمراكزه الأخيرة .. في الملايو وقبرص ، وجزر الهند الغربية

العربية ، وكينيا ، وأوغانده ، وجيانا .. مستخدما قواته العسكرية الضخمة ضد شعوب لا تملك من القوة إلا حق الحياة .. والحياة أقوى من الموت .

وكذلك يستمر الاستعمار القرنى يحاول أن يخضع شعوب شمال أفريقيا ، وأن يحول بينها وبين الحرية والاستقلال والوحدة .. تؤيده جبهة الاستعمار العالمى التى تلتقى هى الأخرى .. هناك ، فى مقر حلف الأطلسى العدوانى بقيادة ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية .. تؤيده بالجيش والأسلحة ، كما تؤيد الاستعمار البرتغالى فى جوا ، والهولندى فى إيريان ، والبلجيكي فى الكونجو ، والأمريكى فى جواتيمالا ... وتحاول خنق حركات التحرير الوطنية كلها بالأحلاف ... دون أن تستطيع .

*

وفى بريطانيا ذاتها ، تشتعل معركة داخلية أخرى . يكاد تاريخها يبدأ مع مفزكتها الاستعمارية فى مصر .

هناك فى بريطانيا .. أزمة تطحن أبناء الشعب ، بدت طلائعها مع بداية هذا القرن ، وكانت النتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى .. ثم الحرب العالمية الثانية ، وما تخللها وتبعها من كساد اقتصادى ، وارتفاع جتوني فى الأسعار ، وانخفاض فى مستوى المعيشة وحد من الخدمات الاجتماعية .. وتسابق فى التسلح والتخضير لحروب جديدة .

بل إنه فى اليوم الذى نحتفل فيه بالسلام .. يقوم الشعب البريطانى لسجد السيطرة الأمريكية تزحف ، والتدخل الأمريكى يزداد .. ويصبح للقوات الأمريكية والطائرات القاذفات قواعد عسكرية تحتل بلادها .

*

وفى هذا الكتاب ، يربط دات ، بين الاستعمار والازمة .. بين

كفاح شعوب المستعمرات من أجل التحرر الوطني والشعب البريطاني من أجل الاشتراكية ..

يمزق «دات» الأستار ، ويعلن أن أزمة بريطانيا وأوروبا الغربية هي أزمة النظام الاستعماري الطفيلي ، الذي بنى عليه اقتصاد هذه البلاد والذي يسير في طريق الإفلاس والاحتضار ..

*

في هذا الكتاب .. يكشف «دات» عن حقيقة النظام الاستعماري وأزمة «المدنية الغربية» الرأسمالية .. يبين الثمن الفادح الذي دفعته وتدفعه شعوب الغرب بينما تتدفق الأرباح الطائلة على حفنة قليلة من الاحتكاريين .. يظهر التغافل والنفوذ الأمريكي في امبراطوريات «الغرب» ، يفضح مؤامرات الاستعمار ضد شعوب آسيا وأفريقيا ، بل ضد شعوب العالم حين تتجه لتحضير لحرب عالمية ثالثة .. كذلك يزيح القناع عن «اشتراكية» حزب العمال الزائفة وكيف ارتبط زعماءه وقادته بمصالح الرجعية الاستعمارية ..

ولكن «دات» لا يشخص الأزمة ويبين أسبابها فحسب ، بل إنه يقدم ما يراه حلاً لها ، متفقاً مع مصالح الشعب البريطاني وشعوب المستعمرات معاً .. ذلك هو انتهاء النظام الاستعماري ، وإعادة تنظيم اقتصاد بريطانيا وبذل أقصى الجهد لتنمية الموارد الانتاجية على أسس اشتراكية سليمة ، مع إقامة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين بريطانيا وشعوب المستعمرات ، بعد تحررها على أساس السيادة الكاملة في السيادة الوطنية ، وتوطيد أو اصر التعاون الاقتصادي الدولي بين جميع الشعوب ، والعمل على اقرار السلام في العالم .

*

و « دات » هو أول كاتب بريطاني ينادى بهذا الرأي المتحررا الجريء... أعلنه في كتابه هذا... الذي أصدره في عام ١٩٤٩ ، وأثار به اهتماما عظيما داخل بريطانيا وخارجها فأعيد طبعه عدة مرات ، وترجم إلى أكثر من اثني عشرة من اللغات ..

وهو لم يكتف به ، بل راجعه وزوده ، وأصدره من جديد عام ١٩٥٣ في نحو ثلاثة أضعافه يحمل عنوان « أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية » ..

ولهذا ، فاني حينما فكرت في ترجمته وتقديمه باللغة العربية إلى مواطني وإخواني في مصر والبلاد العربية . رأيت ألا أكتفي بنسخة عام ١٩٤٩ .. بل عملت على مقارنة ما فيها بنسخة ١٩٥٣ مراجعاً مستحدثاً كثيراً من البيانات ، مضيفاً بعض الجديد مختصراً بعض القديم ..



ولا ريب أن كل من سيعتبر هذا الكتاب ، سوف يحس فيه شيئا فريداً .. انه ليس مجرد نظرية أو بحث علمي واقعي .. انه انفعال انساني نادر ، صادر من نفس تشربت بحب الحرية ، وبالأخاء البشري ، وبالعدالة ، وبالديموقراطية .

ولعل ظروف « دات » الخاصة كان لها أيضا قدر عظيم في ذلك .. فهو نصف بريطاني .. نصف هندي .. وهكذا التقى في شخصه كفاح أبناء المستعمرات المتحرر الوطني مع كفاح الطبقة العاملة في البلاد الاستعمارية من أجل تحقيق الاشتراكية . وهذا الارتباط الوثيق بين القضيتين هو الخط الانساني الذي يسود حياته ، ويسود كتابه .. وهو الذي يعمق من الوعي السياسي العام لتلك من يقرأ هذا الكتاب .

ونحن في مرحلتنا التاريخية الحاضرة ، في هذا الوقت الذي يتزاح فيه آخر ظل للاحتلال الأجنبي عن بلادنا، والذي نسير فيه معاً .. مع كل شعوب باندونج ، وأصدقاء باندونج بل وحلفاء من كل شعوب العالم . الذين التقت جموعهم في وحدة كفاحية استقلالية سلمية ، وفي انطلاق حر عزيز نحو مستويات أعلا وأرحب من الحضارة والتقدم ..

نحن في هذه المرحلة التاريخية .. في أشد الحاجة إلى تنمية معارفنا بحقيقة النظام الرأسمالي الاستعماري .. وفي أشد الحاجة إلى الارتباط بكل قوى الحرية والتقدم ، مع جميع شعوب العالم ..
لهذا ألف ددات ، كتابه ..

ولهذا أقدمه ، بالعربية ، .. إلى كل شعوبنا العربية المجاهدة .

عادل الصمري ثابت

١٦ يونيو ١٩٥٦

الفصل الأول

أزمة الإمبراطورية

« إن انجارتنا التي ودت لو غزت الآخرين
قد جعلت من نفسها مغنا مفضوحاً ... »
شيكسبير

لم تمض سنوات قليلة على انتهاء الحرب الأخيرة حتى كانت الأزمة التي
أخذت بجنائق بريطانيا وأوروبا الغربية قد بلغت من العمق حداً اضطرتها
أن تعترف بخطورتها ، بعد أن كانت تحاول أن تخفى من أمرها وتغض
من شأنها ..

وهي لم تكن واحدة من تلك الأزمات المؤقتة التي تصاحب مشا كل
ما بعد الحرب ، فلا تلبث أن تسوى أمرها وتختفي حين تذهب الحرب وتعود
الأحوال إلى سيرتها الأولى العادية . وهذه الأحوال « العادية » القديمة ..
حتى في شكلها الضعيف الذي سارت به فيما بين الحربين العالميتين — قد
ذهبت إلى الأبد ، وراحت أيامها إلى غير رجعة . أما ذلك التقدير الخاطيء ،
الذي ساد جميع الهيئات الرسمية بعد الحرب العالمية الأولى ، نتيجة
لسطحية التحليل ، فقد أثبتت الأحداث زيفه ، إذ كان الداء لم يبلغ أقصى
خطورته بعد . ذلك أن الدولارات الأمريكية استطاعت أن تهبط له بعضاً
من الشفاء .. ولكن إلى حين . أما هذه المرة — أثر الحرب العالمية
الثانية — فقد حزب الأمر ، ولم تعد المسكنات القديمة علاجاً نافعاً ،
بل وكلما تابعت الأعوام كلما وضع زيف مشاريع المعونة الأمريكية ، من
ماز شال إلى غيره . وكلما بدت الأزمة على حقيقتها .. عميقة عنيفة .

إن أزمة بريطانيا وأوروبا الغربية هما أزمة النظام الاستعماري ، الذي شيد عليه اقتصاد هذه البلاد .. والذي يسير في طريق الافلاس ويشرف على الاحتضار .

ولقد ظلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولنده ، وغيرها من الدول الأوروبية ترتع منذ أجيال بعيدة في بحبوحة اقتصادية ظاهرة الارتفاع ، على حساب مئات الملايين من أبناء المستعمرات من الفلاحين والعمال .. تمتص من دمائهم وعرقهم فيضاً من الإنتاج ووفراً من الكسب لم تكن تدفع له مقابلاً .

ولكن دعائم هذه النظم والعلاقات الاستعمارية والاستغلال الدولي قد أخذت تتداعى .. ولم يعد في الإمكان الإبقاء عليها أو استعادتها ..

وهذه الدعائم هي التي قام عليها البناء الاجتماعي والاقتصادي بأكمله لهذه الدول في الزمن الحديث ، وهي التي يستند إليها نظامها السياسي العام الذي يطلق عليه «الديموقراطية الغربية» . كذلك بنيت عليها الحركة «العمالية» الاستعمارية ، واستعمارية المحافظين ، والإصلاح الاجتماعي — الديموقراطي «للأحرار» .. فالاستعمار هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه المحافظون والعمال «المصلحون» على حد سواء .. وقد وجدوا تعبيراً له فيما يسمونه (دون تحري الدقة الواجبة) «الديموقراطية الغربية» ، أو «الحضارة الغربية» ، أو «الحركة العمالية الغربية» ، أو «طريقة الحياة الغربية» .

ولكن الأزمة قد أصابت الصميم ، فزلزلت الأساس ، وأخذ هيكल النظام العام في الانهيار . وهذه هي المشكلة التي لا تستطيع الرجعية المحافظة أو العمالية ، الفاشية ، أو الاشتراكية الديموقراطية ، مارشال أو كينس أن يجدوا لها حلاً .

ولم يعد العلاج عن طريق الدولار وسيلة ناجعة ، مادام لا يمس الجوهر بل على العكس فإنه يضاعف الداء ، لأنه يعمل بطرق مصطنعة على إطالة

امد حياة التطفل والاعتماد على الغير — وهو أصل العلة — يمنع استرداد الحياة ، ويحول دون الشفاء . ومع ذلك فاننا نجد في جميع النواحي مشاريع جديدة ضخمة تهدف كلها إلى زيادة التوسع في الاستثمار واستخدام الوسائل الحديثة لتنمية موارد الامبراطورية كحل لمشاكل بريطانيا الاقتصادية . فيعلن برنامج حزب المحافظين المشهور « الطريق الصحيح لبريطانيا » (١) .

« يؤكد حزب المحافظين وحدة الإمبراطورية البريطانية والكمونولث وتقدمها ، كأحد الأهداف الكبرى لسياسة الحكم . انه أمر حيوى للدفاع عن الحرية والديمقراطية ، والحياة السياسية لشعوب المستعمرات . من أجل الإحتفاظ بمستوى حياتنا والدفاع عن سلامتنا . وكذلك فاننا نعتد على وحدة وحيوية الامبراطورية ونظام الكومنولث »

ويعلن قادة حزب العمال من جانبهم أيضاً أنهم قد « اكتشفوا الامبراطورية » ويضعون سياسة ايجابية لتنمية الامبراطورية تحل محل سياسة المحافظين السلبية ، فينقد برنامج حزب العمال « العمال يؤمنون ببريطانيا » (٢) « عدم صلاحية المحافظين لحكم المستعمرات » ، ويعلن أن مهمة العمال ستكون :

« . . . بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكومنولث عن طريق قيام مشاركة كبرى في الاستثمار الموجه . »

وفي مؤتمر حزب العمال عام ١٩٤٨ ، أوضح مستر بيفن خطته في حل مشكلة بريطانيا الاقتصادية فقال :

« إذا نحن ربطنا الكومنولث والبيلاذ ما وراء البحار ، التي أخذنا مسئوليتها على عاتقنا المشترك ، بمهارة الغرب ، واستعداده ، وقدرته الإنتاجية . . . فاننا نستطيع حينئذ أن نحل مشكلة ميزان مدفوعاتنا . . . ويستطيعون هم من ناحية أخرى أن يظهروا بمستوى من المعيشة يطرده ارتفاعه مع الأجيال القادمة . هذه هي سياسة بريطانيا الخارجية . »

The Right Road for Britain (١)

Lobour Believes in Britain (٢)

وكل هذه الأحلام ، والمشاريع الهائلة الجديدة لامبراطورية حديثة — سواء بنيت على اتباع مناورات جديدة والتجالف مع العناصر الرجعية الفاسدة في الشرق الأقصى والأوسط ، أو على برامج ضخمة ترسم لزيادة استغلال أفريقيا كحل مرموق .. فإنها ليست إلا قصوراً تشيد في الهواء . إن أحدث مشاريع الاستعمار الجديدة قد بنيت على الرمال ، وكان محتوماً أن يقضى عليها ، بفضل التناقضات الكامنة النامية ، وبفضل ضعف قوى الاستعمار المعجوز المتداعية ، وبفضل زحف القوات الشعبية الثائرة في جميع بلاد المستعمرات بدون استثناء ، وكما أوضحت تجارب مشروع الفول السوداني في أفريقيا (لإنتاج السمن الصناعي) ، أو حرب الملايو في آسيا ، فإن التدابير التي اتخذت لتنفيذ هذه المشروعات ، لا تبعد كل البعد عن أن تقدم الحل المنشود لأزمة الدول الاستعمارية فحسب ، بل إنها تضيف أعباء جديدة تزيد من الأثقال التي ترزح تحتها النظم الاقتصادية ، فكأنها في حقيقة الأمر تزيد أسباب الضعف سبباً جديداً .

إن أزمة الامبراطورية لا يمكن تجاهلها أو تخطيها . وإن علي شعوب بريطانيا وأوروبا الغربية أن تواجه الحاجة الملحة لأن تبني حياتها من جديد . وأن عليها أن تحدث تعديلاً أساسياً في نظم بلادها ، التي ستودي بها الأسس الاستعمارية الطفيلية وتحطمها تحطيماً . وهذا التغيير الجوهرى لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على قوة الاحتكارات التي ترتبط أوثق الارتباط بالاستعمار ، وإعلاء كلمة الطبقات العاملة ، وبناء الاشتراكية .

ولقد أخذ التاريخ في نفس الوقت يسطر صفحات جديدة .. إذ دبت على الأرض حياة جديدة هناك امتاز بها عالم ما بعد الحرب .. تمتد من براغ غرباً إلى بكين شرقاً .. هناك يبنى ثلث الإنسانية بلادهم ، متحررين من سيطرة المستغلين والمستعمرين .

وهذا التحول يهدد النظام الاستعماري العتيق في بريطانيا وأوروبا

الغربية تهديداً خطيراً .. ولكنه يفتح أبواب الأمل واسعة أمام شعوبها . فهي بما تمتاز به من مهارة ، وما تملكه من معدات ، ومن خبرة وتنظيم تستطيع أن تلعب دورها الكبير أيضاً في بناء العالم الجديد . بشرط أن تحرر نفسها أيضاً من قيود الاستعمار . إن كل يوم يمضي يؤكد ضرورة الاختيار بين طريق الأمل والتعمير وطريق اليأس . إن بريطانيا ودول أوروبا الغربية القديمة التي حملت لواء التقدم فترة طويلة من التاريخ لنى خطر من أن تتردى في هاوية سحيقة من الأزمة المستعصية ، والتحلل والضعف ، والإفلاس مالم تجر تغييرات حاسمة في كيائها الاجتماعي في أسرع وقت ممكن ...

ولقد شعر الناطقون الرسميون في بريطانيا بمدى الكره الذي تكنه الشعوب للاستعمار فساروا مع التيار يحاولون تضليله ... فاعلنوا هم أيضاً أن « الاستعمار ، و « الامبراطورية » قد ذهبت بذكرياتها الآلية مع الأيام ، وأن الامبراطورية البريطانية قد « صفت » كما يقول سير ستافورد كريديس ، أو أنها تحولت إلى « جامعة مستنيرة » وإلى « هيئة ذاتية التقدم » كما يوهن مستر هربرت موريسون ومستر جون ستراتشي .

هذا التحول في اللغة والوصف والتعبير مقصود به التضليل . . فهو يخلط بين انهيار الامبراطورية ونهايتها . وليسوا يندفون « الاستعمار » على هواهم وإنما هم يندفون في تزييف الألفاظ وتشويش المعاني بجارة للشعور المعادى للاستعمار . وهذا دليل على قوة هذا الشعور ، وتقدير خطورته . فالامبراطورية لم تعد أمراً مقبولا في بريطانيا ، ولم يعد الدفاع فيها مطمحا وشرفا . . غير أن حقائق الامبراطورية ، والاستغلال الاستعماري ليست مما تمسحها الألفاظ الناعمة أو تباركها الأساليب المعسولة .

إن الامبراطورية البريطانية في مرحلة الانهيار . ولكنها لم تنته بعد . وإنما لتبذل جهد اليأس وتستमित في التعلق بالأشكال والوسائل الحديثة

لمواجهة الظروف الجديدة ، لا لتتحرر أو تصفى نفسها ، ولكن من أجل أن تبقى ، وأن تستمر في تحقيق مقاصدها القديمة ، وتسخير شعوب المستعمرات واستغلالهم من أجل جنى الأرباح الطائلة والأموال الوفيرة . وقد تضطر إلى التراجع في أماكن معينة . ولكنها تحاول التقدم في بقاع أخرى . إن الوحش العجوز الذي يحتضر ، لم يتحول إلى حمل وديع . بل على العكس ، فإنه انقلب أشد بأساً ، وأشد عدواناً ، وإن السجل ليقطر بالفظائع من اليوتاف إلى الملايو ، من ساحل الذهب إلى الأردن . . . وهذا الإنساق الجنوني نحو التسليح . وعبادة قنابل الذرة كأعظم أسلحة « المدنية » ليؤكد تمسك الرجعية بالحياة . . . حتى الموت . ١

إن الحرب في الملايو ، وسياسة بيفن الخارجية . ومشروع ستراتشي للفول السوداني ، ونقطة ترومان الرابعة ، وتعزيزات هونج كونج . وحلف شمال الاطلنطي ، وميزانية كرييس — كل هذه السياسات التي تلت الحرب مباشرة . تمثل خيوطاً في نظام واحد .

ولتفهم الاستعمار ومشكلة المستعمرات ، فإن من المهم أن ننظر إلى ما وراء الكلمات المعسولة والأساليب الخادعة التي تمتلئ بها خطاب العرش وإذاعات الوزراء وتصريحاتهم عن « المشاركة » و « الأمانة المقدسة » و « نشر ألوية الحضارة » و « نبذ الأفكار الاستعمارية القديمة » و « السياسة الإشتراكية التقدمية للمستعمرات » . . . إن من المهم أن ننظر إلى الحقائق المادية للاحتكارات الاستعمارية واتحاداتها ، إلى أصحاب المزارع في المستعمرات ، إلى قوانين السخرة والعقوبات في المستعمرات ، إلى الأحوال المعيشية هناك من مجاعات وأوبئة ، إلى الأرباح الخيالية التي تبلغ مائة في المائة ، إلى معسكرات الاعتقال ومناطق العزل . . . إلى الإرهاب والقتل . إن من المهم أن ننظر إلى مئات الملايين من شعوب المستعمرات والبلاد التابعة ، وهم بأعدادهم يزيدون بكثير عن الدول الاستعمارية —

لا إلى عنائهم وحرمانهم من حقوقهم واستغلالهم إلى أحط مدى إنساني يمكن فحسب — بل ننظر إليهم في صراعهم وهم يكافحون الظروف غير الإنسانية، وفي قومتهم وزحفهم الذي تسيطر عليهم روح التحرير. وننظر إليهم باعتبارهم الأحلاف الأقوياء في النضال المشترك ضد الرأسمالية والاستعمار... من أجل انتصار الاشتراكية في أنحاء العالم.

إن مشاكل الامبراطورية الاستعمارية، وكفاح شعوب المستعمرات لم تعد تنفصل عن مشاكل شعب بريطانيا ذاته. إنها صميم أزمته وأن جذورها لتتشابك مع جذور الكفاح من أجل الديمقراطية والاشتراكية في بريطانيا.

وهدف هذه الدراسة الموجزة لأزمة الامبراطورية أن توضح :
أولاً — إن الامبراطورية البريطانية لا تزال تعيش تحت ظلال خادعة من الألفاظ الزاهية الخادعة، وتحت ستار من أشكال ووسائل جديدة مبتدعة... وأنها لا تزال تستغل وترهب مئات الملايين من شعوب المستعمرات والبلاد التابعة من أجل مصالح الاحتكارات الاستعمارية الكبرى... وأن حديث رجال الحكم الغربيين والمستعمرين عن « الحرية » و « الديمقراطية » و « حقوق الإنسان »، إنما يرنكز على أساس استعباد المستعمرات...

ثانياً — إن النظام الاستعماري يحتاج أزمة حادة، لا بسبب نبل الحكام وتضحياتهم أو تصفياتهم له، ولكن بفضل كفاح التحرير الصاعد من أعماق الشعوب المستعمرة. وازدياد الضعف والانهيار الاقتصادي للدول الاستعمارية العتيقة في أوروبا الغربية. وتغير ميزان القوى الدولية في صالح كفة الديمقراطية بقيادة الاتحاد السوفيتي على حساب المفسكر الاستعماري...

ثالثاً — أن أزمة بريطانيا بعد الحرب، التي تتمثل في عجز ميزان

مدفوعاتها وفشل التدابير الحكومية الوقائية لتغطية هذا العجز ، إنما هي في حقيقتها أزمة هذا النظام الاستعماري المفلس المتداعي : وأن الحل لا يمكن البحث عنه داخل نطاق هيكل النظام الاستعماري .

رابعاً — إن تدابير الحكومة البريطانية من أجل الاحتفاظ بالنظام الاستعماري ونجدته وتوسيعه ، سواء بشكله القديم أو بثوبه الحديث . . ومن أجل وضع برنامج اقتصادي يحل العجز عن طريق زيادة الاستغلال الاستعماري . . هذه التدابير مقضى عليها بالفشل ، ولن تؤدي إلا إلى زيادة حدة الأزمة وزيادة العجز بسبب الأعباء الجديدة التي تضاف إلى مصروفات الحكومة الباهظة وراء البحار ، وميزانيات العمليات العسكرية بالخارج والتسلح وتحويل إنتاج القوة العاملة عن الإنتاج في الداخل .

خامساً — إن الإحتفاظ بالامبراطورية وتوسيعها كأساس للاقتصاد البريطاني هي قاعدة سياسة تشرشل — بينفن المشتركة ، المتفق عليها بين حزبي المحافظين والعمال ، والتي تقضى بانتهاج سياسة موحدة مع الاستعمار الأمريكي . وقد انتقدها كثير من المتحدثين التقدميين باعتبارها مناقضة للمصالح البريطانية الوطنية والديمقراطية ومؤدية إلى زيادة سيطرة الاستعمار الأمريكي على كل من بريطانيا والامبراطورية البريطانية وبالتالي زيادة حدة الأزمة .

سادساً — أن الحل الذي يتفق مع مصالح الشعب البريطاني ، وشعوب المستعمرات هو إنهاء النظام الاستعماري كلية ، وإعادة تنظيم اقتصاد بريطانيا على أسس غير استعمارية ، وبذل أقصى الجهد لتنمية الموارد الانتاجية والعلاقات الاقتصادية المتبادلة النفع بين بريطانيا والمستعمرات السابقة على أساس المساواة الكاملة في السيادة الوطنية ، داخل نطاق التعاون الاقتصادي الدولي المتزايد بين جميع البلاد الديمقراطية ، وإقرار السلام في العالم .

الفصل الثاني

بريطانيا والإمبراطورية

« تموت الامبراطوريات جميعاً من تعسر الهضم »
نا بليون

منذ نصف قرن مضى ، دعا جوزيف تشامبرلين أبناء جلدته من الإنجليز « أن يفكروا استعمارياً » ، في نطاق الإمبراطورية . وكان يندد بالذين ينصرف تفكيرهم إلى إنجلترا فحسب ، ويصفهم بأنهم إنجليز صغار ... كان على إنجلترا أن تكون قاعدة لمصالح أعظم الاستثمارات المالية العالمية ، تتدفق إليها الملايين من مناجم الذهب من الراند بجنوب أفريقيا ، والمطاط من الملايو ، والقصدير من نيجيريا ... في الوقت الذي يتمرغ فيه أبناء الأيست أند (الحى الشرقى) بلندن في الأوحال ، وترك الحقول في طول البلاد بغير زرع ، وتهمل مغازل لانكشير ، وتهجر المناطق الصناعية الكبرى في الشمال الشرقى واسكتلنده وويلز ... إن بريطانيا تعاني اليوم من نتائج تلك السياسة التي كانت تتطلع إلى الإمبراطورية وتشجع بوجهها عن الوطن ذاته ...

ونظام بريطانيا الاستعماري أقدم من نظامها الرأسمالي . ولكن الإمبراطورية الآن ثمرة حديثة لنموه ، وقد بلغت غايته نضجها في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ... فقد كانت الملكية الإقطاعية تندفع في حروبها للغزو والفتح قبل أن يبدأ عصر الرأسمالية ، فكان تطلعها نحو أيرلنده وويلز ، وكانت بعثاتها الاستكشافية والعدوانية في الشرق الأوسط (بالتعاون مع بقية ملوك أوروبا) ... وكانت أيرلنده أول المستعمرات الإنجليزية — كما يصفها انجلز — قد رُسم لها نظام الاستعمار قبل مقدم

الرأسمالية . وكذلك مضى عليها أكثر من ثمانية قرون دون أن تتخلص نهائياً من هذا الوضع الاستعماري طالما تقبّع حكومة ثانية لها في أحد أركانها ، تدين بوجودها في للسياسات المالية والاحتلال العسكري . غير أن النظام الاستعماري لبريطانيا كان يسير تطور الرأسمالية في كل مرحلة من مراحلها ، وهي ثلاثة أساسية : رأس المال التجاري ، ورأس المال الصناعي ، ورأس المال المالي أو المصرفي . وهي مراحل تجد ما يقابلها في تطور النظام الاستعماري .

لقد بدأ رأس المال التجاري المرحلة الأولى من التوسع الاستعماري فيما وراء البحار ، وسيطر عليها . وهذه هي الفترة التي ذاعت فيها المغامرات التجارية ، — أو القرصنة بمعنى أدق — وانتشرت فيها تجارة العبيد ، وأقامت الشركات التجارية الاحتكارية ذات الإمتيازات الخاصة ، محطاتها التجارية . وهي الفترة التي تمت فيها الكشف الجغرافية الكبرى ، والاستيلاء على الأراضي الجديدة ، مع إبادة سكانها الأصليين وتوطينها بالمهاجرين بدلا منهم ... ولقد كان النظام الاستعماري للرأسمالية — قبل الثورة الصناعية — في عهد أسيرة تيودور ، ثم ستيوارت ، ثم في عهد كرومويل الجمهوري ، وبعد ذلك عند عودة الملكية في صورتها الأولى في القرن الثامن عشر — يهدف إلى الاحتفاظ بقبضته قوية على المستعمرات ، باعتبارها مورداً مباشراً للثروة والدخل الأهل ، عن طريق استيراد المعادن النفيسة وغيرها من منتجات المستعمرات ، مقابل تصدير أقل ما يمكن من البضائع إليها . هذا هو النظام الاستعماري القديم الذي كانت تندد به المدرسة الحديثة للاقتصاديين الذين كانوا يمثلون قوى الإنتاج الصناعي النامية ، وعلى رأسهم آدم سميث ، وتبشر بإيدان عهد جديد للرأسمال الصناعي ونظام التسليم الإقتصادي أو حرية التعامل (١) .

وقد هيا هذا النظام الاستعماري القديم الدعائم الرئيسية لتراكم رأس المال في صورته الأولية ، التي مهدت بعد ذلك للثورة الصناعية .

« وقد كان اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا ، وإبادة السكان البدائيين واستعبادهم ودققتهم في المناجم ، وبداية غزو واغتصاب جزر الهند الشرقية ، وتحويل افريقيا الى مصيدة لنوى الجلود السوداء . . بادرة اشراق عصر زاهر للنتاج الرأسمالي . هذه المقدمات «الشاعرية» هي الدوافع الرئيسية لتراكم رأس المال تراكماً أولياً . .

ولقد نضج النظام الاستعماري . . وكذلك تقدمت التجارة والملاحة . . أما الكثرز التي تم الاستيلاء عليها خارج أوروبا ، بطريق الاغتصاب السافر ، والاسترقاق ، والقتل . . فقد عادت ثانية الى البلاد المستعمرة ، ولكنها عادت متحولة في صورة رأس مال . . — ماركس » .

وهكذا تهيأت الأسباب للثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر . . على أساس استغلال المستعمرات ، وبخاصة الهند . وأصبحت بريطانيا ورشة العالم . وسادت منتجات الصناعة البريطانية الآلية أسواق جميع البلاد . وسيطرت الواردات البريطانية ، تحت حماية الأسطول البريطاني ، على التجارة العالمية ، وتطور الإحتكار الاستعماري القديم إلى احتكار صناعي عالمي .

« وقد أمكن للبورجوازية ، بفضل التقدم السريع لأدوات الانتاج ، وتيسير وسائل النقل بشكل هائل ، أن تجذب الجميع ، حتى أكثر انبلاذ تأخراً . . الى مركب الحضارة ، وكانت أسعار المنتجات الرخيصة بمثابة قتابل المدفعية الثقيلة التي هدمت جميع الأسوار الصينية ، واضطرت أكثر الشعوب كراهية للإجانب وصبأ ضدهم الى التسليم أمام هذه القوة القاهرة . . »

« وكما اضطر الريف أن يعتمد على المدينة ، فقد اضطرت الشعوب المتأخرة وشبه المتأخرة أن تخضع للشعوب المتحضرة . وكذلك كان من الطبيعي أن تخضع الأمم الزراعية للأمم الصناعية ، وأن يخضع الشرق للغرب . . — البيان الشيوعي »

وكان من شأن احتكار بريطانيا لصناعة العالم في القرن التاسع عشر ، أن اكتسب النظام الاستعماري حالة جديدة . ففي البلاد أمثال كندا وأستراليا ، حيث عاش المهاجرون من بريطانيا وتوطنوا على أشلاء السكان الأصليين ، وأقاموا فروعاً للرأسمالية البريطانية خاضعة لمركز الانتاج في بريطانيا ، مقدمة المواد الخام الأولية مقابل المنتجات البريطانية المصنوعة ..

ونشأت نظم اقتصادية محلية على نسق الأسس الرأسمالية ، تطورت أخيراً إلى ما يعرف ببلاد الدمينون المستقلة . غير أن البلاد الأخرى مثل الهند ، وجزر الهند الغربية والمستعمرات الأفريقية ، وهي التي خضعت عن طريق الفتح والاستعمار ، وظهر البريطانيون على مسرحها كحكام أجانب وتجار غرباء ، فإن النظام القديم القائم على الاستغلال وما أشبه بالجزية قد استمر ، ولكنه أصبح خاضعاً لأسس جديدة من العلاقات ، فتحوّلت المستعمرات إلى مصادر للمواد الخام الرخيصة — عن طريق نظام المزارع واستغلال العمل الزراعي تحت ظروف شديدة من الحرمان — وتحوّلت إلى أسواق لاستهلاك البضائع البريطانية . وقد أدى إغراق هذه الأسواق بالبضائع البريطانية إلى خراب عاجل أصاب صناعات الحرف الوطنية .. حتى أن حاكم عام الهند عام ١٨٣٤ كتب يقول . . . إن عظام الغزالين أخذت تبيض سهول الهند . . .

وفي هذه الحقبة من تفوق بريطانيا الصناعي في القرن التاسع عشر ، بلغت سيطرة صناعة الآلة البريطانية حداً لا ينازعها فيه أحد . وظهرت وكأنها قادرة على تحطيم جميع العوائق والعراقيل في جميع البلاد ، لا الواقعة تحت حكمها المباشر فقط ، بل أيضاً في البلاد الأجنبية المستقلة . وهذه القوة الاقتصادية المتفوقة ، التي وجدت تعبيراً لها في نظريات التسيب الاقتصادي وحرية التجارة ، بدت أمام الطبقة الحاكمة الجديدة . التي تمثل

الصناعات البريطانية — وكأنها لا تقهر . . حتى أن بعض النظريات قامت تحط من أهمية النظام الاستعماري . وتصفه بأنه ترف زائد ، ومتاع قليل . وقد لخص مارس ما نادت به مدرسة كوبدن Cobden وبرايت Bright في مانشستر في مقال نشرته له صحيفة نيويورك تريبون في ٢٥ أغسطس ١٨٥٢ ، قال :

« إن الصراع بين هذه الجماعة ضد المؤسسات الانجليزية القديمة ، ومنتجاتها العتيقة ، وأثرها المندثر في التطور الاجتماعي ، يمكن إجماله في هذه العبارة : « أنتج بأرخص ما نستطيع ، ولا تهتم بتكاليف الانتاج الزائدة . . » إن البلاد تستطيع أن تنتج وتبادل منتجاتها دون أتاوات . فليذهب العرش وهؤلاء النبلاء ، وبجاس اللوردات ! تكاليف زائدة فوق كاهل الانتاج . وهذا الجيش الضخم — تكاليف زائدة ، والمستعمرات — تكاليف زائدة . . « إنه لأرخص لانجائنا أن تستغل الأمم الأجنبية وهي تسلمها . »

وقد أثرت هذه النظريات في هيئات المحافظين والدوائر الرسمية . فوصف دزرائيلي في ١٨٥٢ « تلك المستعمرات التعسة ، بأنها « حجر الرحي يدور حول أعناقنا . » وبسط هرمان ميريفال وكيل وزارة المستعمرات الدائم بين ١٨٤٨ — ١٨٦٠ النظرية بقوله :

« لو أن تجارة المستعمرات أطلقت ، وانتهى أمر الاستعمار ، لأصبح من الواضح أن الدوافع الرئيسية التي حدثت بأجدادنا إلى تأسيس امبراطورية استعمارية والاحتفاظ بها . . لم يعد لها وجود . »

وكذلك أشار سير هنري تايلور أحد رجال وزارة المستعمرات ١٨٦٤ إلى الممتلكات البريطانية في أمريكا بأنها « نوع من الارث الملعون . » وكتب بسمارك إلى فون رون عام ١٨٦٨ يقول :

« إن كل الامتيازات التي يزعمونها للدول صاحبة المستعمرات إنما هي من قبيل التضائل . إن انجائنا تهجر سياستها الاستعمارية ، لقد وجدتها باهظة النفقات . »

غير أن هذه المرحلة القصيرة التي ابتدعت فيها النظريات المناهضة للاستعمار لم تمنع في الواقع استمرار العدوان الاستعماري والغزو خلال منتصف القرن الثامن عشر . وظلت الأساطيل الحربية والمدافع واضحة النفع ، تضرب طريقها إلى الأسواق .. فشنت حرب الأفيون عام ١٨٤٠ — باسم « الحق المقدس » ، شركة الهند الشرقية في تسميم شعب الصين بالأفيون (أو « الوحل الأجنبي » ، كما كان الصينيون يطلقون عليه) . وكان من نتيجتها أن فتحت أسواق الصين للتجارة ، واغتصبت هونج كونج كعقاب أنزل بالمستولين الصينيين جزاء مقاومتهم لتلك النعمة المباركة التي أرادت الشركة أن تمنحها شعبهم الطيب ... نعمة الأفيون . ١ — وهذا هو الحق القانوني لبريطانيا في هونج كونج ... وهذا هو الحق الذي كان وزراء العمال ، ولا يزالون يتمسكون به تبريراً لتدابيرهم العسكرية هناك . ١ ولم يجد كوبدن وبرايت حرجاً في أن يكونا من أشد المتحمسين لإخماد الثورة الهندية عام ١٨٥٧ ..

كذلك ضمت عدن عام ١٨٣٩ ، ونيوزيلنده في ١٨٤٠ ، وناتال في ١٨٤٣ ، والسند في ١٨٤٣ ، والبنجاب أثر حملات السيخ في ١٨٤٥ و ١٨٤٨ ، وبورما في ١٨٥٢

✱

ولم يحدث قبل السكساد العظيم في الأعوام السبعينية من القرن التاسع عشر أن شعرت بريطانيا لأول مرة بأن تفوقها في التصدير قد أخذ يضعف أمام زحف منافسين جدد في الصناعة .. مما عجل بحلول المرحلة الجديدة بين مراحل الرأسمالية ، وهي تصدير رأس المال ، واغتصاب مستعمرات جديدة .. معبدة الطريق لاستعمار القرن العشرين .

وقد فقدت بريطانيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تفوقها الصناعي أمام الولايات المتحدة أولاً ، ثم أمام ألمانيا ثانياً . فبينما بلغ

إنتاج الفولاذ عام ١٨٨٠ في بريطانيا ١٣ مليون طن ، وفي الولايات المتحدة ١٢ مليوناً وفي ألمانيا ٧٠٠.٠٠٠ طناً ، بلغ الإنتاج الأمريكي ١٠.٢ مليوناً من الأطنان ، والإنتاج الألماني ٦.٤ مليوناً ، والبريطاني ٩.٤ مليوناً عام ١٩٠٠ ، ولم يحل عام ١٩١٣ حتى كان الإنتاج الأمريكي قد وصل إلى ٣١.٣ مليوناً والألماني ١٨.٩ ، بينما لم يزد الفولاذ البريطاني عن ٧.٧ مليوناً من الأطنان .

وبينما ظلت بريطانيا محتفظة بالمركز الأول في تصدير البضائع المصنوعة ، فإن تفوقها كان يتراجع بنسبة محسوسة . ففي الفترتين بين ١٨٨٠ - ١٨٨٤ و ١٩٠٠ - ١٩٠٤ ارتفعت نسبة الصادرات البريطانية من مصنوعات ٨ ٪ ، في حين زادت نسبة ألمانيا إلى ٤٠ ٪ وأمريكا إلى ٢٣٠ ٪ .

غير أن بريطانيا كانت في مقدمة الشوط في تصدير رؤوس الأموال وفي التوسع الاستعماري .

فتمتد استحوزت بريطانيا بين ١٨٨٤ - ١٩٠٠ على مساحة قدرها ٣.٧٠٠.٠٠٠ من الأميال المربعة من أراضي ومستعمرات جديدة ضمتها إليها . وفي عام ١٩١٤ كانت الامبراطورية البريطانية تضم ١٢.٧ مليون ميل مربع في حين لم تكن أراضي المملكة المتحدة ذاتها (الجزر البريطانية) تزيد عن ١٢١.٠٠٠ ميلاً مربعاً ، أو ما يساوي ١ ٪ (واحد في المائة) منها . وكانت مساحة بلاد الدومنيون - المستقبل ذاتياً - تبلغ سبعة ملايين ، وأجزاء المستعمرات والامبراطورية الأخرى التابعة تبلغ ٥.٦ مليون ميل أي نحو ستة وأربعين ضعفاً قدر مساحة المملكة المتحدة ذاتها ، وهكذا ، فإن الجزء الأكبر الذي يتبع الامبراطورية قد ضم بعد عام ١٨٨٤

وقد بلغ مجموع السكان ٤٣١ مليوناً ، لا يزيد مجموع من يقطن بريطانيا وبلاد الدومنيون من البيض عن ستين مليوناً - أو أقل من السبع .

وقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ أن ضمت إلى الامبراطورية ممتلكات جديدة ، تبلغ مليوناً ونصف من الأميال المربعة . وفي بداية الحرب العالمية الثانية كانت الامبراطورية البريطانية والحميات ، والبلاد التابعة لها تغطي ربع سطح الأرض ، وسكانها .

وقدر أن رأس المال البريطاني المستثمر في الخارج بين ١٨٥٠-١٨٨٠ قد تضاعف خمس مرات من ٢٠٠ مليوناً إلى ١٠٠٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية . وتضاعف مرة أخرى في عام ١٩٠٥ إلى ٢٠٠٠ مليوناً . ثم مرة ثالثة في عام ١٩١٣ فبلغ نحو ٤٠٠٠ مليوناً من الجنيهات . وفي عام ١٨٩٩ ، عند ما آذن القرن التاسع عشر بالمغيب ، قدر سير روبرت جريفن مجموع أرباح التجارة الخارجية بمبلغ ١٨ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، في حين بلغ دخل الاستثمارات الأجنبية ٩ مليوناً . ووصل إلى ١٧٦ مليوناً عام ١٩١٢ ، وإلى ٢٥٠ مليوناً عام ١٩٢٩ .

لقد أفسحت مرحلة رأس المال الصناعي الطريق إلى رأس المال المالي . وقد خسرت بريطانيا تفوقها الصناعي لتصبح من ناحية أخرى أكبر مستفيد ومستغل استعماري يتلصق بالفائدة من كل أنحاء العالم .

✱

على أن مركز بريطانيا ، باعتبارها المصدر الرئيسي لرأس المال وصاحبة أكبر استثمارات مالية خارجية قد ضعف منذ الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . وهذه هي الظاهرة الاقتصادية المميزة للأزمة العميقة الحالية التي يعانيها الاستعمار البريطاني .

والزعم بأن بريطانيا قد أنفقت خلال الحرب العالمية الثانية كل ما تملكه بالخارج للحصول على الدولارات الضرورية للجهود الحربية فيه كثير من المبالغة والبعد عن الحقيقة . والواقع أن كل ما أضاعته لا يزيد على ثلث هذه المدخرات ، التي هبطت من ٣٥٣٥ مليوناً من الجنيهات عام

١٩٣٨ إلى ٢٤١٧ مليوناً في نهاية عام ١٩٤٥ — وفقاً لتقرير بنك إنجلترا الذي نشرته ١٩٥٠ — أي بنقص قدره ٣١٠٦ في المائة .

على أن بريطانيا قد عادت في أعوام ما بعد الحرب لتركز كل سياستها في سبيل استعادة تصدير رأس المال وإعادة بناء مستثمراته في الخارج ، ولو كان ذلك على حساب نهبتها الداخلية . وقد بلغت قيمة رأس المال البريطاني الجديد المستثمر في بقية منطقة الاسترليني نحو ٩٩٦ مليوناً من الجنيهات في مدى الأعوام الخمس بين ١٩٤٧ — ١٩٥١ . . غير أن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات الجديدة جاءت عن طريق مصطنع غير طبيعي حينما فرضت بريطانيا على المستعمرات أن تقدم لها أنواعاً من القروض . ويدل على ذلك زيادة الأرصدة الاسترلينية للبلاد الثانية بنحو ٤٦٩ مليوناً من الجنيهات في نفس الفترة .

وفي عام ١٩٤٨ ، قدر بنك إنجلترا مجموع الاستثمارات الخارجية بما يقرب من ألفي مليون جنيه ، أكثرها مستغل في بلاد الأمبراطورية .

المستثمرات البريطانية في الخارج عام ١٩٤٨

(مقبلة بملايين الجنيهات)

١٩٦٠	مجموع المستثمرات البريطانية بالخارج
١١١١	المستثمرات في المستعمرات والدومينيون
٨٤٩	المستثمرات في البلاد الأخرى خارج الأمبراطورية
	(من تقرير بنك إنجلترا في أكتوبر ١٩٥٠)

وبذلك تصبح نسبة الاستثمار في داخل الأمبراطورية ٥٦٠٦ ٪ . ولا يدخل في تقدير هذه الاستثمارات المباشرة رؤوس أموال الاحتكارات الكبرى واتحادات المنتجين التي تقيم مراكزها في لندن ، ولكنها تقوم بعملياتها الرئيسية في بلاد الأمبراطورية وتستدر منها الجزء الأكبر من دخلها العام .

ومن مراجعة ميزان المدفوعات في المملكة المتحدة لعام ١٩٥٠ ، يتبين أن قيمة الدخل الصافي من الفوائد والأرباح القادمة من الاستغلال الخارجي تبلغ ١٢٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، إلى جانب دخول «غير منظورة» تأتي أيضاً من بلاد ماوراء البحار وتبلغ قيمتها ٤٠٤ مليوناً من الجنيهات . وكان ذلك كافياً ليسد العجز الملحوظ في التجارة وقدره ١٤٦ مليوناً وينتج في النهاية فائضاً خالصاً قدره ٢٥٨ مليوناً ، ولكن الحقيقة الخطيرة لهذا الانتعاش ، وذلك الفائض قد كشفت عام ١٩٥١ عند ما عاد العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى مستوى عال جديد بلغ ٤٦١ مليوناً من الجنيهات .

إن أساس هذا الخراج الذي يفيض به الاستغلال المالي لبلاد المستعمرات قد أخذ يضعف وسوف يظل يضعف باستمرار ، ولكن لم ينته بعد . . .

الفصل الثالث

مشن الإنمبـراطورية

«إنما الشوك الذى حصدت هو من الشجرة التى زرعت
وقد جرحنى ، وهما أنا آدمى ،
وكان على أن أعرف أى ثمرة نبتت من
مثل هذه البذرة»

بايرون

بحق لنا ، وقد مضت فترة مفعبة بتجارب ثلاثة أرباع قرن خلت ،
أن نتأمل فيما أفضى اليه النظام الاستعمارى الجديد ، الذى ساد منذ أواخر
النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ليحل محل
ما ضيعته بريطانيا من تفوقها الصناعى . وإذا كانت الأزمة الحاضرة تمثل
الحصاد الأخير له ، فقد شعر الجميع بمدى الثمن الباهظ الذى اضطرت
بريطانيا إلى دفعه خلال تلك السنوات .

لقد زعم رواد التوسع الاستعمارى الجديد ، أنه سيبقى الخلاص الذى
يحل مشاكل الرأسمالية البريطانية ، بعد أن انهارت أحلام منتصف القرن
التاسع عشر عن حرية التجارة ، وإطراد التفوق الصناعى والتجارى .

وإذ خسرت بريطانيا احتكارها الصناعى العالمى ، ضاقت الفرس أمام
الرأسمالية فيها لأن تتطور تطوراً تقدماً ، بالرغم من أن ظروفها الواقعية
كانت تهيئ لها أن تتقدم فى طريق تنظيم مجتمعها على أسس اشتراكية .
ولقد بدأت الإثارة الاجتماعية فى بريطانيا فى الأعوام الثمانين من القرن
التاسع عشر بتأليف الاتحاد الإشتراكى الديمقراطى (١) الذى تحول فيما بعد

إلى الحزب الشيوعى . كذلك تستمد الحركة العمالية الحديثة حياتها من جهود رواد الاشتراكية الأوائل فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر . وقد استطاع انجلز منذ عام ١٨٨٥ أن يبين أن « الاحتكار الصناعى لانجلترا — إنما هو أساس نظامها الاجتماعى ، وأن « تحطيم هذا الاحتكار سيؤدى إلى أن تنخر الطبقة العمالية الانجليزية مركزها الممتاز . . » . وقد بعث تحدى الاشتراكية الجديد الروح فى قلوب السادة من الطبقة الحاكمة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وقد وجه أساطين الاستعمار الحديث ، أمثال دزرائيل وتشامبرلين ورودس جهودهم الواعية لمقابلة هذا التحدى الصاعد من الطبقة العاملة ومن الاشتراكية ، والعمل على هزيمته . وقد ذكر سيسيل رودس فى عام ١٨٩٥ :

« كنت بالأمس فى الايست أند بانندن ، وحضرت اجتماعاً للعاطلين . ولقد سمعت الخطب النارية فلم تكن إلا صيحات من أجل « الحزب » .. « الحزب » « الحزب » . وتألمات المشهد فى طريق عودتى فأصبحت أكثر اقتناعاً من ذى قبل بأهمية الاستعمار . . . لقد أوحى إلى المشهد أن حل هذه المشكلة الاجتماعية وإتقاذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية دموية يتطلب منا نحن ، رجال الدولة الاستعمارية ، أن نعمل على تملك أراض جديدة لتسوية مشكلة ازدياد السكان ، والحصول على أسواق جديدة لتصرف بضائعهم من منتجات المصانع والمناجم . إن الامبراطورية كما سبق أن قلت دائماً — هى مسألة الحزب والزبدة . فاذا أردتم تجنب الحرب الأهلية ، فعليكم أن تصبغوا استعماريين . . . »

وكذلك حدد جوزيف تشامبرلين بمجرد تعيينه وزيراً للمستعمرات عام ١٨٩٥ سياسته بقوله :

« إنى أعتبر كثيراً من مستعمراتنا مناطق متخلفة ، وبالأحرى مناطق لن يمكن أن تقدم دون معونة استعمارية .. إن سياسة الحكومة تستهدف تنمية مصادر أمثال هذه المستعمرات إلى أقصى حد ممكن . وإنى أرى أن مثل هذه

السياسة وحدها هي التي تستطيع أن تقدم حلاً لهذه المشاكل الاجتماعية الكبرى التي تحيط بنا . «
ونحن إذا استمعنا إلى أحد وزراء العمال ، أو إلى المكتب الخاص بالمستعمرات في جماعة الفايان لوجدناهم يتحدثون بنفس اللغة التي كان يستعملها قراصنة الاستعمار من قدامى المحافظين ، منذ نصف قرن مضى .
وعاد تشامبرلين يعلن في عام ١٨٩٦ :

« إن أحداً لا يتازع اليوم في الامتيازات الهائلة التي تنتجها إمبراطورية موحدة تحتفظ فيها لأنفسنا بما يعود علينا من ربح التجارة ، وهو الربح الذي يستفيد منه الأجانب بالفعل في الوقت الحاضر الراهن . صدقوني : إن خسارة سيطرتنا سيؤثر بالدرجة الأولى على الطبقة العاملة في بلادنا . ولن نستطيع أن تصور بؤساً أعظم مما قد يحل بنا ... إن اجتازنا لن تعود قادرة على إطعام هذا العدد الضخم من سكانها . »

وهكذا أصبح أصحاب الملايين من مستغلي المستعمرات يعرضون الأمر بكل جسارة وإستخفاف بالعقول باعتبار أن الإمبراطورية هي السبيل الاقتصادي الذي لا غنى عنه من أجل إنقاذ الطبقة العاملة البريطانية من الجوع (وفي واقع الأمر ، من الاشتراكية . ١) . وهذه هي النعمة المستمرة يرددها الاستعماريون المحدثون من المحافظين «الديمقراطيين» في كل مناسبة ، والتي أخذها عنهم الاستعمار العالي . ولم يكن ونستون تشرشل أقل استخفافاً بحقائق الأمور ، عندما زعم في عام ١٩٢٩ أثناء توليه وزارة المالية ، أن الأرباح الإمبراطورية التي تأتي من جميع أنحاء العالم عبر البحار هي الأساس الذي لا غنى عنه من أجل الاحتفاظ بالخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة «الاستعمارية» . . فهو يقول في خطاب الميزانية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢٩ :

« إن الدخل الذي يقد إلينا كعمولة نظير ما تقدمه من خدمات للبلاد الأجنبية يزيد عن ٦٥ مليوناً من الجنيهات الأسترلينية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن لدينا دخلاً ثابتاً تدره علينا استثماراتنا الأجنبية يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه سنوياً . هذا هو الإيضاح المصدر الذي يمتدنا من أن يثق على الخدمات الاجتماعية بما

يجعل مستواها أعلا مما هي عليه في أي بلد أوروبي أو أي دولة أخرى .»
وعاد لورد كرانبورن وزير الدومينيون يسوق الحديث ذاته ، فتشر له
الديلي تلجراف في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٣ قوله :

« إن على أولئك الذين لا يستطيعون أن ينظروا إلى غير مصالحهم الخاصة أن
يذكروا أن عمائم : ومستوى معيشتهم يتوقف بشكل رئيسي على وجود الأباطورية»
وإذا تمعنا في هذا القول ، وجدنا أن تصريح بيغن الذي ألقاه في مجلس
العموم البريطاني يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ لا يبعد مطلقاً عنه ، إذ يعلن :

« إنني على غير استعداد للتضحية بالامبراطورية البريطانية ، لأنني أعلم أنه إذا
سقطت الأباطورية البريطانية . . فإن معنى ذلك هبوط مستوى معيشتنا إلى
حد بعيد . »

هذا هو الإقتصاد البريطاني الإستعماري الذي شيد خلال السنوات الخمسة
وسبعين الماضية ليحل محل احتكار الصناعة العالمي الضائع ، وعلى أساسه
أرسيت دعائم الديمقراطية ، الإستعمارية الحديثة التي تملأ الآفاق صياحاً
وتبجحاً . ديموقراطية ملاك العبيد في الأباطورية ، التي تخضع أغلبية شعوب
المستعمرات في الخارج ، كما تسيطر في الواقع على جماهير الشعب في الداخل .
فما الذي جنته الشعوب من هذا الإقتصاد الإستعماري ؟ . .

.. إنه لم يكن يعني في نظر شعوب المستعمرات إلا نظاماً يغتصب مواردهم
ويستحل عرق عضلاتهم ، ليحقق أرباحاً احتكارية هائلة دون أي مقابل ،
بل على العكس فهو يحط من مستويات معيشتهم ويزيد من استغلالهم وكبت
حرياتهم .. إنه لا يعني إلا نظاماً بغيضاً يسلبهم حق الحياة ، لا يرون لمجاہته
إلا الثورة .. وإنهم ليشعلون نيرانها اليوم في كل مكان .

.. أما بالنسبة لجماهير الشعب البريطاني ، فهل أفضت الأباطورية
حقيقة إلى ما يزعمون من مكاسب وامتيازات ؟ . . على العكس . فإن
ما يلقيه المستعمرون من قذات يسعون به إلى رشوة الطبقة العاملة وتهديتها

بل وتسليمها ، وبالتالي وقف تقدمها نحو الاشتراكية ، لا يمكن أن يقارن بما تتجمله من أعباء وتضحيات . وبعث الفوضى في اقتصادياتها ووقف نموها التقدمي . ولا يمكن مقارنته بما تتجمله من ضغط المطالب العسكرية والحروب الأباطورية والإستعمارية أو بتلك الأزمات التي تتعمق أسبابها يوماً عن يوم مهددة بالخراب والإنهيار الكامل .. في الداخل .

إن اقتصاد بريطانيا الإستعماري اقتصاد طفيل . وإنه ليزيد في اعتماده كل يوم على ما يأتيه من الخارج ، من أجل بقائه . وعند بداية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدفع من صادراتها ما يقابل نحو خمس وارداتها . وارتفعت هذه النسبة عند بداية الحرب العالمية الثانية . وزاد فائض الواردات عن الصادرات من ٣٠ مليوناً بين ١٨٥٥ — ١٨٥٩ إلى ١٣٤ مليوناً في ١٩١٣ ، ثم إلى ٣٠٢ مليوناً في ١٩٣٨ ، ثم وصل إلى ٤٢٥ مليوناً من الجنيهات الأسترلينية عام ١٩٤٧ ، وإلى ٧٧٩ مليوناً في عام ١٩٥١ . ولقد أمكن تغطية هذه الزيادة في الواردات ، خلال المرحلة الأولى من التطور الإستعماري بفضل دخل الإستثمارات الأجنبية فيما وراء البحار . والعمليات التجارية ، والنقل البحري . ولكن لم تهل المرحلة التالية حتى كانت حياة الطفل في بناء النظام قد تركت آثارها العميقة المخربة ، فإن ذلك الفيض الوارد من وراء البحار لم يعد قادراً على سدّاد ثمن البضائع المستوردة . وبدأ العجز في ميزان المدفوعات يظهر واضحاً ، منذ بداية العقد الرابع من هذا القرن العشرين ، فبلغ ٧٠ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٣٨ . وبلغ ٢٧٠ مليوناً بين أعوام ١٩٣١ — ١٩٣٨ ، ومعنى ذلك أن عملية تراكم الأرباح الوافدة من الخارج في مرحلة الاستعمار السابقة قد بدأت تتحول إلى عملية سحب عكسية . وقد عجلت الحرب العالمية الثانية بهذه العملية كثيراً نتيجة لاستنفادها أكثر من ربع الإستثمارات الرأسمالية الخارجية . وبلغ العجز في ميزان المدفوعات ٣٤٤ مليوناً في عام ١٩٤٦ ، ثم ٥٤٥ مليوناً في العام

التالى (١٩٤٧) . وبالرغم من التدابير العنيفة التى اتخذت لمعالجة الموقف ، وما أدت إليه من انتعاش زائف خلال عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، فإن العجز قد عاد وغلبها ، ووصل إلى ٤٦١ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥١ . وبذلك بلغ مجموع العجز الكلى خلال الأعوام السبعة ١٩٤٥ — ١٩٥١ مقدار ١٧٧٠ مليوناً من الجنيهات مقابل ٢٧٠ مليوناً خلال الأعوام الثمانية فيما بين ١٩٣١ — ١٩٣٨ . وهذا التطور المستمر فى العجز خلال العشرين عاماً الماضية ، مهما تردد فى أعوام قليلة ، إنما يدل على الاقتصاد غير المتوازن الذى يسوق الرأسمالية البريطانية اليوم إلى مصيرها المحتوم ، وما يلحق به من مشاكل مزيفة مستعصية الحل .

وهكذا يتضح أن الأسس الإستعمارية لاقتصاديات البلاد ، التى يعزى إليها ثروة بل ووجود الشعب البريطانى فى العصر الحديث .. إنما هى أسس وأهية ، لا صلبة ولا صلبة ، وإنما مريضة تهوى سريعاً إلى الأزمة المزمنة . وقد أفضى اتجاه رأس المال أن يستثمر ويتركز ببطراد فيما وراء البحار ، من أجل الظفر بأرباح ضخمة غير عادية عن طريق استغلال المستعمرات ، إلى استمرار حياة التطفل المتوقعة عليها ، ومن ثم إلى إهمال الصناعة المحلية والزراعة ، وبالتالى إلى تدهورها . ولا عجب أن ينعدم الإغراء ويقل الاهتمام بمشروعات استحداث الصناعة البريطانية وتجديدها وتجهيزها ، ولا بدع ألا تلقى مشروعات التقدم الاجتماعى فى الداخل استجابة حقيقية .. إذا كانت أرباح استغلال العمل الرخيص فى المستعمرات تصل إلى مائة فى المائة ! كتب ج . هـ . كلاهم فى كتابه « التاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة » — الفصل الثالث ، ص ٥٣ :

« لقد اتجهت رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الأجنبية مفضلة إياها عن إعادة بناء المدن البرجانية القديمة .. لئلا يربط ، ذاك أن الاستثمار الخارجى يبدو مجزياً أكثر من غيره » .

وقد تركت الزراعة تتدهور . فنقصت المساحة التي يمكن زراعتها بين أعوام ١٨٧١ - ١٨٧٥ و ١٩٣٩ من ١٨٠٢ مليون هكتار إلى ١١٠٨ مليوناً .. أى إلى نحو الثلث . ونقصت الأراضى المزروعة فعلاً بالمحاصيل من ١٣٠٩ مليوناً إلى ٨٠٣ مليوناً ، أى بخسارة الخمسين . ونقصت المساحة التى تزرع قمحاً من ٣٠٥ مليوناً إلى ١٠٧ مليوناً أى ما يوازي نصف المحصول . وقد كلفت هذه السياسة الاستعمارية البلاد غالباً ، لا بد معها من بذل جهود يائسة لاستعادة الأراضى المفقودة ، لزراعة المحصولات الغذائية التى تحتاجها البلاد بسبب ظروف الحرب . وفى عام ١٩٤٣ ارتفعت مساحة الأرض المزروعة قمحاً إلى ٣٠٠٠.٢٨٠ هكتاراً ، ولكنها عادت إلى النقص عام ١٩٥١ لتبلغ ٢٠٠٠.٧٠ فقط .

وكذلك سمح للصناعة البريطانية أن تتخلف . فان بريطانيا التى كانت تعد ورشة العالم خلال منتصف القرن التاسع عشر ، أصبحت يوماً بعد يوم موطن الصناعات المتخلفة ، بالقياس إلى تقدم المستوى الصناعى والفنى فى أمريكا وألمانيا .

وقد أوضحت التقديرات الحديثة مدى ارتباط تفوق الصناعة الأمريكية بالمعدات الميكانيكية الحديثة ، وكيف أنها تبلغ ثلاثة أضعاف المستوى البريطانى مقدراً بقوة حصان لكل عامل . وقد وصف الأستاذ كلايهاام صناعة الفحم « إن كفايتها منذ ما قبل عام ١٩٠٠ غدت أسوأ مما لو ركبت ركوداً كاملاً . أما صناعة النسيج ، فان عليها أن تحدث ثورة فى معداتها إذ باتت لا خير فيها فى معظم المصانع ، ويسجل الأستاذ كلايهاام بالنسبة لصناعة الحديد والفولاذ « إنه لم يحدث تقدم أساسى فى أفران الحديد أو فى قطع غيارها فى الفترة بين ١٨٨٦ و ١٩١٣ » . ويذكر بيرنهام وهو سككنز فى كتاب « الحديد والفولاذ فى بريطانيا بين ١٨٧٠ - ١٩٣٠ » ص ٧٠ طبعة ١٩٤٣ - « إن الصناعة فى بريطانيا قد تخلفت عن بقية العالم بشكل

نفسى ومطلقاً معاً ! ،

ويبدو أنه كان هناك سباق نحو الانهيار والتحلل بين كل من الصناعة البريطانية والزراعة في فترة ما بين الحربين العالميتين . فمُبط إنتاج الفحم من ٣٨٧ مليون طن عام ١٩١٣ إلى ١٣٠ مليون عام ١٩٣٨ ، ونقص عدد حفر المناجم من ٣٢٦٧ عام ١٩٠٣ إلى ٢١٢٥ عام ١٩٣٨ . ودمر نحو أربعة عشر مليوناً من مغازل النسيج في الفترة بين ١٩٢٠ — ١٩٣٥ ، وأغلقت ثلث مصانع السفن ، وهبطت قدرة بناء السفن بين أعوام ١٩١٨ — ١٩٣٨ من ثلاثة ملايين طن أسنوياً إلى مليونين . وفي الزراعة ، ترك ما يقرب من مليوني هكتار دون زرع ، ونقصت الأراضي الصالحة للزراعة إلى أربعة ملايين هكتار ، وهبطت نسبة الأراضي التي تصلح لزراعة المحاصيل من ٣٨ ٪ عام ١٩١٨ إلى ٢٨ ٪ عام ١٩٣٨ . وفي عام ١٩٣٦ ، صرح سير جورج ستابلتون أحد أساطين علماء الزراعة أن نحو ١٦ وربع مليون هكتار من الأراضي تكاد تكون مهجرة ، وأكثرها مهجور تماماً ، بينما يمكن تحسين كل هكتار من هذه المساحة الشاسعة التي تمثل خمسي سطح الأرض في إنجلترا وويلز . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن كثيراً من المناطق الصناعية الهامة ، قد غدت مناطق مهجورة تماماً . ١

وبينما سارت الصناعات الرئيسية والزراعة في طريق الانحدار والانحلال في هذا العصر الاستعماري ، فإن الصناعات الثانوية والكالية وغيرها من الخدمات التي توافق مثل هذا الاقتصاد المتطفل قد ازدهرت وراجت ، وأصبح لها شأن يذكر . فبينما نزلت قيمة المستثمرات المالية الجديدة في الصناعات الرئيسية بمقدار النصف من ١٧٧ مليوناً إلى ٢١٤ مليوناً من الجنيهات فيما بين الفترة ١٩٠٤ — ١٩١٣ ، وبين السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، فقد ارتفعت أذونات صناعات البيرة إلى أكثر من الضعف مسجلة زيادة من ٦ ملايين إلى ١٥ مليوناً من الجنيهات ، وبلغت

مستثمرات الفنادق والمسارح وغيرها ، نحو ثلاثة أضعافها ، فزادت من ٧١١ مليوناً إلى ٢٠٤٠ من ملايين الجنيهات . وكذلك نقصت نسبة العاملين في إنتاج الصناعات الرئيسية من ٢٣ ٪ عام ١٨٥١ إلى ١٣٠٦ ٪ عام ١٩٢٩ ، بينما ازداد عدد المشتغلين في العمليات التجارية والمالية ، والتوزيع والمكاتب ، وغيرها من أنواع الخدمات ، الأخرى مما مهد السبيل إلى ظهور أسطورة « الطبقة المتوسطة الجديدة » ، كدليل على أن الرخاء قد أخذ يعم البلاد . وفي سنة ١٩٣٧ بلغ هذا التدهور والانحلال حداً جعل صحيفة الأليكونوميست في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ تصف « المستثمرات الأجنبية في الخارج » بأنها « الصناعة العظمى للبلاد » .

وقد كان نمو التطفل والاضعاف النسبي للطبقة العاملة المنتجة في الصناعات ، آثاره الضارة كذلك على نمو الحركة العمالية ، وتحويل ثورتها إلى ما هي عليه الآن من تأخر واضطراب وقد انعكس تطور الحركة العمالية إلى خدمة مصالح الاستعمار ، وارتباط العمال بالسياسات الرأسمالية بما عرقل الزحف نحو الاشتراكية . . انعكس بشكل واضح على حكومتى ماكدونالد بين الحربين العالميتين ، وعلى الحكومة العمالية الثالثة ، وسياسة آتلي — بيفن — كريس منذ عام ١٩٤٥ .

وكذلك اتضح قبل أى شيء آخر ، ما أدت إليه السياسة الاستعمارية من تكاليف باهظة ، تتمثل بشكل أساسي في الأعباء المتزايدة لميزانيات التسلح والحرب . فقد ارتفعت نفقات التسلح في بريطانيا من ٢٤ مليوناً عام ١٨٧٥ إلى ٤٠ مليوناً عام ١٨٩٧ ، أو بما يقرب من الضعف . وقد أشار سيرم . جرانت داف في خطابه الذى أرسله في أول فبراير ١٨٧٩ إلى الأمبراطورة فريديريكا يحدثها فيه عن مقابله لماركس ، إلى أن التسابق الجديد في سياسة التسلح هو الذى يهدد كيان النظم الاجتماعية السائدة تهديداً خطيراً أساسياً ، فكتب يقول :

« وقد سأله أنه لو افترضنا أن حكام أوروبا ، قد وصلوا الى اتفاق فيما بينهم لتخفيض الأسلحة ، مما قد يزيح عبثاً ثقيلاً عن كاهل الشعوب ، فإذ يكون مصير الثورة التي تنتظر قيامها في يوم من الأيام ؟

فأجاب — آه . . . انهم لن يستطيعوا الوصول الى مثل هذا الاتفاق . فإن كل أنواع الخوف والفيرة تجعله أمراً مستحيلاً . ويزداد العبء سوءاً فوق سوء مع التقدم المطرد للعلم ، فإن تحسين فن التدمير يسايره خطوة خطوة ، وستظل المبالغ الإضافية تدرج وتزداد كل عام من أجل صنع عجالات الحرب .. أنها لدائرة معيبة وحلقة مفرغة مرذولة — ولكن لا فكاك منها . »

ومن ذلك يصل رجل السياسة من العصر الفيكتوري إلى أن يستنتج أن ما تنبأ به الماركسية من ثورات إنما هو :

« من أمور الخيال والأحلام التي لا يكاد يحسب لها خطر ، الا اذا استمرت هذه النفقات المجنونة تبذل من أجل التساح ، وبلغ الأمر حداً واضح الخطورة . غير أنه اذا لم يستطع حكام أوروبا خلال العقد التالي أن يجدوا من الوسائل ما يمكنهم من مجابهة هذا الشر المستطير ، دون الحاجة الى نذر الثورة المحتملة ، فاني شخصياً أعلن يأسى من مستقبل الانسانية على هذه الذارة على الأقل (١) . »

ولكن نفقات التسلح التي بعثت الذعر في قلب وزير الأحرار في العصر الفيكتوري لا تعد شيئاً بجانب ما بلغته في أيامنا هذه . فقد مضى التسابق في التسلح متصلاً ، وما تضاعف بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٨٩٧ تضاعف مرة ثانية ليصل إلى ٨٦ مليوناً من الجنيهات عام ١٩١٣ . ثم بلغ ١١٥ مليوناً عام ١٩٢٩ ، ليتضاعف إلى ٢٣٨ مليوناً عام ١٩٣٨ . ولم يكن لهذا العدد الأخير أن يثبت على حاله ، ولا أن يتضاعف ضعفاً أو ضعفين وإنما يتعالى إلى ما يقرب ثلاثة أضعاف فيبلغ ٧٦٠ مليوناً عام ١٩٤٩ (دون أن ندخل في حسابنا التقديرات الإضافية الأخرى التي تصل به إلى ٨٠٠ مليون من الجنيهات) .. وهكذا تنأى المبلغ الأخير إلى أكثر من ثلاثين ضعفاً لمستوى

(١) نشر هذا الخطاب في ملحق التيمس الأدبي في ١٥ يوليو ١٩٤٩ .

ما بلغه عند بداية فترة التوسع الاستعماري عام ١٨٧٥ ، ثم ١٩ مرة عند بداية حرب البوير ، وتسعة أضعاف عند بداية الحرب العالمية الأولى ، وستة أضعاف ما كان عليه منذ نحو خمسة وعشرين عام ، وثلاثة أضعاف ما كان ينفق عند بداية الحرب العالمية الثانية . غير أن سيرستافورد كريبس لم يكن ليقنع بهذا ، بل أعلن في أكتوبر ١٩٤٩ أن هناك احتمالاً لزيادة محسوسة في نفقات التسلح كنتيجة لالتزامات حلف الأطلسي والاتحاد الغربي . وهذا ما حدث بالفعل .

وقد أفضت حملات بريطانيا الاستعمارية التي لم تتوقف خلال عصر الاستعمار — بما فيها حرب جنوب أفريقيا التي استمرت في بداية هذا القرن — إلى أقصى ما يمكن من خراب وتدمير ، ودفع الثمن غالياً بالدماء التي جرت أنهاراً غزيرة في حربين عالميتين تكلفتها الانسانية بسببها . . هذا إلى ما أصاب الاقتصاد البريطاني من تداعي وانهار .

ومع كل هذا ، فإن الاستعدادات الضخمة تبذل علانية من أجل حرب عالمية ثالثة . . تندفع فيها اعتمادات التسلح إلى أرقام قياسية جديدة ، يقدمها اقتصاد لا يكاد يقف على قدميه . !

وهكذا إذا ما استعرضنا الحساب الختامي للاستعمار ، فأننا نجد في النهاية قد أصاب جماهير الشعوب عامة بكوارث ومصائب لا حد لها . . ولا يشفع له قط ما قدره من ربح بالغاً ما كان على عدد من كبار الاحتكاريين .

هذا هو النظام الاستعماري الحديث الذي يقوم عليه دعائم الاقتصاد البريطاني ، ويستند إليه الهيكل السياسي — الاجتماعي العام لديموقراطية الاستعماريين المزعومة . . التي تدخل الآن مرحلة دقيقة ، تعمق فيها جذور الأزمة . . وتقترب من الإنهيار .

الفصل الرابع

ازمة النظر في الاستعماري

« في اللحظة التي يصبح فيها العصيان مجرد تهديد ،
لن يكون حينئذ عصياناً ، بل تعبيراً عن شعور
عام بالقومية ، وعندئذ ينتهي كل أمل ، ويجب
أن تنتهي كذلك كل رغبة في الاحتفاظ
بإمبراطوريتنا . » ج . ر . سيلي
في كتاب « توسع انجلترا — ١٨٨٣ »

في صيف ١٩٤٩ ، نظمت الحكومة البريطانية معرضاً للمستعمرات
في لندن . . وحاولت أن تعرض صورة مثالية لشعوب متأخرة ، تقدم
في طريق الحضارة في ظل الحكم البريطاني ورعايته حين يتاح لها « أن تسعد »
بإنتاج البضائع التي تحتاجها الأسواق البريطانية « وأن تفرح ، بنعمة
التعليم ومزايا الخدمات الصحية ، « وأن تغبط ، بكل ذلك الرخاء الذي
يحل عليها . . وهي بعد ذلك تسير في خطواتها قدماً نحو الحكم الذاتي . .
والمعرض بعد ذلك حريص كل الحرص على ألا تقلت منه بادرة تتم عن
ملايين الجنهات من أرباح الاحتكارات التي اعتصرتها من جهود الملايين
المستغلة من أبناء المستعمرات . . ثم هو أيضاً حريص كل الحرص على ألا
تقلت بادرة أخرى تبين انخراط الأجور إلى شلن وتسعة بنسات أسبوعياً
(أي أقل من تسعة قروش) ، أو تشير إلى معسكرات العزل وازدحامها
بمشود الملونين ، وأبناء البلاد الأصليين المكافحين ، أو تبين مدى الخراب
والبكوارث التي تلحق الفلاحين ، أو تكشف عن إهمال أحياء الوطنيين .

وقذارتها وتعاستها ، أو تفضيح فظائع نظم المزارع ، وعمال السخرة والبطاقات ، أو تضع أمام الضمير الإنساني مخازي الاضطهاد العنصري ، والتفرقة بين السادة البيض والعبيد السود . وفوق ذلك كله ، فإن المعرض قد حرص كل الحرص على ألا تغفل بادرة تعلن عن كفاح شعوب المستعمرات الصاعد وثورتهم المتأججة ، وما يلقونه من التدابير الوحشية التي يشنها عليهم البوليس وقوات الجيش لكبت حركاتهم الوطنية ، وإخماد روحهم التحريرية الديمقراطية . وباختصار فقد أعطى المعرض صورة عن مستعمرات الامبراطورية البريطانية لا تجد شبيها صادقا لها خيراً عما كانت النازية تعرضه عن طبيبات الحياة في أوروبا المحتلة . ١

غير أن المستر كريستس جونز وزير المستعمرات — في ذلك الوقت — قد وضع النقط على الحروف عندما قدم تقريره عن الامبراطورية الاستعمارية إلى ممثلي ملاك العبيد في البرلمان البريطاني في ٢٠ يولييه ١٩٤٩ ، ولم ينس أن يعنى عناية خاصة بالتدابير التي اتخذت لتعزيز العمليات البوليسية ضد ثورة المستعمرات ، فقال متمثلاً بالملايو :

« لقد سئلت عن حالة الأمن الداخلية . ولقد أصبح هذا الموضوع ذا أهمية كبرى منذ أن بدأت « الحرب الباردة » وارتفع الوعي السياسي في كثير من البلاد منذ عام ١٩٤٥ . لقد قمنا بتنظيم قوات البوليس واجراءات الأمن الداخلية في كل مستعمرة على وجه التقريب . ونحن نولي الدروس التي تعلمناها — والتي لا تزال تعلمها يوماً بعد يوم ، في الحرب الباردة في الملايو — اهتماماً فائزاً ، وتتوفر عليها بالبحث ... »

ولقد كان تطور كفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية ، وثورتهم ضد الاستعباد يسير جنباً إلى جنب مع تطور الامبراطورية « الاستعمارية » ذاتها .. وأن صفحات تاريخ الاستعمار لتجلل بسواد الحروب الاستعمارية وما صاحب إخماد الثورات الشعبية من فظائع بربرية واعتداءات وحشية . غير أن هذه الثورات الشعبية التلقائية لم تكتمل لها مقومات حركات التحرير

الوطنية القوية ، إلا في العصر الحديث ، حينما تهيأت لها الظروف ، بتطور البورجوازية في بلاد المستعمرات أولاً ، ثم تطور الطبقة العاملة فيها ثانياً . فأمكنها أن تقوم بتوحيد الأمة جمعاء وتنظيمها على قلب رجل واحد ، واتصل كفاحها بكفاح الطبقة العاملة في الدول الاستعمارية نفسها ، وازداد قوة وصلابة بالانتصارات الأولى التي أحرزتها الثورة الاشتراكية ... واستطاعت أن تعلن التحدي الصريح لحكامها المستبدين ، وأن تزحف نحو النصر تنزعه من بين براثن الاستعمار .

وهذا هو التقدم الذي سار شوطاً بعيداً بعد ذلك إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد ذكر زدانوف . في تقريره إلى مؤتمر الأحزاب الشيوعية التسعة . في سبتمبر سنة ١٩٤٧ :

« ان ازدياد حدة أزمة النظام الاستعماري نتيجة للحرب العالمية الثانية انعكسها ضخامة وقوة حركات التحرير الوطنية في المستعمرات والبلاد الخاضعة ، وهي التي تهدد قاعدة النظام الرأسمالي . »

« إن شعوب المستعمرات ترفض أن تحيا بعد الآن حياتها القديمة : ولم يعد في وسع الطبقات الحاكمة في الدول الاستعمارية أن تخضعها بنفس الأساليب العتيقة . وجميع المحاولات التي تبذل لإخماد حركات التحرير الوطنية باستخدام القوات العسكرية تاتي مقاومة مسلحة عنيفة تلهبها شعوب المستعمرات كل يوم أكثر مما قبله ، فلا تؤدي إلا إلى إطالة أمد حروب الاستعمار ، كما تفعل هولندا في أندونيسيا ، وفرنسا في فيتنام . »

وقد أثبتت الأحداث التي وقعت في السنتين التاليتين ، وإلى وقتنا الحاضر ، صدق هذا التحليل ، فأكدته حربا الملايو وبورما ، والهزيمة التي حاققت بأذناب الاستعمار البريطانيين في الشرق الأوسط ، والإضرابات الجماعية والمظاهرات والقلقل بل الغليان الذي تضطرب به القارة الإفريقية . . فضلاً عن الآثار الهائلة التي أدى إليها انتصار الديمقراطية الصينية . .

وانه لجدير حقا أن نقارن بين الحالة العامة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بما أصبحت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى نرى الفارق الضخم وندرك مدى التغيير العظيم ، كمًّا ونوعًا ، الذي حدث في كل مكان . أخذت الحركات الوطنية الحديثة صورها ومظاهرها الأولى في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . . . وكما حدث في الهند والصين ومصر وأمثالها من البلاد المتقدمة عن غيرها الواقعة تحت حكم الاستعمار خارج القارة الأوروبية . وفي هذه المراحل الأولى ، جمعت البورجوازية الوطنية الناشئة لواء القيادة ، فكان أن اتجهت صوب الدول الرأسمالية الغربية باعتبارها أكثر البلاد تقدماً في مدارج الرقي والحضارة . وكان همها محاكاة النظم البرلمانية السائدة فيها ، وقصرت جهودها التنظيمية ودعوتها في محيط الطبقات المحدودة من المثقفين والطلبة والتجار وصغار الطبقة المتوسطة دون أن تتصل ب جماهير الطبقة العاملة والفلاحين . وكان من آثار الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥ ، ثم انتصار اليابانيين في آسيا ، أن اعتري الانبجاء العام نوع من التغيير . ولكنه لم يكن سوى البداية لحسب . وقد استطاع لينين بوعيه المتقدم أن يكتب في عام ١٩٠٨ أنه قد أصبح لعمال أوروبا ذوى الوعى الطبقي رفاق لهم في آسيا . . . وزاد عددهم باطراد عظيم .

وأن يكتب عام ١٩١٣ في كتابه عن «أوروبا المتخلفة وآسيا المتقدمة» فيشير بصفة خاصة إلى زحف الثورة الصينية وتأييد الدول الأوروبية للرجعية الصينية التي كان يحمل لواؤها يوان شيه — كاي (والتي يخلفه فيها الآن شيانج كاي تشيك ، بتأييد أمريكا) فيقول :

« ان أوروبا المتقدمة تسلم زمامها لبورجوازية تؤيد كل ما هو رجعي . . . وأبرز مثال لهذا التحلل الذي شمل البورجوازية الأوروبية كلها ما تقوم به من معونة الرجعية في آسيا لحساب الأغراض الذاتية لرجال المال وأنانيتهم ومنفعة محترفي النصب من الرأسمالين . »

« ان كل بقعة في آسيا تشهد مولد حركة ديمقراطية قوية ، كما تشهد نموها وانتشارها ، وما تكسب كل يوم من قوة وبأس . حيث لاتزال البورجوازية تقف مع الشعب ضد الرجعية . ان مئات الملايين قد أخذت تصحو ، وتتطلع للحياة والنور والحرية . »

وقد أفضت حرب عام ١٩١٤ والانتصار الأول للثورة الاشتراكية في روسيا إلى تحقيق تحول كبير . . فان تحرير سدس العالم من القيصرية الاستعمارية قد أذكى الحركة العامة ضد الاستعمار في جميع بلاد المستعمرات . ولم تلبث الدولة السوفيتية الجديدة أن أعطت المثال الأول لما تستطيع أن توفق اليه الاشتراكية في حل المسألة الوطنية على أساس الحرية الوطنية الكاملة ، والمساواة ، بصرف النظر عن العنصر واللون ، أو المستوى الثقافي متقدماً كان أو منخفضاً . . وهو حل قدمته لجميع القوميات وشعوب المستعمرات التي ظلت خاضعة لحكم القياصرة القديم . وقد ترك ذلك بالفعل آثاراً عميقة لدى جميع شعوب المستعمرات . فكان من الطبيعي أن يتحول تطلع الثورات الشعبية إلى الدولة الاشتراكية الجديدة التي ألغت الاستعباد والاضطهاد العنصري ، بدلا من تطلعها وتركيزها الأول على بلاد الاستعمار الغربي ، ومؤسساتها الرجعية ، وإن ظلت تتشدد بالديمقراطية ومثلها وتضعها في مقدمة دساتيرها وما تخطه مواثيق . .

وعلى أثر انتهاء حرب ١٩١٨/١٤ اجتاحت موجة الثورة العالمية ، التي تلت الثورة الروسية ، جميع بلاد المستعمرات ، وتحولت الحركات الوطنية المحدودة السابقة إلى حركات شعبية قوية ، عصفت بمعاقل الاستعمار ، بالرغم مما قوبلت به من تدابير مستميتة لإخمادها . وكان من نتائج هذا التحول الخطير ، أن انقلبت الرأسمالية المحلية ، تحت تأثير الخوف من الزحف الشعبي ، إلى اللعب على الحبل ، والأخذ بسياسة الوجهين . واتجهت الأغلبية المسيطرة منها نحو المساومة ، والاتفاق مع الاستعمار والتحالف ضد الجماهير الشعبية الثورية ، ولكن الطبقات الشعبية المحلية كانت قد

بلغت من ناحتها حدا كبيرا من النضج ، والوعي السياسي المستقل والتنظيم القومي . وتكونت أحزاب يسارية ، واتحادات نقابية راسخة في كثير من بلاد المستعمرات المتقدمة ، فدخلت معركة الكفاح ، ضد الاستعمار مسلحة بذلك كله . وأخذت دورها في قيادة الحركة الثورية ممثلة العنصر الوحيد العنيد الذي لا يقبل أى نوع من المساومة ، أو التفريط في الحقوق الديمقراطية والأهداف الوطنية . ولكن الرأسمالية المحلية كانت لا تزال من القوة بحيث ظلت قادرة على الاحتفاظ بالقيادة في يدها ، مؤخرة بذلك معارك التحرير .

على أن حرب التحرير العالمية ضد الفاشية قد عجلت من تطور الحركات الثورية في المستعمرات . وكشفت الأستار عن فساد الهيكل الاستعماري القديم وعفنه ، فانهارت أمبراطوريته في آسيا قبل أن يصل اليابانيون . . . وفي ذلك كتب مراسل التيمس رسالته الشهيرة في ١٨ فبراير ١٩٤٢ يقول :

« . . . وبالرغم من انقضاء نحو ١٢٠ عاما على الحكم البريطاني ، فإن أغلبية الآسيويين الساحقة لم تبد أى اكتراث كاف للاحتفاظ بهذا الحكم ، أو تهتم بأن تقوم بأى خطوة لتضمن استمراره . وإذا كان من الحق أن الحكومة تستمد كيانها من حياة الشعب ، فانه من الحق كذلك أن الآلاف القليلة من البريطانيين الذين أقاموا في البلاد وكسبوا منها عيشهم — دون أن ينظر أى نفر منهم الى الملايو على أنها بلاده قط — كانوا بعيدين كل البعد عن الاتصال ببناء البلاد أو الإحساس بمشاعرهم . . ان الحكم البريطاني والثقافة البريطانية وجاعة المتوطنين البريطانيين الصغيرة ، لم تكن أكثر من غشاء رقيق هش منفصل عن حياة البلاد .

وتمزقت شرعزق الأسطورة الشائعة عن استحالة تحطيم قوة الاستعمار الغربي العسكرية أو هزيمتها ، وعاد ملايين الجنود من أبناء المستعمرات — الذين تركوا أوطانهم للدفاع عن حريات أمم أوروبا التي استرققتها الفاشية . . . عادوا وقد تيقظ وعيهم العميق ، فلماذا لا يدافعون أيضاً عن حرياتهم هم أنفسهم وحريات بلادهم أيضاً ؟ . . .

كذلك فإن شعوب جنوب شرق آسيا التي تركت عزلاء وجهاً لوجه أمام الاحتلال الياباني ، بعد أن هرب الحكام المستعمرون تاركين البلاد دون أى دفاع أو سلاح .. قامت بتنظيم مقاومتها الوطنية للنضال من أجل تحريرها ، لا لتتزعجها خصب من برائن الاحتلال الياباني ، ولكن لتخلصها أيضاً من أى نوع من أنواع السيطرة الاستعمارية .. وقاد الشيوعيون حرب العصابات في بطولة نادرة .. ضد الغزاة اليابانيين .. واستمروا يواصلون معركة الحرية حينما عادت الدول الاستعمارية قرب نهاية الحرب تحاول فرض نظامها الاستعماري القديم .

ثم اعترف ميثاق الأطلنطى — الذى قبل أساساً لأهداف الأمم المتحدة ، « باحترام حق جميع الشعوب في أن تختار شكل الحكومة التي يعيشون في ظلها .. »

ومهما قصد رجال السياسة في دول الاستعمار من هذه العبارة أن نكون مضغة يلوكونها في أفواههم وينافقون بها .. فإن المبدأ في ذاته قد تضمن ما ترنو إليه مطامح شعوب العالم المكافحة من أجل الحرية . فلم يلبث أن تمسك به ممثلو شعوب المستعمرات يطالبون بتطبيقه في بلادهم والعمل بمقتضاه . وذهبت جهود وينستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية عبثاً ، ولم يفلح تصريحه الرسمي الذى أذاعه في ٩ سبتمبر ١٩٤١ مستبعداً « الهند وبورما وغيرها من أجزاء الإمبراطورية البريطانية » من أن تطبق عليها نصوص ميثاق الأطلنطى .. ذاكراً :

« عندما كنا مجتمعين في الأطلنطى ، كانت تدور في رؤوسنا بصفة أولية استعادة السيادة والحكم الذاتى والسيادة الوطنية لدول أوروبا وأهمها الواقعة الآن تحت الإستعباد النازى » .

غير أن الرئيس روزفلت نبذ بشكل ضئى أفكار تشرشل هذا ، ومضى في طريقه يعلن ، في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ :

« إن ميثاق الأطلنطى لا ينطبق خصب على أجزاء العالم الذى يطل على الأطلنطى

وانما ينطبق على العالم كله .

وهذا التصريح ، يظهر ما كان يشوب السياسة الإنجليزية الأمريكية من تناقض وتنافس حول الإمبراطورية يرجع في تاريخه على الأقل إلى هذه الفترة العصيبة .

ثم كان المثل القوي الذي أثبت صلابة الاتحاد السوفيتي الاشتراكي ، بعد أن تحمل عبء الحرب الرئيسي ، وحطم تسعة أعشار قوات النازية . لإحراز النصر المشترك على الفاشية . . إلى جانب الدور العظيم الذي لعبته حركات التحرير الوطنية بقيادة الشيوعيين في أوروبا المحتلة ، ثم انتصار الديمقراطيات الشعبية الحديثة في شرق أوروبا ، محررة بلادها من استعباد الاستعمار . . كل هذا كان مشجعاً وحافزاً قوياً لحركات التحرير الجديدة في البلاد المستعمرة .

وهكذا ، كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن تأصلت ثورة شعوب المستعمرات ، وازدادت عمقا وامتداداً لتصبح في ذاتها أزمة عامة تهدد النظام الإستعماري كله . وتميزت بظواهر جديدة لم يسبق لها مثيل حتى عندما بلغت موجة الثورة أعنف مراحلها أثر الحرب العالمية الأولى . ويمكن تسجيل بعض هذه الظواهر الجديدة فيما يلي :

أولاً — إن انتصار الديمقراطية الصينية على تشيانج كاي تشيك والاستعمار الإنجلو — أمريكي ، قد بدّل من ميزان العلاقات الدولية ، ووضحت آثاره القوية بالنسبة لتقدم معارك التحرير التي تخوضها الشعوب المستعمرة في آسيا . .

ثانياً — قيام دول مستقلة جديدة ذات روح ثورية تستمد كيانه من نضال شعوب المستعمرات ، وقتالهم للإحتفاظ باستقلالهم ضد قوات العدوان الاستعمارية التي أرادت اغتيال هذا الاستقلال ، مثل جمهورية فيتنام والجمهورية الأندونيسية . وكذلك يمكن اعتبار قيام جمهورية

كوريا الشمالية المرحلة الأولى في معركة تحرير كوريا كلها .

ثالثاً — إن حركة التحرير في بعض بلاد المستعمرات التي لم تستطع الحصول على استقلالها بعد ، أو حيث تحاول الدول الاستعمارية أن تقيم فيها حكومات شبه مستقلة تكون بمثابة العوبة في يدها توجهها كيفما تشاء .. قد بلغت مستوى من النضج لم تعرفه من قبل ، حتى أن البعض منها — كما هو الحال عليه في الملايو — قد أخذ يخوض معارك كاملة من أجل الاستقلال ، لا تختلف في كثير أو قليل عن حالة الحرب الفعلية ، كذلك أخذ الصراع شكلاً جديداً كما حدث في معارك تيلينجانا Telengana في الهند (حيث قامت جموع الفلاحين بالاستيلاء على الأرض ، وتأليف لجان شعبية في مساحة زادت على ألفي ميل مربع ، وقدمت ألواناً من ضروب البطولة في مقاومة قوات الاستعمار المسلحة وأتباعه)

رابعاً — اتساع المدى الجغرافي الذي امتدت إليه معركة التحرير ضد الاستعمار ، وخاصة بعد أن انتقلت إلى إفريقيا ، وجزر الهند الغربية .
خامساً — قيام الأحزاب الشيوعية بدور قيادي في الحركات الوطنية في كثير من البلاد .

كل هذه المظاهر ، من انتصار أخير لقوى الديمقراطية ، وقيام دول تؤمن بالثورة المسلحة كوسيلة عملية لانتزاع الحقوق الوطنية ، واتساع نطاق الكفاح المسلح وتحوله من حرب العصابات إلى الحرب الحقيقية ، واشتداده من آسيا إلى إفريقيا ، وتعاون جميع الهيئات الوطنية الديمقراطية وتوحيد جهودها ، إنما تبين أن حركة التحرير العالمية ، قد اعتراها تغيير نوعي ، وأنها قد انتقلت إلى مرحلة تختلف اختلافاً نوعياً عما كانت عليه . أما التدابير التي لجأ إليها الاستعمار لمواجهة الحالة الجديدة ، وسحق ثورة المستعمرات ، واستعادة أو الاحتفاظ بالنظام الاستعماري ، عن طريق مناورات جديدة وأشكال زائفة من الاستقلال . فهذا مأسوف نعالجها في الفصول القادمة .

الفصل الخامس

أزمة المدنية الغربية

« إن ما يطلق عليه حرية المواطنين الانجليز ،
إنما يتمد وجوده من اخضاع المستعمرات »
انجلز

لم تبدل أزمة النظام الاستعماري من الموقف في بلاد المستعمرات فحسب،
ولإنما بدلت أيضاً من أحوال البلاد الاستعمارية . وكان لتقويض دعائم
الاستعمار آثاره الكبرى في تعميق جذور أزمة دول الاستعمار العالمية ،
وخاصة في أوروبا الغربية .

وأحس حكام الغرب ، أمام هذا النذير الواضح ، الذي تدوى به
ثورة المستعمرات وموجة التحرير الصاعدة ، الزاحفة نحو النصر في آسيا ،
المحركة لبواعث الاضطراب وكوامنها في أفريقيا . . أن حكم الإداة قد
أعلته هذه الدقات الجناثية ، وأن نظام بلادهم الاستعماري في أوروبا وأمريكا
والذي يستمد حياته من التطفل الاقتصادي والفساد السياسي (الذي يعرف
خطأ باسم الديمقراطية الغربية، أو المدنية الغربية) قد آذن عهده بالمغيب .
وتحت عنوان « جهة الشرق الأقصى » صدرت افتتاحية التيمس في
أول مارس ١٩٤٩ تقول :

« إن الحركات الثورية في آسيا الشرقية على العموم — من شمال الصين
الى أندونيسيا وصوب الشمال ثانية الى الملايو وتلال بورما — أخذت تغير من
خريطة العالم الاستراتيجية والسياسية . وأن مصائر ما يترب من ألف مليون
من الشعوب يباد تشكيها . وسواء كان الشيوعيون في مركز القيادة أو يعملون
للوصول اليها ، فإن تهديد سلامة الغرب قد أصبح بالثأ حذ الخطورة : كذلك
فإن أفريقيا تتلى هي الأخرى في بؤقة الصراع . »

وبنفس هذه الصراحة الدليّة ، تعلن الافتتاحية ذاتها الخطة الكبرى في « أن تكون آسيا الشرقية هي القاعدة الرئيسية لأوروبا الغربية » . وهي خطة ظاهرة السخف من وجهة الجغرافية أو الديمقراطية ، وإن كانت مقبولة تماماً من وجهة نظر الاقتصاد الاستعماري . وعلى أساسها تعلن صحيفة الطبقة الحاكمة البريطانية الدعامة المادية للروابط الروحية ، بين الإمبراطورية ورسالة الرجل الأبيض الذي بدأ يتنابه اليأس المرير الذي يحل بالشقي حينها يحس فجأة أن الغنيمة توشك أن تفلت من يديه . !

« ان القلاقل في المنطقة الآسيوية . . . تهدد الموارد الغنية للواد الحام التي تحتاجها هذه البلاد (بريطانيا) وفرنسا وهولندا أشد الاحتياج . فبفضل نصف المليون من أطنان المطاط والستين ألف من أطنان القصدير التي كانت الملايو تنتجها سنوياً قبل الحرب ، وبفضل أرز بورما ، ومعادنها وأخشابها ، استطاعت هذه البلاد أن تجمع جزءاً كبيراً من فائض دولارات منطقة الاسترليني . أما بالنسبة لهولندا ، فإن وجودها كواحدة من الدول ذات الشأن يتوقف تماماً على نجاحها أو فشلها في الوصول إلى اتفاقية مع أندونيسيا الغنية بالزيت والمطاط والقصدير والبن . »

وعندما كان سير ستافورد كرييس يتبجح (قبل النكسة التالية) بنجاح الصادرات البريطانية في تخفيض العجز في حساب الدولارات ، كان من الأجدر أن يذكر أن صادرات القصدير والمطاط من الملايو عام ١٩٤٨ ، كانت وحدها تدر من الدولارات الأمريكية أكثر مما تأتي به صادرات المملكة المتحدة جميعاً . ١

وليس من شك في أن هذه المناطق تستطيع أن تنتج كل هذه الثروة ، وأكثر منها وأن تضاعفها باستمرار إذا كانت تتمتع بحريتها . . . ولكن الدول الأوروبية لم تكن لتحصل على شيء في هذه الحالة إلا على أساس التبادل المتكافئ (لمصلحة البلاد المنتجة وتقدمها) ، وليس على أساس الاستغلال الاستعماري .

وعلى غرار ما كتبه التيمس اللندنية .. نشرت صحيفة نيويورك التيمس رسالة من مراسلها في جنيف بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٩ ، يبين أن التسلط على المستعمرات أمر لا مندوحة عنه لإعادة تعمير أوروبا الغربية .. كتب يقول :

« لا ريب أن مستوى المعيشة العالي في أوروبا يتوقف إلى درجة ما على مدى ما يتوفر من مواد خام وعمل رخيص في آسيا وأفريقيا . وبالرغم من أن النظام الاستعماري القديم قد أصبح طرازاً عتيقاً ، فإن تعمير أوروبا لن يمكن تحقيقه بدون هذه الثروة التي يهددها الاندفاع الجديد لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نحو الديمقراطية الشعبية . »

وهكذا اضطر دعاة « الديمقراطية » الغربية تحت ضربات التجربة القاسمة ، وشبح الانهيار المخيف إلى استعادة كتابات « لينين » عن الاستعمار . !

إن كل العبارات الضخمة أمثال « المدنية الغربية في خطر » و « الديمقراطية الغربية » و « طريقة الحياة الغربية » و « القيم الروحية الغربية » و « التركة المسيحية » و أمثالها ليست إلا مسميات زائفة للرأسمالية الغربية والاستعمار ، تثبت جذورها من النظام الطبقي في البلاد الإستعمارية واستغلال شعوب المستعمرات في الخارج . وليس كل من « حلف بروكسل » و « شمال الاطلنطي » و « الاتحاد الغربي » إلا تكتلات لمجموعة « الدول مالكة » المستعمرات ، وأتباعها .. الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، بلجيكا ، هولنده .. الخ . غير أن الحرب العالمية الثانية قد أفضت إلى تغيير شامل عميق في علاقات الإستعمار .

لقد اضمحلت منطقة الإستعمار . إذ تحطمت الإمبراطوريات اليابانية والإيطالية السابقة ، وغربت ألمانيا كدولة استعمارية مستغلة ، وتحورت الديمقراطيات الأوربية الشرقية من قبضة المستعمرين .

وفي نطاق المنطقة المتنازعة التي تسيطر عليها دول الإستمارة الباقية وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا تغير ميزان العلاقات تغيراً جوهرياً .

لقد اثبتت دول الاستعمار القديمة في أوروبا الغربية ضعف شديد . ويتمثل هذا في استمرار الأزمة المزمنة وفشل الجهود التي تبذل — للتغلب عليها والتخلص منها منذ انتهاء الحرب الأخيرة . وهذا العجز الثقيل في ميزان المدفوعات لبريطانيا ودول أوروبا الغربية خير دليل ينهض على ذلك الفشل . . . بما دعا إلى استبعاد الأباطيل الضالة عن تفسير هذه الأزمة كاحدى النتائج المؤقتة للتدمير الذى أحدثته الحرب . وعدم تسوية المشاكل المتخلفة عنها . ومن عجب ، أنه بالرغم أن ما أصاب دول أوروبا الغربية من تدمير لا يمكن أن يقاس بما أصاب دول أوروبا الشرقية ، فان تقرير اللجنة الاقتصادية الأوروبية للأمم المتحدة الذى وضعته عام ١٩٤٨ يعترف بأن دول أوروبا الشرقية هي التي حققت أكبر قسط من التعمير دون أن تعتمد في ذلك على معونة الدولار ، في حين أن أوروبا الغربية لم تبرأ من الأزمة ، بل استمرت مندفعة في تيارها اليائس بالرغم مما تتلقاه من معونة خارجية . وحين البحث عن الأسباب الأساسية لاستمرار الأزمة وفشل جهود التعمير في بلاد أوروبا الغربية ، يجب التعمق وراء الجذور الأصيلة لها ، وهي التي لا يمكن أن تنفصل عن أزمة النظام الاستعماري الذي أقامت دعائم اقتصادياتها على قواعد .

وإن أزمة بريطانيا وأوروبا الغربية لتعكس ضعف النظام الاستعماري القديم ، وفقدان ذلك الخراج الذي يأتها رغداً من وراء البحار . كما تعكس فشل إحداث أي تعديلات ضرورية لوضع أساس جديد ، يكون منتجاً ويكون صحيحاً مليئاً بالحياة . ويتضح ذلك كله بجلاء من الجدول التالي الذي جاء ذكره في تقرير لجنة مشروع مارشال عن « التعاون الإقتصادي الأوروبي » .

عام ١٩٤٧ ، مبدئياً الأسس الاقتصادية لبلاد أوروبا الغربية في الحرب :

نسبة التجارة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية قبل الحرب
عدد السكان قبل الحرب نسبة التجارة الخارجية

(١٩٣٨)

(بالليون)

الصادرات

الواردات

١٣ز٢

٨ر١

١٣١ر٧

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠ر٤

٤٠ر٨

٢٠٥ر٩

دول مشروع مارشال ١٦

ومن ذلك يتبين جذور إفلاس أوروبا الغربية . فقد كانت دول أوروبا الغربية المشتركة في مشروع مارشال تحصل على خمسي واردات العالم ، وتصدر أقل من الثلث . وبمعنى آخر ، فإنها لم تكن تدفع ربع ثمن وارداتها عن طريق تصدير بضائعها . بل أن ما كان يحدث أيضاً ، هو أنها لم تكن تستخدم المواد الخام التي تحصل عليها من ممتلكاتها المستعمرة في تزويد حاجاتها الخاصة فحسب ، بل إنها كانت تبيعها إلى الولايات المتحدة وبلاد الدولار من أجل أن تحصل أيضاً على الدولارات التي تشتري بها بضائعها من منطقة الدولار . وكانت النتيجة التلقائية لأزمة النظام الاستعماري في هذه الناحية ، إن تقوضت أسس هذا الإقتصاد المتطفل الفاسد . وظهرت في الحال أزمة الدولار في بريطانيا وأوروبا الغربية . وبمعنى آخر ، فإن النقص في الخراج الذي تجنيه من المستعمرات ، بجانب نقص الدخل المتصل به في شئون الملاحة والمعاملات المالية ، قد ظهر في الدفاتر ، لا على شكل عجز في بضائع المستعمرات ، وإنما على صورة عجز في بضائع الدولارات ، أو عدم القدرة على الدفع بالدولار نظير هذه البضائع . وهكذا بدت أزمة الاستعمار في مظهرها الخارجي أزمة دولار .

وقد أحد مشروع مارشال ثوب خطة تواجهه بشكل مؤقت (على حساب التبعية الاقتصادية) هذا المظهر الخارجي للأزمة — أزمة الدولار . ولكنه لم يكن ليقدّر أن يمس العوامل الحقيقية التي تحيط بها — أزمة الاستعمار .

وما دام البحث يجرى في نطاق الاستعمار ، فلا شئيل إلى العثور على حل لهذه الأزمة . وقد تقصت دخول الاستثمارات البريطانية في الخارج ، فإنه على الرغم من الاحتفاظ عام ١٩٤٨ بمبلغ ٢٤١٧ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية مستثمرة في الخارج ، أو نحو ثلثي ما قبل الحرب ، فإن جملة الدخل قد نقص بدرجة فادحة بلغت ثلاثة أخماس ما كانت عليه . وهكذا تنهار قاعدة هذا الاقتصاد الاستعماري الطفيلي .

• هبوط دخل الاستثمارات البريطانية في الخارج ١٩٣٨ — ١٩٤٦

(مقدرة بملايين الجنيهات الإسترلينية)

فوائد ، أرباح . .			
	١٩٤٦	١٩٣٨	
داخل	١٥٤	٢٠٥	—
خارج	٨٣	٣٠	+
صافي الجملة	٢١	١٧٥	—

المصادر : أرقام ١٩٣٨ — تقرير ميزان مدفوعات المملكة المتحدة ، ١٩٤٦ — ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ » .

أرقام ١٩٤٦ — تقرير ميزان مدفوعات المملكة المتحدة ، ١٩٤٦ — ١٩٥٠ ، ١٩٥١ » .

ولم تفلح جميع المحاولات التي بذلت للاحتفاظ بقاعدة هذا النظام العتيق إلا في إشعال نيران حروب استعمارية مدمرة ، وزيادة تكاليف العدوان العسكري ، ومحاولة زهق حريات شعوب المستعمرات . . فأضاف بذلك إلى الأزمة مضاعفات جديدة ، وإلى الاقتصاد الاستعماري المحطم أسباباً أخرى عديدة للوهن ، كما أضاف إلى جملة العجز المستمر . ويتضح ذلك من مراجعة ميزانيات فرنسا (حرب الهند الصينية) وهولنده (حرب أندونيسيا) وبريطانيا (حروب الملايو الخ . .) وموازن مدفوعاتها . . إلى بجانب

النفقات العسكرية في أنحاء أخرى من العالم (كوريا الخ ..) وما كان مشروع مارشال بالذي يقدم حلاً .. وما كانت معونة الدولار تستطيع إلا أن تخفى ظاهرياً ، ولأجل محدود ، العجز الحقيقي . وما كان يسعها أن تمس الأسباب الحقيقية ، بل على العكس ، فإنها في الواقع قد زادت الطين بلة ، حيث زادت من الاعتماد على الدولارات الأمريكية ، وأخرت بل حدت وعاقبت كل محاولة للثور على حل آخر . وهكذا لم يكن مشروع مارشال مشروعاً للإنعاش الاقتصادي ، كما ملأت الدعاية أسماع العالم ضجيجاً ، وإنما أدى إلى زيادة ضعف اقتصاديات دول أوروبا الغربية واعتمادها على استعمار الولايات المتحدة الأمريكية .

بيد أن الحرب العالمية الثانية لم تقض إلى تغييرات أساسية في المحيط الاستعماري . أو في علاقات المستعمرات مع الدول الاستعمارية فحسب ، بل إنها تناولت أيضاً علاقات ما بقي من الدول الاستعمارية ذاتها فيما بينها ، أى العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية ، ودول أوروبا الغربية من ناحية أخرى . ذلك أن النمو غير المتكافئ للاستعمار قد بلغ في تناقضه بينهما مرحلته القصوى . . فبينما أفقرت الحرب كل البلاد المشتركة فيها ، فإن الرأسمالية الأمريكية ، التي لم تمسها الحرب بأى نوع من أنواع التدمير ، قد خرجت منها وقد تراكت أرباحها الطائلة وتعاظمت قوتها الانتاجية بصورة هائلة . وحازت الولايات المتحدة التفوق الاستراتيجي على جميع الدول الرأسمالية الأخرى . ومع ذلك ، فقد ظلت الولايات المتحدة تسيطر على مساحة أصغر من مناطق المستعمرات في حين بقيت الدول الأوروبية الغربية تحكم الإمبراطوريات الرئيسية للاستعمار .

وهكذا ، فإن ذلك التناقض الذي تميزت به علاقات الرأسمالية الألمانية النامية وبقية الرأسمالية الاستعمارية العالمية في أوائل القرن العشرين — والذي انتهى إلى نشوب حربين عالميتين — هذا التناقض قد تكرر مرة

أخرى ، ولكنه سار هذه المرة إلى مرحلة جديدة ، وانتقل إلى مستوى أعلا ... فان الاستعماريين في الولايات المتحدة الذين يهدفون إلى توسيع نفوذهم على العالم لم يجدوا أنفسهم متناقضين مع بلاد الاشتراكية ، والبلاد التي تحررت من معيشة الاستعمار فحسب ، وإنما وجدوا التناقض كامناً أيضاً ، مع دول الإمبراطوريات الاستعمارية وخاصة مع الإمبراطورية البريطانية التي يقفون أمامها وجهاً لوجه .

وهكذا فانه بالرغم من اشتراك بريطانيا والولايات المتحدة في اتباع سياسة موحدة مناهضة للثورات الديمقراطية ، فلا يزال التناقض الانجلو - أمريكي - يعد من أعظم أسباب النزاع في معسكر الاستعمار العالمي . وقد ظهر على حقيقته في شروط اتفاقية القرض ، وفي الصراع داخل الكتلة الإسترلينية ، وتخفيض العملة ، وتفضيل دول الإمبراطورية واتفاقية هافانا التجارية ، واستخدام مشروع مارشال كسلاح للحصول على مواد خام أولية من بلاد الإمبراطورية البريطانية ، وفي زحف احتكارات الزيت الأمريكية في الشرق الأوسط على حساب شركات الزيت البريطانية . في نفس الوقت ، فان الطريقة التي يتوسل بها الاستعمار الأمريكي في توسعه ، على حساب الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، لا تحتاج إلى الغزو المسلح ، وإنما تتبع سياسة إخضاع هذه الإمبراطوريات ذاتها ، ثم التسليم إلى بمتلكاتها ، وتبقى هذه الإمبراطوريات القديمة محتفظة بالسيادة الاسمية ، مباشرة للأساليب البوليسية القدرة في كبت مشاعر أبناء المستعمرات ، مستهدفة لسخطهم متحملة النتائج أمام الرأي العام العالمي ... في الوقت الذي تتمتع احتكارات الولايات المتحدة بأطيب الثمار دون أن يناهها الشوك ! وهكذا يمكن القول أن الاستعمار قد أخذ شكلاً أو نظاماً جديداً بعد الحرب العالمية الثانية ، تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمته الهرمية ، ومن بعدها تأتي بقية الدول الاستعمارية التي لا تزال تباشر سيطرتها على

شعوب المستعمرات وإن كانت هي ذاتها تخضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية . وفي قاعدة الهرم تأتي شعوب المستعمرات والشعوب التابعة . ولا ريب أن هذا الوضع لا يمكن أن يكون وطيد البنيان ثابت الأركان ، إنما يقف مزعزعا في مهب التيارات المختلفة يهزه التنافس بين الاستعمار الأمريكي وما يجد من مقاومة جزئية ضعيفة من جانب دول الاستعمار القديم . . . ويتوضه كفاح شعوب المستعمرات المستعمر من أجل دفع العدوان القديم والجديد . هذا التداخل بين التناقضات الاستعمارية بما فيه من نمو الاستعمار الأمريكي ، واتساع خطته العدوانية ، وبين ازدياد موجة التحرير الثوري لشعوب المستعمرات ، هو الذي يعطى الأزمة الحالية للنظام الإمبريالي طبيعتها الخاصة .

الفصل السادس

أمريكا تتولى المزام من الإمبراطورية البريطانية

« إن الإمبراطورية البريطانية قد آذنت أن تصبح في ذمة التاريخ . ان تلك الصفات العظيمة التي تسجل قوة بريطانيا ، ومجدها ، وعظمتها ، التي رفرت ألويتها فوق العالم وسيطرت عليه أكثر من قرنين . قد قاربت النهاية . . . »

وأمریکا هي الوريث الطبيعي لشرعة القوة وزعامة العالم ، التي احتفظت بها الإمبراطورية البريطانية كل هذا المدى الطويل . »

كارل فون ويجاند عميد المراسلين الخارجيين الأمريكيين في صحافة هيرست — ١٩٤٧ .

في عام ١٩١٣ ، كتب والتر ه. بايج سفير الولايات المتحدة في بريطانيا رسالة شخصية إلى مستر هوستون وزير الخارجية الأمريكية يتحدث فيها عن « سرقة بريطانيا للقارات » قال فيها : « انى أخاهم يعتقدون حقاً أنهم يملكون الأرض (من كتاب حياة والتر ه. بايج وخطاباته ١٩٢٥ ، الجزء الأول ، ص ١٣٩) . ولكنه أضاف ، في رسالة تالية إلى الرئيس ويلسون ، قوله :

« إن مستقبل العالم لنا . . إن هؤلاء الانجليز ينفقون رأسمالهم . . والآن يجدر بنا أن نفنكر فيما عسانا نصنع عندما يتضح تماماً أن مقاليد العالم قد أُلقيت إلى أيدينا . . وفيما عسانا نفعله كي نستخدم البريطانيين بأقصى ما يتيح لنا الديمقراطية ! »

كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى بثلاث سنوات . وكانت الولايات

المتحدة قد انتزعت من بريطانيا تفوقها الصناعي . ولكن بريطانيا ظلت مع ذلك محتفظة بتفوقها في التجارة العالمية ، والبحرية التجارية ، والمعاملات المالية الدولية ، والاستثمار الخارجى ، والتسلح البحرى ، والقوى الاستعمارية . وكانت الولايات المتحدة في ميزانها النهائى دولة مدينة وكانت السيتى City (حى المال وتقع فى مركز لندن القديمة) لا تزال باسطة سيطرتها على التجارة والمعاملات الدولية .

ثم قامت حرب ١٤ / ١٩١٨ ، فاذا بها تنشق عن أول تغيير كبير يحتاج الموقف . فان الإحتكاريين الأمريكيين ، الذين احتفظوا بالحياد إلى المراحل الأخيرة من الحرب ، قد امتصوا أرباحاً طائلة من المحاربين ، ولم يتدخلوا إلا قرب نهايتها ، متحمسين أقل ما يمكن من الخسارة ... فأصبح لهم بالتالى الصوت المسموع فى كل تسوية يدخلون فيها . وتقدمت الولايات المتحدة إلى مركز الدولة الدائنة ، وباتباعها مشروع داوس Dawes (البذرة الأولى لمشروع مارشال) اتجهت بدرجة كبرى إلى الاستثمار الأجنبى أما بريطانيا فكانت تحتاز دوراً يقرب من الاحتضار وأحاق بها كساد مزمن ، طال أمده من شتاء عام ١٩٢٠ حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد صدر فى عام ١٩٣٠ كتاب أحدث ضجة كبرى على جانبي الإطلنطى كان عنوانه دأمريكا تقهر بريطانيا، (١) وقد خلاص مؤلفه لودويل دينى (٢) إلى القول :

« لقد كنا مستعمرة لبريطانيا فى وقت من الأوقات . وستصبح هى مستعبرتنا قبل بعيد ، لا بالقول بل بالفعل . إن الآلات قد مكنت لبريطانيا سيطرتها على العالم . والآن ، فان آلات أخرى أفضل ستمكن أمريكا من فرض سيطرتها على العالم . وعلى بريطانيا ... »

« ولا ريب ، أنه قد يكون من الخيف التفكير فى سيطرة أمريكا على العالم ،

أزمة بريطانيا الاستعمارية

ولكن السيطرة الأمريكية مع ذلك ، لن تكون أسوأ من سيطرة بريطانيا ،
أو من سبقتها من الأمم الأخرى ...
واستطرد يتساءل :

« ماذا يوجد من فرص لبريطانيا لتنف أمام أمريكا ؟ .. بل ما هي فرص
العالم ؟ ! »

وكان ذلك عام ١٩٣٠

غير أن هجوم الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي كشفت الضعف الداخلي
العميق للرأسمالية الأمريكية . بالرغم من كل ادعاءاتها عن فوز محقق ،
جعلت كل تلك التنبؤات سابقة لأوانها . أما اليوم ، في الوقت الذي يتربع
مديرو الاقتصاد الأمريكيين على مكاتبهم في وسط لندن ، ويحتل رجال
الحرب الأمريكيين وطائراتهم قواعدهم الدائمة ، في أرض بريطانيا ذاتها ،
فإن هذه الكلمات والتنبؤات يصبح لها وقع آخر ... وقع أليم مہين .
ثم كانت الحرب العالمية الثانية ، فاذا بها تفضي إلى التغيير الحاسم ،
عندما اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية كل شيء ، واندفعت تفرض
سيطرتها على العالم . وكما فعلت في حرب ١٩١٨/١٤ ، تمهلت أو تلكأت
أو ماطلت ، فكانت آخر المحاربين ، وبذلك جنت الأرباح الهائلة قبل
دخولها ولم تتحمل من الخسارة إلا أقلها ، بينما دفع المحاربون الآخرون
الثمن غالياً . وكما أشار المستر تشرشل في الجزء الثاني من تأريخه للحرب ،
لم يقتل من الأمريكيين إلا ٣٢٢٢١٨٨ في ميدان الوغى ، وهو رقم يقل
كثيراً عن قتلى الإمبراطورية البريطانية وعددهم ١٤٠١٢٠٤٠٠ . وإن كان
الاثنان معاً يكادان يعادلان عشر ضحايا السوفييت . ودمرت بلاد أخرى ،
وانتشرت خرائبها ، وسويت مصانعها مع أرضها التي أحرقت ، وأهلك
زرعها ونسلها .. في الوقت الذي أمنت فيه الولايات المتحدة كل هذه الشرور
والأهوال . وخرجت بلاد أخرى وقد أصاب اقتصادها وأموالها خراب
وضعف لا حد له ، في الوقت الذي بلغت فيه أرباح الإحتكاريين الأمريكيين

— وفقاً للإسناد الرسمية — ٥٢ بليوناً من الدولارات أو (١٣٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مليون من الجنيهات الإسترلينية ، بعد خصم الضرائب . كذلك ازدادت قدرة مصانعهم الإنتاجية مرة ونصف . وتراكم رأس المال الإحتياطي إلى ٨٥ بليوناً من الدولارات أو (٢١٠٢٥٠) واحد وعشرين ألف ومائتي وخمسين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية . هذه القدرة الإنتاجية الضخمة ، وهذه الأكوام الهائلة من رؤوس الأموال تطلعت بعد الحرب إلى مخرج لها . فقادت خطط التوسع الأمريكي العالمي . وهي أميز ما اختلفت به سنوات ما بعد الحرب .

بل إنه في عام ١٩٤٠ (عند ما كانت وزارة الخارجية الأمريكية — كما يخبرنا مستر كودول هل في مذكراته — تضع خططها لسنوات ما بعد الحرب مفترضة هزيمة بريطانيا) صرح مستر فرجل فوردان رئيس إدارة المؤتمر الصناعى القومى للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى المنظمة الأساسية لأكبر رؤوس الأموال الأمريكية بقوله :

« مهما تكن نتيجة الحرب ، فإن أمريكا قد وضعت برنامجاً مستقبلياً استثمارياً فى الشؤون الدولية ، وكذلك فى جميع مرافق حياتها الخاصة . وحتى اذا خرجت انجلترا — بفضل معاودتنا — دون أن تهزم فى هذه الحرب ، فإنها ستكون فى حالة من الفقر والشال بحيث لا يبدو من المحتمل أنها ستكون قادرة على استعادة مركزها ، أو الاحتفاظ بسيطرتها على الشؤون الدولية التى ظلت أمدأ طويلاً . واذا أخذنا احسن الفروض ، فإن انجلترا ستكون شريكاً صغيراً فى استثمار انجلو — سكسونى جديد ، يكون مركز الثقل فيه للوارد الاقتصادية والقوة العسكرية والبحرية لولايات المتحدة الأمريكية . . . ان الزمام ينتقل الى الولايات المتحدة الأمريكية (١) »

وفى عام ١٩٤١ ، ذكر اليوت روزفلت ، أن مناقشة حامية دارت بين

مستر تشرشل والرئيس روزفلت أثناء اجتماعهما في الإطلنطي ، قال فيها
الأول للثاني :

« إنني أعتقد يا سيدي الرئيس أنك تحاول القضاء على الامبراطورية البريطانية .
إن كل رأي تبسطه حول نظام عالم ما بعد الحرب يحمل في طياته هذا المضمون .
ولكننا مع ذلك نعلم بأنك تمثل أملنا الوحيد ، وأنت تعرف أننا نعرف ذلك ،
وأنت تعرف أننا نعلم أن الامبراطورية لن تظل قائمة دون معاونة أمريكا (١) » .

وهكذا يلتقي تناقض المصالح مع ذل الحاجة في علاقة ذاتية عجيبية ، يعبر
عنها تشرشل بأسلوب كلاسيكي فريد !

إنه لجدير حقاً أن نذكر هذه التصريحات والبيانات ، فهي تلقي أضواء
ساطعة على أحداث اليوم . لقد سطرت مذكرة السفير بايج إلى الرئيس
ويلسون قبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى ، وقبل الثورة الروسية
عام ١٩١٧ ، وقبل الشيوعية الدولية ، بل قبل أن ينشأ حزب شيوعي في
أي مكان في العالم . . أي قبل أن تتوفر أي فرصة يحتج بها لإخفاء
أغراض السيطرة على العالم تحت ستار الحرب المقدسة التي تقوم بها المدنية
الغربية لحماية العالم من . . البلشفية . !

كذلك صدر كتاب « أمريكا تقهر بريطانيا ، قبل الحرب العالمية الثانية ،
قبل أن يستولى هتلر على زمام الحكم والقوة في ألمانيا ، وقبل أن يعقد
ميثاق الكومنترن (الدولية الثالثة) . . وبمعنى آخر قبل أن يهيئ الوحي
على مديري دفة السياسة الأمريكية فيلتقطون شعار مكافحة الكومنترن لمتابعة
سياستهم نحو تحقيق مآربهم :

كذلك أعلن رئيس إدارة المؤتمر القومي للصناعة القومية للولايات المتحدة
الأمريكية مقاصد « الاستعمار » الأمريكي وغايته في الخط من بريطانيا إلى
منزلة « الشريك الصغير » قبل أن تشترك أمريكا في الحرب ، وقبل أن

يشارك الاتحاد السوفيتي أيضاً في الحرب . وبالتالي قبل أن ينهض أى سبيل للحديث عن التهديد الروسى أو « خطر العدوان الروسى » ، كعذر ممكن للتدابير الأمريكية العدوانية التى أعدت لتشمل العالم كله . . إن كل هذه البيانات تكشف بل تفضح خطأ سياسياً متصلاً بما خلال النصف الاول لهذا القرن ، وأعدت تفصيلاته واتجاهاته بكل دقة . وإنه لجدير بها أن تعيد إلى النفوس شيئاً من الشعور بالإطمئنان واليقين فى خضم العواصف العاتية التى تثار هادرة فى كل وقت بمناهضة الشيوعية . . مجندة جميع وسائلها وأجهزة دعايتها الضخمة لتثير الرأى العام ضد السوفيت . إنه لجدير بها أن توقف هذا الاتجاه المجنون نحو خلق شعور عام بالكراهية بين أبناء العالم ، وأن تقدم بدلا من ذلك كله فرصة حقيقة لبحث الموقف العالمى وتحليله بشكل جدى .

ويمكن أن يتضح التحول النسبى لكل من الوضع الخاص لبريطانيا والولايات المتحدة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية من الشواهد والبيانات التالية : . أصبح رأس المال الأمريكى بعد نهاية الحرب مسيطراً على ٦٠ ٪ من القدرة الإنتاجية للعالم الرأسمالى ، وعلى ٧٣ ٪ من إمكانيات استثماراته . وقد خسرت بريطانيا الاسواق التى كانت تصدر اليها منتجاتها ليستولى عليها المنتجون الأمريكيون . كذلك بينما كان نصيب أمريكا من تصدير رأس المال فى العالم عام ١٩٣٨ يساوى ١٣ ٪ ، فقد ارتفع إلى ٣٢ ٪ عام ١٩٤٧ فى حين ظل نصيب بريطانيا ١٠ ٪ دون أن يطرأ عليه تغيير وكانت صادرات المنسوجات البريطانية قبل الحرب تبلغ ٣٨ ٪ من المجموع العالمى فى مقابل ٤ ٪ للصادرات الأمريكية . . فاختلف الحال عام ١٩٤٧ ، وصارت صادرات النسيج الأمريكية تعادل ٤٠ ٪ من مجموع صادرات العالم فى مقابل ١٤ ٪ لبريطانيا .

أما بالنسبة لصناعة السفن ، فقد كانت بخسارة بريطانيا أثناء الحرب

فادحة جداً ، بينما قفزت حمولة السفن الأمريكية وصناعتها . كانت حمولة السفن التجارية البريطانية ١٧٥٠٠٠٠ ١٧٥٠٠٠٠ مليون طن عام ١٩٣٨ مقابل ١١٠٠٠٠٠ ١١٠٠٠٠٠ مليون طن للأمريكيين ، فأصبحت حمولة الأولى ١٨٠٠٠٠٠ ١٨٠٠٠٠٠ مليون طن ، بينما ارتفعت حمولة الشحن الأمريكية إلى ٢٧٠٠٠٠٠ ٢٧٠٠٠٠٠ مليون طن عام ١٩٤٩ . أما في مجال القوة الاستراتيجية ، فلم يكن الحال أسعد من ذلك ، فانه بتحول التفوق الإقتصادي والتجاري والملاحى إلى الولايات المتحدة ، انتقلت إليها أيضاً السيطرة البحرية ، وبذلك استسلمت سيطرة بريطانيا البحرية التقليدية ، وكانت أعز عليها من حياتها . . وكانت عصبية البحرية تصدر كثيراً من المواد لتثبت أن سيطرة بريطانيا على البحار هي الشرط الأساسى لحياتها . . إن عصبية البحرية لا تزال تعيش ، ولكن السيطرة على البحار أصبحت من الذكريات . بل إن شعار « مستوى دولتين » كان الشعار المفضل ، ومعناه أن يظل لبريطانيا دائماً من قوة الأسطول ما يعادل مجموع قوة الدولتين المقابلتين لها معا ، وأقل من ذلك ، كان يعد مصيبة كبرى . على أنه بعد عقد معاهدة واشنطن ١٩٢٢ تواضع الشعار إلى « مستوى دولة واحدة » . . أى أن تتساوى قوتا بريطانيا وأمريكا البحريتين . غير أن بريطانيا كانت لا تزال في المقدمة . والآن ، يبدو أن القاعدة الجديدة هي « مستوى نصف دولة » . فقد كانت حمولة الأسطول البريطانى ١٢٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠ مليون طن قبل الحرب ، مقابل مليون طن لأمريكا . . فأصبحت ١٥٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠ مليوناً عام ١٩٤٧ مقابل ٣٨٠٠٠٠٠ ٣٨٠٠٠٠٠ مليون طن للأسطول الأمريكى . فوداعاً لك يا بريطانيا ، ولشعارك القديم . . « لتحكمى يا بريطانيا » . .

غير أننا إذا نظرنا إلى الموقف بالنسبة للممتلكات الإستعمارية فى العالم ، وجـ. نا الحال يختلف اختلافاً كبيراً عما أصبح عليه بالنسبة للقدرة الإقتصادية أو القوة الاستراتيجية ...

ففى نهاية الحرب ، كانت الامبراطورية البريطانية ترفع رايتها — خارج

أراضي المملكة المتحدة ذاتها — على مساحة تبلغ أكثر من ١٤ مليون ميل مربع ، يقطنها أكثر من ٥٥ مليون نفس . . هذا مع استبعاد البلاد ذات الاستقلال الاسمي (في ذلك الوقت) مثل مصر والعراق، والمستعمرات الإيطالية السابقة التي تولت بريطانيا إدارتها بعد الحرب . أما أمريكا ، فإنها لم تكن تبسط سلطانها المباشر على أكثر من ١٢٥٠٠٠ ميل مربع ، يسكنها ١٩ مليون نسمة ، بما في ذلك الفيليبين .

وهكذا يتضح التفاوت البعيد بين الرأسمالية الأمريكية القوية النامية ، ذات الممتلكات المحدودة من المستعمرات ، وبين الإمبراطورية البريطانية المتداعية ، ذات الممتلكات الشاسعة من المستعمرات ، وما يتبعها من إشراف على أسواق عظيمة ، وطرق تجارية ممتدة ، ومصادر لا تنضب من المواد الخام ، ومناطق هائلة للاستثمار . . هذا التفاوت يمثل التناقض الكامل الذي يفضي تلقائياً إلى التنافس والتنازع الاستعماري .

وإن التاريخ القريب ، ليعطي صورة كاملة عما انتهى إليه هذا التناقض بين كل من الاستعمارين الألماني والبريطاني في النصف الأول من هذا القرن . . وكانت النتيجة التلقائية هي إشعال نيران حربين لم يشهد العالم مثيلاً لها في تاريخه القديم كله . وقد حاول الاستعمار الألماني أثناء حكم النازي ، أن يخفي أغراضه العدوانية ، ومآربه في التوسع تحت قناع قيادة المدنية الغربية في حربها المقدسة ضد الخطر الشرقي وراء الستار الحديدي (والنازيون هم أول من استعملوا هذا التعبير الذي يسير عليه خلفاؤهم الآن) الذي يتمثل في الشيوعية . ! وسرعان ما تلقى دعاة سياسة ميونيخ والتهدة الطعم الذي ألقاه إليهم هتلر وجوبلز وابتلعوا في شغف ونهم دعوى مناهضة الشيوعية والسرفيت . وتحت شعار مكافحة الشيوعية ، وباسم الحرب المقدسة ضدها ، غلب الدعاة «القدماي» ، أصحاب ومؤيدي سياسة التهدة والملاينة ، الطرف عن تعاضم قوة هتلر، وخدعوا شعوبهم وأتقنهم إذ وصفوها

بقولهم « الحصن الأمامي ضد الشيوعية » . بل إنهم كانوا على استعداد لأن يضحوا ببعض المصالح البريطانية العاجلة ، يتركونها لقمة سائغة لحتلر وموسوليني في سبيل عقيدتهم المحببة إلى أنفسهم ، وذلك الأمل الذي كانوا يعيشون له أو عليه . . وهو أن يتحول الهجوم الأساسي عن الامبراطورية البريطانية ، وأن تصوب الضربة الكبرى نحو الشرق .

وبالرغم من ذلك ، فإن التناقض الاستعماري الحقيقي قد هزم مشروعات ميونيخ ، وعبر عن ذاته حينما انطلقت المدافع تلقى حميمها في سبتمبر ١٩٣٩ . والآن . . فإن الاستعمار الأمريكي المندفع نحو التوسع ، يقدم نفسه للعالم بنفس الأسلوب الألماني السابق . . أسلوب قيادة « المدنية الغربية » ضد « خطر » الاتحاد السوفيتي والشيوعية . ومرة أخرى يتظاهر دعاة « التهدة » « الجدد » ، ويتجمعون مؤيدين ، بل مضحين بالمصالح البريطانية ، يقدمونها قربانا للسيادة الأمريكية تحت الشعار المقدس « مكافحة الشيوعية » . ولكن الصراع الحقيقي بين المصالح التجارية والمالية يستمر مضطربا ، يحرق ما يحجبه من أستار ، ويعقد الجهود التي تبذل لتأليف كتلة موحدة تقاوم ثورات الشعوب ومطامحها .

والحقيقة أن الاتجاه الأمريكي نحو التوسع العالمي ، ليس موجها ضد الاتحاد السوفيتي ، والديموقراطيات الشعبية في شرق أوروبا فحسب ، بل إنه موجه أيضا ، وبشكل مباشر وعاجل ضد جميع دول الاستعمار ، القوية منها والضعيفة ، وخاصة الامبراطورية البريطانية .

ولقد فطن ستالين إلى ذلك منذ قديم ، حتى لقد أعلن في ٣٠ يولييه ١٩٢٨ ، أن التناقض الانجلو - أمريكي هو مفتاح التناقض في العالم الاستعماري فقال :

« سواء تناولت . . مشكلة البترول ذات الأهمية الحاسمة لكل من تطور الإنتاج الرأسمالي وأغراض الحرب » . أو مشكلة الأسواق ، ذات الأهمية الرئيسية

لحياة العالم الرأسمالى ونموه .. أو من ناحية تصريف البضائع .. حيث أن البضائع لا يمكن أن تنتج إلا إذا ضمنت لها الأسواق التى تباع فيها .. أو من ناحية تصدير رؤوس الأموال إليها ، وهى أخص ما تمتاز به مرحلة الاستعمار التى تمتازها الرأسمالية ، كما اذا تناولت أخيراً مشكلة الطرق المؤدية الى الأسواق التى تباع فيها البضائع والأسواق التى تباع فيها المواد الخام .. فان كل هذه المشاكل الأساسية تتجه أخيراً صوب مشكلة أساسية واحدة .. هى الصراع بين انجلترا وأمريكا من أجل السيطرة على العالم . وأمريكا ، الدولة ذات النمو الرأسمالى الهائل ، لا تتطامع الى أى مكان إلا وتلاقى عقبات تكمن فى المراكز العسكرية التى تحتلها انجلترا » . .

وقد نما هذا التناقض منذ الحرب العالمية الثانية ، وبلغ حداً فائقاً ، بالرغم من جميع مظاهر التحالف والمشاركة التى تجمع بين الدولتين . إن الحرب الباردة التى يخوضها الاستعماريون الأمريكيون ضد الاتحاد السوفيتى ، حرب معاناة صريحة . ولكن « الحرب الباردة » التى يخوضها رجال التوسع والاستعمار الأمريكى ضد الإمبراطورية البريطانية حرب « خفية غير صريحة » ... ولكنها حرب حقيقية ، وان تتستر وراء عبارات الصداقة والاعجاب المتبادلة ..

وقد تطورت ستراتيجية هذه الحرب ضد الامبراطورية البريطانية ، وتتابعت فى مراحل مختلفة من اتفاقية القرض إلى اتفاقية هافانا للتجارة ، إلى نظرية ترومان ، ثم الحملة التى وجهت ضد التفاضل الامبراطورى ، فشروع مارشال ، ثم إرغام بريطانيا على تخفيض عملتها سعيًا وراء تحطيم كتلة الاسترلينى ، ثم النقطة الرابعة للرئيس ترومان ، ثم حلف الأطلسى والتزاماته ببرامج التسليح ، ثم إعادة تصنيع ألمانيا (الغربية) واليابان وظهورهما كمنافستين اقتصاديتين ، ثم حملة خزن المواد الأولية وما يتبعها من آثار عنيفة ومدمرة بالنسبة لميزان المدفوعات البريطانى .

وقد أدى الإنهاء المفاجئ لاتفاقية الإعارة والتأجير بعد انتهاء العمليات

الحربية وإزالة القيود. وما يتبع ذلك من تضخم وارتفاع في الأسعار الأمريكية ، إلى زيادة متاعب بريطانيا الاقتصادية بعد نهاية الحرب ... مما عيّد الطريق إلى قبول اتفاقية القرض .

وقد ضيّقت اتفاقية القرض الخناق على المحاولات البريطانية للتحرر من الاعتماد على الدولار ، والواردات الأمريكية ، والاتجاه إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع بلاد الامبراطورية لتقليل تبعيتها للدولار .

أما اتفاقية هافانا التجارية ، وذلك البضغظ الملح من أجل تجارة متعددة الجوانب ، فقد دفع الحملة ضد التفاضل الامبراطورية خطوة أخرى إلى الأمام ازدادت قوة بعد الشروط التي تبعت مشروع مارشال ، ومؤتمر توركاى للتجارة الذي عقد عام ١٩٥١ .

ثم جاءت نظرية ترومان (١) ، فعبرت أحسن تعبير عن الاستراتيجية الأمريكية التي تطمح في أن يكون لها القدر المعلن في شئون الشرق الأوسط ، وأوضحت الخطط الاستعمارية الجديدة من أجل بسط السيادة الاقتصادية والسياسية على الدول المستقلة استقلالاً اسمياً ، عن طريق تقديم المعونة المادية ، والأسلحة ، ومساندة الحكومات التي تقبل الانقياد في هذا الطريق . ثم بلغ مشروع مارشال الذروة ، إذ تقدم خطوة جديدة فائقة الخطورة

(١) ومما يجدر ذكره أن نظرية ترومان ، التي تقبل اليوم باعتبارها « دعامة » الدلية الغربية ، قد قوبلت عند بدء إعلانها بتعليقات معادية حادة من جانب الصحف البريطانية ، ومنها المعبرة عن الدوائر الرسمية . فوصفتها « التيمس » بأنها « ثورية » وأنها قد عبرت في اصرار عن استعداد أمريكا للسياسة الأمريكية دون اتفاق أو مباحثات سابقة مع الدول الكبرى أو الأمم المتحدة ، ووصفت « الديلي هيرالد » لسان حال حزب العمال (وكان في الحكم في تلك الفترة) تصريح ترومان بأنه « خطير » « ويدعو إلى القلق » بل « وخيف » واستطردت في مقالها المذكور في ١٥ مارس ١٩٤٧ فقالت ان أول احساس لنا بالنسبة لخطاب الرئيس ترومان ، هو الشعور بالقلق ، وليست أفكارنا التالية عنه بأسعد حظاً . » !

فدخلت خطط التوسع والتدخل الجديدة مرحلة تالية تقضى بإنشاء هيئات اقتصادية ، في دول غرب أوروبا ، يكون لها سلطات الرقابة المباشرة ... كما تضمنت الاتفاقيات بنوداً خاصة تنص على توريد المواد الخام الاستراتيجية من مستعمرات الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبما يعطى فكرة عن المدى الذى تطورت إليه هذه الخطة في السيطرة غير المباشرة على الحكومات الأوروبية عام ١٩٤٩ ، ما جاء في المقالات التى نشرها جون جنتر (المراسل الأمريكى المعروف فى الشؤون الخارجية ، ومؤلف كتاب « داخل أوروبا ») فى ٣ فبراير ١٩٤٩ فى صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون ، تحت سلسلة « داخل أوروبا اليوم » ، فكتب يقول :

« إن اعتفادى الخاص ، هو أنه إذا سحبت المعونة الأمريكية من اليونان ، فان الحكومة اليونانية لن تستطيع أن تعيش عشرة أيام . كذلك لن تستطيع حكومات فرنسا وإيطاليا أن تستمر فى الحكم أكثر من عدة أسابيع أو أشهر . »

وهكذا فان هذا المراسل الكبير لأكثر الصحف الأمريكية نفوذاً ، كان يرى فى عام ١٩٤٩ أن حكومات أوروبا الغربية ، قد أصبحت حكومات تابعة يتوقف وجودها على المعونة الأمريكية .

وبحلول أزمة الدولار عام ١٩٤٩ ، نتيجة لزيف مشروع مارشال وفشله ، تهيأ الجو لحملة جديدة من أجل تخفيض العملة ، كان القصد منها تحطيم أساس كتلة الاسترليني ، وهى الكتلة التى تعبر اقتصاديا عن تجمع بلاد الامبراطورية البريطانية .

ولارىب أن انتصار هذه الحملة ، بتخفيض الجنيه الاسترليني فى سبتمبر ١٩٤٩ ، كان فى الواقع انتصاراً آخر للدولار ، باعتباره عملة العالم الرأسمالى السائدة على الجنيه .. الذى حرم بدوره من ذلك التراث التليد . لا غير أن هذا الانتصار لم يكن فى الحقيقة إلا انتصار الإستعمار الأمريكى على زميله البريطانى ..

وأخيرا ، كانت النقطة الرابعة بمثابة التعبير الصريح عن أهداف الرأسمالية الأمريكية نحو تغلبها المالى وتوسيع نفوذها فى بلاد المستعمرات التى تتبع الدول الأوروبية ..

وقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان الذى اقترح به جلسات الكونجرس الأمريكى فى يناير ١٩٤٩ .. أنه :

« يجب أن نتمدد على برنامج جديد جريء ، يتيح للدول المتخلفة الاستفادة من تقدمنا العلمى والصناعى ، لكي تعمل على تحسين أحوالها ونموها : وكذلك يجب أن نشجع استثمار رؤوس الأموال فى المناطق التى تحتاج إلى تنمية مواردها . »

ولما طلب من المستردين أتشينسون أن يوضح بشكل أدق نوع المناطق التى يدور التفكير فى معاومتها .. خصص بلدا واحدا كثال لها ، وكان هذا البلد — الهند .

وقد دلت زيارة نهرو — رئيس الوزارة الهندية .. إلى واشنطن فى خريف نفس العام ١٩٤٩ ، والترحيب البالغ الذى استقبل به فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ، على أن رجال المال الأمريكين أخذوا يعملون بسرعة ، ويضعون الخطط والمشروعات لإحلال السيطرة الأمريكية محل بريطانيا .. فى قاعدتها الأساسية للإمبراطورية البريطانية ، وجوهرتها السابقة .. الهند . وقد شهدت الأحداث التى تلت ذلك محاولات الزحف السريع للتغلغل الأمريكى فى الهند ، والبرامج الفعالة التى أعدتها الولايات المتحدة لى تحل محل السيطرة البريطانية فى الهند والشرق الاوسط وبقية بلاد الإمبراطورية .

الفصل السابع

الإمبراطورية الأمريكية الجديدة

« إن كل يوم يمر ، يؤكد أن واجب الولايات المتحدة الأمريكية لا يقتصر على أن تتودد الشعوب الناطقة بالإنجليزية لكسب هذه الحرب ، ومن أجل الظفر بعالم حر . . بل إن على الولايات المتحدة ، بعد كسب العالم ، أن تستعد لإدارة شئونه . لهذا ، فإنه بالقدر الذي تضعف فيه أنجلترا ، يجب على الولايات المتحدة أن تزداد قوة . وكلما تقاصت قبضة إنجلترا على العالم ، يجب أن يتمدد النفوذ الأمريكي ، وحيثما تنتهي سيطرة إنجلترا ، يجب أن تبدأ السيطرة الأمريكية »

جون ما كورماك

(أمريكا وسيادة العالم — ١٩٤٠)

يوضح الجدول التالي مدى تغلغل التجارة الأمريكية داخل بلاد الإمبراطورية البريطانية فيما قبل الحرب الأخيرة ، وبعدها :

صادرات الولايات المتحدة إلى بلاد الإمبراطورية البريطانية

« مقدرة بملايين الدولارات »

نسبة الزيادة	١٩٤٧	١٩٣٨	
% ٣١٠	٢٠١٢٠	٤٨٩١	كندا
% ٨٥٠	٣٩٩٧	٤٢٨	الهند
% ٣٧٥	٧٦٦	١٦٥	نيوزيلانده
% ٤٩٧	٤١٢٣	٦٩١	اتحاد جنوب أفريقيا
% ٢٨٣	٢٣٤٧	٦١٥	أستراليا
% ٣٦	٥٦	٤١	بورما

نسبة الزيادة	١٩٤٧	١٩٣٨	
٣٨٤٠٪	٤٧١	١٦	سيلان
٥٥٥٪	٦٥٥	١٠٠	الملايو « البريطانية »
٣٩٠٪	٨٨٦	١٨١	هونغ كونغ
٣٠٣٪	٢٣٨	٥٩	جايبكا

وهكذا ، فبينما ارتفعت قيمة الصادرات البريطانية في الفترة ما بين ١٩٣٩ / ١٩٤٨ إلى كندا إلى أقل من ثلاثة أضعافها ، وإلى الهند إلى أربعة أضعافها ، والملايو إلى أقل من ثلاثة أضعافها . . زادت قيمة الصادرات الأمريكية إلى كندا أربعة أضعافها وإلى الهند سبعة أضعافها . وإلى الملايو ثمانية أضعافها . وفي عام ١٩١٧ ، كانت الصادرات الأمريكية من الحديد والصلب إلى الإمبراطورية البريطانية تزيد على ضعف ما كانت تصدره بريطانيا ذاتها .

غير أن الأكثر أهمية وخطورة هو زحف رأس المال الأمريكي داخل الإمبراطورية البريطانية . ففي عام ١٩٤٣ ، بلغ المجموع الكلي لمستثمارات رأس المال الأمريكية في الخارج ١٣٣٥٠ مليوناً من الدولارات يستغل أكثر من خمسيها في بلاد الإمبراطورية البريطانية . وارتفعت المستثمارات الأمريكية في كندا عام ١٩٤٧ إلى خمسة بلايين ، بزيادة بليون من الدولارات عما كانت عليه عام ١٩٣٩ . . مما جعلها ترجح كثيراً رؤوس الأموال البريطانية فيها . أما في جنوب أفريقيا فقد ذكرت صحيفة التيمس في ١٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، أن رأس المال الأمريكي قد استطاع — عن طريق اتحاد الاستثمار الأمريكي — الترنسفال . . « أن يوطد مركزه في أكثر من مائة شركة في البلاد . . وعالقت الصحيفة . . أن خطورة ذلك لا تحتاج إلى بيان . » ولاريب أن من علامات هذه الخطورة ما بدا من تحول حكومة مالان شبه الفاشية صوب الولايات المتحدة ، مولية ظهرها نحو بريطانيا . أما في استراليا ، فإن من بين شركات الاستثمار الخارجية التي تشتغل بعمليات إنتاجية جديدة

أو إضافية منذ بداية الحرب — وعددها ٦٦ شركة يبلغ رأسمالها الإجمالي ١٩ مليوناً من الجنيهات الأسترالية — توجد ٢٦ شركة يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية . أما في الهند ، فقد سجلت « بتروريفيو » ، « Petro Review » ، لسان حال هيئة أبحاث صادرات التجارة البريطانية ، مدى تغلغل رأس المال الأمريكي ، إذ قررت في عدد نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن مصمم رأس المال الأمريكي أن يدخل السوق الهندي يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم .

إن سيلاً كبيراً من المبراء الذين الأمريكيين قد غزا الهند : . . . وكما توجد اتحادات هندية — بريطانية للصناعة في الهند فإن الأمريكيين يجارونها بالمساهمة الفعالة مع المنود في عمليات الإنتاج الصناعي المشترك . إنه يبدو كأن الأمريكيين مشتركين في جميع مشروعات التنمية الكبرى في دومينيون الهند . »

كذلك أصاب الموقف في الشرق الأوسط تغير واضح ، تبرز معالمه في زحف شركات الزيت الأمريكية على حساب زميلتها البريطانية ، ممهدة السبيل لأن يحتل النفوذ الأمريكي المكان الاستراتيجي الأول ، فلا يلبث البريطاني إلا أن يرتد — مرغماً — إلى المكان الثاني .. وقد كتبت صحيفة الأوبزرفر في ٩ يناير ١٩٤٩ تقول :

« لم يعد المسرح السياسي في الشرق الأوسط كما كان عليه عام ١٩٤٥ ، حينما كان رجالنا العسكريون يضعون خططهم على أساس أنه مفتاح الدفاع عن الامبراطورية . فند ذلك الحين ، أصبحت الولايات المتحدة — دون بريطانيا — القوة التي تتوقف عليها سلامة هذه المنطقة وأمنها إلى درجة أساسية . . . وليس علينا أن نأسف على هذا التحول الذي طرأ على الشرق الأوسط . » !

وبما لا يمكن إغفاله مطلقاً ، ذلك الزحف الأمريكي صوب مناطق نفوذ الإحتكار البريطاني ، في المستعمرات . . . حيث المواد الخام — وخاصة المطاط والقصدير .. أو على الأحرى « جلابات الدولار » ، فقد ازدادت

مزارع المطاط الأمريكية في أندونيسيا من مائة ألف هكتار قبل الحرب إلى مليون هكتار أو ما يقدر بتوسع المساحة الكلية التي تزرع المطاط . . . كذلك ، فإن تقدم إنتاج المطاط الصناعي (بالطرق الكيماوية) مع خفض مشتريات المطاط الطبيعي من المصادر البريطانية ، كانا بمثابة ضربة كبرى أصابت اقتصاديات الملايو وسيلان في الصميم . كذلك ، نقصت صادرات كتلة الإسترليني من المطاط والقصدير والكافور والماس والصوف إلى منطقة الدولار بمقدار النصف ، فهبطت من ١٢٠ مليوناً من الدولارات في الربع الأول من عام ١٩٤٩ إلى ٦٠ مليوناً في الربع الثاني . وكتبت صحيفة التيمس تشكو في ٧ يولييه ١٩٤٩ قائلة :

« إن تشجيع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لانتاج المطاط الصناعي قد حد من منافذ مطاط الملايو . كذلك أدى تشجيع صهر القصدير في تكساس إلى تخفيض دخل صاهري القصدير في الملايو . »

ثم عادت في ٢٦ يولييه تقول :

« لقد دعا الاهتمام الزائد الذي تبديه الولايات المتحدة بشأن إنتاج المطاط الصناعي إلى أن يزيد تهاد تلك السياسة من نشاطهم . ولا ريب أن الاعتراف بتجميل مشروع مارشال لا يدعو — ولا يجب أن يدعو — إلى إسكات الذين يشكون مما قد تفضى إليه السياسة الأمريكية من ازدياد الصعوبات في وجه الإسترليني . وقد قدر السير جون هاي في رسالته التي نشرتها له التيمس أمس ، أن النقص في دخل منطقة الإسترليني من الدولارات من صادرات المطاط يزيد عن الثلث بالنسبة إلى النصف الأول من العام الماضي . وليس من الصعب أن نتبين أن الحماية التي تبسطها الولايات المتحدة على إنتاج المطاط الصناعي ، هي من أهم الأسباب التي يفرى إليها بشكل رئيسي خفض أسعار المطاط الطبيعي . »

كذلك ، فإن مستر كريتش جونز وزير المستعمرات ، ضمن في إجابته على أحد الأسئلة أثناء مناقشة برلمانية دارت في ٢٠ يولييه ١٩٤٩ تحذيراً يائساً وجهه إلى المسؤولين الأمريكيين ، إذ قال :

« لقد سألتني كثير من حضرات الأعضاء المحترمين عن حالة مطاط المايو وخاصة بعد تأثرها بانتاج المطاط الصناعي في أمريكا . وفي رأينا ، أنه ليس هناك أى خطر يهدد ثبات الموقف في الشرق الأقصى أكثر من أن ياجق أسعار المطاط انخفاض كبير . وهذا ما هو حادث بالفعل . وأن من رأينا أن سعر المطاط قد انخفض إلى الحد الأدنى الذى تكاد تستطيع الحالة معه أن تمر بسلام ، على أن أى انخفاض آخر يلحقه يعلل تهديدا خطيرا للشرق الأقصى بحيث نعتقد أن استمرار الأمن في هذه المساحة الشاسعة سوف يكون من الصعوبة بمكان كبير . وإنى لأرجو أن يتبين كل من يهمه الأمر ، أنى أنصد كل ما أعنيه في هذا الموضوع . »

على أن الهجوم السياسى — المالى الأمريكى قد ازداد عنفه في نفس الوقت ضد الكتلة الإسترلينية وهى التى تمثل أساس تنظيم بريطانيا للإقتصادى الذى يهدف إلى إبقاء تماسك بلاد الامبراطورية (باستثناء كندا وجنوب أفريقيا) في ارتباط وثيق تكون لندن مركزه القوى . فكتبت صحيفة الإيكونوميست في ٨ يناير ١٩٤٨ تعلق على هذا الهجوم قائلة :

« إنه لما يثير الأسف ، أن العداء الأمريكى لكتلة الاسترليني تطرف إلى أبعد مما تذهب اليه الرغبة المعقولة في أن تستخدم دولارات مارشال في الأغراض المتفق عليها . ويبدو أن هذا العداء إنما يعكس بشكل جزئى ، ذلك الشعور الفريزى الذى يحس به أكثر الأمريكيين — ولا يدرك كنهه إلا عدد قليل من البريطانيين — نحو تلك الروابط التى توجد بين أمم الكومنواث البريطانى . »

وقد ازداد ضغط ذلك الهجوم الاقتصادى من جانب أمريكا ، حتى اضطرت بريطانيا إلى تخفيض عملتها في سبتمبر ١٩٤٩ . . . وحقق بذلك نصراً كبيراً .

وقد وجد حكام الامبراطورية البريطانية أنفسهم مجبرين على أن يحنوا رؤوسهم لهذا التغلغل الأمريكى المتزايد والسيطرة الأمريكية على امبراطوريتهم العتيدة . وأن يتقبلوها بقبول حسن . . . وليس من شك في

أن عجائز الامبراطورية القدامى ، من الذين حسبوا أنفسهم قد ورثوا الأرض وما عليها ، لا يجدون — بينهم وبين أنفسهم — أى لذة في طردهم من الفردوس الذى كانوا يعيشون فيه . . وقد ترتفع عقيرة المستر ونستون تشرشل بالنشيد الوطنى الأمريكى — كما فعل بعد أن انتهى من إلقاء خطابه في قاعة بوستون جاردن هول ، وكما فعل أيضاً بعد خطبته الشهيرة في فواتون — حتى ليس شغاف قلوب الحاضرين — كما ذكرت صحيفة الديلي تلجراف في ١٢ ابريل ١٩٤٩ — ولكنه لن يستطيع إلا أن يذكر جيداً ، أنه أعلن في إحدى المناسبات ، أنه لم يصبح رئيساً لوزارة انجلترا ليشرف على تصفية الامبراطورية البريطانية . .

كذلك كان يمكن لمستر أرنست بيفن أن يخطب في اتحاد الصحافة الأجنبية في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ ليعلن إخلاصه لفكرة الوحدة الأوروبية والقومية الأوروبية التي ترتفع عن القوميات المحلية ويدعو أبناء انجلترا وفرنسا وغيرها من بلاد غرب أوروبا أن يتخلوا عن مصالحهم القومية ، وأن يعملوا في نطاق مصالح هيئة أوروبية تكون لها سياستها الخاصة تجاه التطورات التي طرأت على العالم . . إلا أنه يعلم علم اليقين أن إنشاء هذه المنظمة الأوروبية إنما يحقق واحداً من أعز أهداف أمريكا في خلق أداة طيعة تصدع بأوامرها في غرب أوروبا . ولكن ، إذا كانت سياسة تشرشل — بيفن قد انتهت بالفعل إلى التسليم بالاستعمار الأمريكى ، فإن ذلك ليس حياً فيه ، ولكن لأن هؤلاء الذين يمثلون السياسة الحالية للإستعمار البريطانى لا يرون حلاً آخر أمامهم . وفي الحق — لا يوجد أمامهم أى سبيل آخر طالما يظلون متشبثين بأفكارهم الإستعمارية ، وعدائهم لقوى الإشتراكية ولقوى التحرير في بلاد المستعمرات .

لقد غدت اليد العليا للإحتكاريين الأمريكين . إنهم يمتلكون السيادة الاستراتيجية . لقد وضعوا حداً لقوة بريطانيا البحرية ، يسيطرتهم

على البحر . . وكذلك آلت لهم السيطرة على الجو . وبجانب ذلك ، لم يعد في بقية العالم الرأسمالي من ينافس تفوقهم في المجال الإقتصادي ، أو في الملاحة البحرية ، أو في تصدير رؤوس الأموال .

لهذا كله تراءى للاستعماريين البريطانيين ، أنهم وقد فقدوا سيطرتهم في البر والجو ، فلا مجال الآن لأن يفرضوا سلطانهم على البحار السبع ، والقارات الخمس . . وأن الطريق الوحيد للاحتفاظ ، ولو إسمياً ، بممتلكاتهم القديمة لا يكون إلا بمصانعة الاستعماريين الأمريكيين والحصول على موافقتهم . وغدا الملاك السابقون أشبه بالمحجوز عليهم . ١ . وكأنما لم يستطع المدينون

الوفاء بالتزاماتهم فرفهنوا امبراطوريتهم العريضة . ١ وهكذا ارتضى

الاستعماريون البريطانيون أن يضعوا امبراطوريتهم تحت سيطرة الولايات

المتحدة . . وأن يقبلوا كل ما يترتب عن ذلك من تبعية وخضوع . وهذا

هو مضمون قول تشرشل لروزفلت في ١٩٤١ — الذي سبق الإشارة إليه —

« إنك تعلم أننا نعرف أن الإمبراطورية لن تستطيع الوقوف دون أمريكاه

. . إن هذه العبارة تمثل أبلغ ما يمكن أن يقال .

وهكذا نشأت تلك العلاقة العجيبة التي تسود الآن بين بريطانيا والدمنيون،

وبين الولايات المتحدة الأمريكية : إنها تمثل من ناحية خضوعاً للولايات،

المتحدة ، وتمثل من ناحية أخرى نوعاً من المشاركة المتناقضة ، يتنازع فيها

شريكان غير متكافئين ، فتشغل فيها الكفة الأمريكية وتمتع بالسيطرة القوية .

وفي هذه الظروف ، تحاول بلاد الدومينيون أن تلعب دوراً مزدوجاً.

بين أمريكا وبريطانيا . وقد كان من المألوف في فترة ما بين الحربين أن

يدور الحديث حول الاتجاهات الطاردة التي تثار في الدومينيون ، والدعوة

إلى استقلالها عن بريطانيا ووضع حد لاعتمادها عليها ، لتصبح هي ذاتها

بلاداً رأسمالية مستقلة . . غير أن الوضع الراهن غداً أكثر تعقيداً . . ذلك

أن ما هدفت إليه بلاد الدومنيون . . من نيل استقلالها قد تحقق إلى حد بعيد . . . (بالرغم من أن المجلس المخصوص في بريطانيا لا يزال يتمتع ببعض الحقوق كسلطة عليا — مثال ذلك وقف تشريع حكومة العمال في استراليا الخاص بتأميم البنوك — وهذا يوضح كيف أن هيئة عليا غير منتخبة ، تتخذ مقرها في لندن ، قد استطاعت أن تحكم في قرار أصدرته أغلبية برلمانية منتخبة عن طريق حكومتها الوطنية. ١) على أن هذا الوضع المعقد الجديد نشأ نتيجة لتغلغل النفوذ الأمريكي في هذه البلاد . . وظهور الاتجاهات المختلفة بين الرأسماليين فيها وفقا لمدى ارتباطهم بكل من رأس المال البريطاني أو الأمريكي . ولا ريب أن النفوذ الأمريكي قد عظم خطره . . لهذا أصبح بعض الرأسماليين في هذه البلاد يخشونه ، ويرون أن من مصلحتهم أن يسعوا إلى إبقاء علاقاتهم مع بريطانيا إلى حد ما ، حتى يستطيعوا الوقوف أمام هذا المنافس الخطر . وهم يخشون أن يفقدوا ما يتمتعون به من امتيازات في علاقاتهم التجارية مع بريطانيا ، إذا عمدت هذه الأخيرة إلى تعديل نظم و المفاضلة الإمبراطورية ، أو اتجهت إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا الغربية كمشروع الوحدة الاقتصادية ، الذي يبرز مع مشروع الوحدة الغربية . غير أن لهذا الوضع جانبه الآخر . . فإن أمريكا تضغط في نفس الوقت على بريطانيا ، لتدفعها نحو هذا الاتحاد الأوربي الغربي ، وبند سياسة و المفاضلة الإمبراطورية . . وهذا يعكس في الواقع محاولاتها المستمرة لإضعاف روابط بريطانيا بممتلكاتها الإمبراطورية ، فلا تزيد عن أن تكون دولة أوربية تلعب دوراً ثانوياً في مسرح الحياة العالمية ، وبالتالي لا تكون أكثر من دولة تابعة لأمريكا .

وساسة الإمبراطورية في بريطانيا يدركون ذلك الوضع ، ويتضح وعيهم أنه في كل ادعاءاتهم بالرغم مما يحاولونه أحياناً من الظهور بمظهر المسيطر في بعض المسائل الثانوية . كذلك يتضح من موقفهم في كل مؤتمر دولي ،

فان مثل بريطانيا يضطر دائما أن يخضع في النهاية للسيد الأمريكي .. بل أنه يتضح من تلك اللهجة الحزينة التي تسود التصريحات الرسمية والتعليقات الصحفية في كل ما يمس موضوع علاقتهم بأمريكا .. حتى ليكن أخذ تصريح لورد باروني في مجلس اللوردات يوم ٢٢ ابريل ١٩٤٧ كشال ممتاز يعكس هذه الحقيقة ، إذ انتقد محطة الإذاعة البريطانية لارتكابها «المحذور» حين سمحت لهزى والاس بالإذاعة . قال :

« لقد ظللنا معتمدين في وقت ما إلى درجة بعيدة على معاونة الولايات المتحدة المالية ، لهذا فانه من المرغوب فيه أن يتصف سلوكنا نحوها في الوقت الحالى بالاحترام والرعاية . يجب أن تنظر إلى الولايات المتحدة باحترام . ويجب أن نحاول ، بقدر الامكان ، أن نتجنب كل ما يسبب مضايقتها بدون مبرر . »

أما الايكونومست ، فقد كتبت في ٢٣ أغسطس ١٩٤٧ بكل صراحة :

« إن الأمريكيين لا يزالون يحتفظون في الوقت الحاضر بالقدرة على أن يجعلوا الحكومة البريطانية تثب خلال أى طوق يختارونه . »

(نحن نقول « بالبلدى » ، إن الايكونومست قد أوضحت الموقف على البلاط .. من حيث أن الأمريكيين يمكنهم أن يجعلوا الحكومة البريطانية « تلعب على الشناكل » .)



وهكذا نأ الطابع الخاص الذى تمتاز به الامبراطورية الأمريكية الجديدة ، منذ أن بدأت تتشكل في هذه المرحلة الحالية .

إن الامبراطورية البريطانية القديمة قامت على أساس السيطرة المباشرة على ربع أراضى العالم ، ولكن الامبراطورية الأمريكية الجديدة تقوم بشكل أساسى على السيطرة الاقتصادية والمالية فوق العالم الرأسمالى كله ، بجانب الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد العسكرية والبحرية والجوية في كل

القارات ، وتنفيذ برامج ضخمة للتسلح ، وبناء شبكة وثيقة من الأحلاف العسكرية الخاضعة للإشراف الأمريكي .

إن أمثال وكالة المراقبة الاقتصادية ، والمستشار المالي ، وهيئة التنسيق الاستراتيجية المشتركة ، وقواعد قاذفات القنابل ، كل هذا — يحل محل الطرق الاستعمارية القديمة التي سارت عليها الامبراطورية البريطانية . إن النظام الاستعماري يختفي وراء مؤسسات تبدو كريمة الأغراض ، ويتوارى خلف زحمة من توقيعات واتفاقات ، لا يفهمها الشخص العادي ، وإن كان يشعر شعوراً غامضاً بأن شيئاً غريباً مريباً يحدث في البلاد .

وهكذا يبدو الاستعمار الأمريكي وكأنه نوع خاص من الاستعمار ، لا يمتلك إلا مساحة قليلة نسبياً من الممتلكات التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة . ويسمح بلطف كبير ، أن تستمر دول الاستعمار الأوربية المتداعية محتفظة بامبراطورياتها ، وأن تظل تحمل تكاليفها الباهظة وما يصاحبها من أعباء قد تضطرها أيضاً أن تخوض حروباً تقدم لها من أبنائها وقوداً لها .. كما فعلت في أندونيسيا ، والهند الصينية ، والملايو .. على حين يكتفى الإحتكاريون الأمريكيون بأن يجنوا زبدة الأرباح وأطيب الثروات دون بذل أى تضحيات . وعلى هذا الأساس ، يعمل الاستعمار الأمريكي كل ما في وسعه ليقدم نفسه ، باعتباره النظام المتطور ، البريء من المقاصد الاستعمارية ، الذي لا يدع يديه — إلا في النادر — تتسخ بالأوحال التي تظل عالقة بتاريخ كل من يستخدم قوته . إنه يفضل أن يلجأ إلى طرق « أرق » ، فلا يزيد عن أن يهدد بالقنبلة الذرية ، أو بدمرة بحرية ، أو بزيارة ودية يقوم بها أحد الاسراب الجوية لا يقصد بها إلا التدريب .. فحسب !

وهذه العلاقة بين أمريكا ، وبين دول الاستعمار القديمة تشبه إلى حد كبير تلك العلاقة التقليدية التي كانت تربط بريطانيا بالامبراطورية البرتغالية .

هو قد كانت في مضمونها تعكس تبعية الثانية الاولى .
وقد كتب اينين يوضح حقيقتها فقال :

« . . إن البرتغال دولة مستقلة ذات سيادة ، غير أنها في الحقيقة لم تكن تزيد عن محبة بريطانية منذ الحرب الاسبانية (١٧٠٠ — ١٧١٤) وقد بسطت بريطانيا حمايتها هذه على البرتغال ومستعمراتها لتقوى مركزها أمام منافستها اسبانيا وفرنسا . على أنها قد حصلت في مقابل ذلك على امتيازات تجارية ضخمة وشروط أفضل لصادراتها من البضائع ، وكذلك وقبل كل شيء ارض وس أموالها التي تدفقت على البرتغال والمستعمرات البرتغالية . كذلك حصلت على حق استخدام الموانئ والجزر البرتغالية ، وما تاحتها من مكاتب تافزافية وخلافه . . . وأمثال هذه العلاقة بين الدول الكبيرة والصغيرة قد وجدت دائماً ، ولكنها في عصر الرأسمالية الاستعمارية كانت نظاماً عاماً مقررأ — إذ تمثل في الواقع جانباً من عملية « تقسيم العالم » ، كما أنها تربط بين العمليات الآلية لرأس المال في أجزاء العالم كله . »

والعلاقة الثانية التي تربط بين الامبراطورية البريطانية والاستعمار الأمريكي اليوم ، ليست في الواقع إلا مرحلة جديدة نبتت جذورها من تلك العلاقة القديمة المألوفة .

ونحن إذا عدنا إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإنا نجد جلادستون ، داهية سياسة العصر الفيكتوري ، قد أدرك أن النهاية قد بدأت وأن الرأسمالية البريطانية ، على ما كانت عليه من نمو وتعاضم ، قد آن لها أن تتقهقر وتنسحب أمام زحف أمريكا وتفوقها المرموق . . فكتب في عام ١٨٧٩ يقول :

« إنها هي وحدها (أمريكا) ، التي تقدر أو قد تستطيع — في وقت قريب — أن تنزع منا تفوقنا التجاري . لن يكون لنا خيار : وليس إلى أي ميل لنندمر من ذلك المصير المحتمل ، فإنها إن حصلت على ذلك ، فلن تحصل عليه إلا بحق القوة والقدرة . لن يكون حالنا أسعد مما كان لفينيسيا « البندقية » أو جنوا أو هولندا مضاً . . »

واسكن واقع القرن العشرين ، لن يسمح لأمريكا أن تخلف بريطانيا في زعامتها للعالم أثناء القرن التاسع عشر . . . وكذلك ، فان ظروفها الخاصة لن تتيح لها ذلك .

*

إن تفوق بريطانيا واجتياحها التجارة الحرة وأسواق العالم في القرن التاسع عشر ، إنما كان يمثل في الواقع آخر مرحلة متقدمة من مراحل الحضارة في ذلك الوقت ، تقف أمام النظم المحافظة ، والإقطاعية ، والبيروقراطية المستبدة الظالمة ، التي لم تأل جهداً في الاحتفاظ بقواتها في الجزء الأكبر من القارة الأوروبية ، في وجه التحدى العنيف للنظم الديمقراطية الحرة الصاعدة . أما الآن ، فان الأحوال على عكس ذلك تماماً . . فان الأمبراطورية الأمريكية الجديدة تجمع من حولها جميع القوات المحافظة وأكثرها رجعية تقف وجهاً لوجه أمام موجة التحدى الجديد من قوى التقدم النامية التي تتطلع إلى أن تبنى المجتمع على أسس اشتراكية . وبمعنى آخر ، كانت بريطانيا تمثل في القرن التاسع عشر مرحلة متقدمة جديدة من مراحل المجتمع (الرأسمالية ضد الإقطاعية) ، بينما تقف أمريكا في القرن العشرين لتحارب آخر مرحلة نقدية تالية لتلك المرحلة السابقة ، (الرأسمالية ضد الاشتراكية) .

*

كذلك فان بريطانيا قبلت منطق تفوقها الاقتصادي العالمي . وإذا أصابت أعظم الدائنين في العالم ، فانها أصبحت أيضاً أكبر المستوردين فيه ، على حساب صناعاتها الداخلية ، وزراعتها ، مهمله أدواتها الإنتاجية إلى أن وصلت إلى حالتها اليائسة — التي تعاني منها الآن ، وتذرف لأجلها الدموع السخان . ١

*

ولكن أمريكا على العكس من ذلك ، فانها بالرغم من محاولاتها الدائبة

رفع صادراتها الخارجية ، إلا أنها لا تهمل إنتاجها الداخلى ، بل أنها تحتفظ بتقدمه وتسعى للوصول إلى مستويات عليا ، وتعمل من ناحية أخرى على حماية سوقها المحلى من الواردات الأجنبية . ولقد زادت الصادرات الأمريكية على الواردات إلى نحو ٢٦٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ و ١١٣٤ مليوناً عام ١٩٣٨ ، ووصلت إلى ٩٦٠٧ مليوناً عام ١٩٤٧ و ٥٤٤٠ مليوناً عام ١٩٤٨ و ٦٢٠٠ عام ١٩٤٩ ، ثم انخفضت بفعل الأثر الوقتى لبرنامج تخزين المواد (الذى عمدت اليه أمريكا) إلى مبلغ لم يزل طائلاً قدره ١٤٠٠ مليوناً من الدولارات عام ١٩٥٠ ، ولم يلبث أن عاود الارتفاع بعدها إلى ٤٠٥٩ مليوناً من الدولارات عام ١٩٥١ .

وهذا الوضع الجديد ، أودى بالعالم الرأسمالى إلى غيبوبة الإنحدار نحو الاحتضار ، تمثل فيما يمكن أن نطلق عليه « بالمجاعة فى الدولار » ، لم يخفف من آثاره إلا أكوام رهوس الأموال الأمريكية والإعانات المصدرة ، إبتداء من مشروع مارشال ... ولكن المسكن كان مؤقتاً ، وقد اضطرت كل الدول الرأسمالية — غير الأمريكية — إلى مواجهة الحالة الخطيرة ، واتخاذ تدابير عنيفة للحد من الاستيراد ، وابتداع ميزانيات التقشف ، والضغط على إنتاجها الداخلى إلى أقصى حد من أجل تصدير كل ما يمكن تصديره فى محاولة يائسة للحصول على الدولارات ، بالرغم من انكماش السوق العالمى ، وخضوع الجزء الأكبر منه للنفوذ الأمريكى والإنتاج المتفوق للصناعة الأمريكية الحديثة ... بينما تزيد « الهبات » الأمريكية ، من قبضتها على البلاد الخاضعة لمشروع مارشال وأمثاله ، وتدعى اقتصادياتها وتجعل منها توابع لها ...

هذه هى الحالة المريضة التى يقع عالم الاستعمار المداعى فريسة لها فى منتصف هذا القرن العشرين . وهى نتيجة تلقائية لهذا « التناقض الأمريكى

الكبير ، ، أو بمعنى آخر ا . . . و عدم تكافؤ النمو الرأسمالي ، . إن
الرأسمالية الامريكية بحاجة أساسية إلى أن تسند النظام الرأسمالي في كل من
الدول الاخرى التي لا يزال يحيا فيها .. ومع ذلك فان شدة منافستها تقوض
في نفس الوقت من دعائم نفس هذا النظام الذي تسعى دبلوماسيتها
أن تسنده .

وقد اعترف الاستاذ هاريس ، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد ، بهذا
« التناقض الامريكي الكبير » ، في خطابه الذي أرسله إلى صحيفة نيويورك
تيمس ، في ٥ يولييه ١٩٤٩ ، حينما تحدث عن « بلهارسيا » السياسة
الامريكية التي ...

« . . . نسي إلى أن تبقى على حياة أوروبا الغربية وتقوى من بنيانها حتى
تستطيع الصمود أمام التهديد الشيوعي .. ولكن على أن تباع أيضاً من الضعف
حدا لا تستطيع معه أن تنافس صادرات هذه البلاد (أمريكا) بنجاح . »

وعلى عكس ذلك يردد ماوتسي تونج :

« إن الرجعي الأمريكي يحمل على عاتقه عبأ ثقيلا . إن عايشه أن يؤيد
الرجعيين في العالم كله .
وهو إذا لم يستطع ذلك ، فان البناء كله ينهار . إنه بناء ينهض على
عامود واحد . »

الفصل الثامن

أساليب جديدة للاستعمار - الحذر

« إذا تواتر زمام الامور حكومة وطنية محل
حكومة أجنبية ، وظلت مبقية على جميع
الاستثمارات سليمة على حالها .. فلن يعدو ذلك
ظلام من الحرية »

جواهر لال نهرو

من المسائل المألوفة اليوم أن يزعم وزراء الحكومة (في الدول
الاستعمارية) والمتحدثون الرسميون فيها أن « الاستعمار القديم ، قد مات
وقضى نحبه . ومؤدى ذلك ، ألا داعى للهجوم على الاستعمار .. فالضرب في
الميت حرام . لقد حل محله نظام جديد من الحرية ، والحكم الذاتي
والتعاون الودى . »

وقد خطب لورد اينفرتشابيل سفير بريطانيا في الولايات المتحدة ،
بين جمع من الحاضرين في بالتيمور في فبراير عام ١٩٤٧ ، فقال : « إن
الاستعمار البريطانى في ميته أشبه برقدة الملكة آن . . . أى أنه مات نهائيا
غير أن من الحق أن يقال ، إن هناك نوعاً من الخلاف في رأى بين
المختصين حول الموعد الذى وافته المنية فيه . فالجنرال سمطس مثلاً يفضل
أن يرجعه إلى بداية القرن الحالى . . ويقول :

« لقد انتهت الأباطورية البريطانية مع القرن التاسع عشر . أما اليوم ،
فهى تمثل أوسع نظام تهيات فيه عناصر الحرية ، كما لم تهباً من قبل في
تاريخ البشرية . »

ومن الواضح أن الجنرال سمطس يميل إلى أن يعود بتاريخ العهد الجديد إلى ذلك اليوم الذي أمكن اجتذابه هو ورفاقه من مستغلي البوير إلى تلك الدائرة السعيدة التي أخذوا ينعمون في نطاقها بتطبيق نظامهم في اضطهاد أربعة أخماس سكان جنوب أفريقيا باسم « الحرية المنظمة » .

وقد كتبت صحيفة التايمس في ١٣ يناير ١٩٤٠ تصف الامبراطورية بقولها : « تلك المجموعة الحرة من الأمم والشعوب والقبائل التي تربط نفسها بسيادة واحدة » ، ولكن الواقع يبين أن سبعة من كل ثمانية من سكان الامبراطورية في ذلك الوقت كانوا يخضعون لحكم مستبد يصدر مباشرة من لندن : قلب الامبراطورية .

ولكن وزراء حكومة العمال ، أوضحوا من جانبهم ، أن حكم الاستعمار قد استمر إلى ذلك اليوم الذي قدموا فيه إلى كراسي الوزارة ، وأن فجر عهد الحرية الجديد لاحت خيوطه مع قدومهم السعيد . وهم يؤكدون صدق قولهم بأن يقدموا أمثلة الهند والباكستان وسيلان دليلاً وبرهاناً ، إذ أتاحوا لها مركز الديمونيون ، كما أتاحوا لبورما أن تحصل على استقلالها (الاسمي) .

وهكذا يعلن مستر اتلي في مؤتمر حزب العمال في يونيو ١٩٤٦ :

« أننا نطالب الحرية للآخرين كما نطالبها لأنفسنا . نحن لا نطالب بهذه الحرية خب ، بل إننا نعمل أكثر من ذلك . نحن نسعى إلى تحقيقها : وشاهدنا الهند . »

وقبل أن تبدأ في مناقشة هذا الكلام ، يجدر بنا أن نرسم صورة واضحة لتطورات السياسة الاستعمارية الحديثة .

اتبعت السياسة الاستعمارية في أحدث مراحلها الأخيرة أساليب جديدة ، كان نجاحها مدعاة لتعميمها في أكثر الأقطار التي تسيطر عليها إذا اضطرتها الظروف إلى مراجعة تطورات معينة لا تتفق وسياساتها

التقديمة فيها ، فتلجأ حينئذ إلى ما يمكن أن تطلق عليه أسلوب « الاستقلال الاسمي » . وليس هذا المبدأ جديداً في ذاته ، إنما هو في الواقع استمرار للمبدأ القديم للحكم المستتر ، الذي تميزت به المرحلة الأولى من السيطرة البريطانية على الهند ، ولكن أصابه شيء كثير من التهذيب والتطوير والتعميم ، كوسيلة لمواجهة زحف قوات التحرير الوطنية .

وتعد حالة مصر عام ١٩٢٢ المثل الكلاسيكي لهذا الأسلوب الجديد .. ذلك أنها أعلنت دولة مستقلة ذات سيادة طبقاً لتصريح بريطاني نشر في ٢٩ فبراير ١٩٢٥ (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) . ولكن سحب هذا التصريح تحفظات في بعض المسائل الخاصة رأيت بريطانيا أن تبقيا تحت إشرافها التام إلى الوقت الذي يمكن فيه التفاوض بين بريطانيا والحكومة المصرية لعقد معاهدة تنظمها . وهذه المسائل الخاصة هي :

١ — سلامة المواصلات الامبراطورية في مصر

٢ — الدفاع عن مصر

٣ — حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر

٤ — السودان

٥ — علاقات مصر الخارجية مع الدول الأجنبية

وقد رفضت الحركة الوطنية المصرية هذه التحفظات ، غير أن مصر أعلنت دولة مستقلة ، ونودي بفؤاد ملكاً يتربع على عرشها ، وأمكن العثور على الشخص المناسب الذي يمثل دور رئيس الوزراء . ولم يمنع ذلك كله إبقاء الأحكام العسكرية البريطانية حتى أغسطس ١٩٢٣ . بهذه الطريقة أصبحت مصر دولة « مستقلة » .

وظلت المفاوضات أكثر من ثلاثين عاماً بعد ذلك دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية تتجثر بين الأزمات ، دون إمكان الوصول إلى حل نهائي لمسألة جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، أو البت في

مستقبل السودان ، حتى اضطرت الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ إلى إلغاء المعاهدة الانجليزية - المصرية التي عقدت عام ١٩٣٦ ، كما بُذنت اتفاقية الحكم الثنائي في السودان ، وطالبت بسحب القوات البريطانية من قناة السويس . وقامت بريطانيا بتعزيز قواتها في قناة السويس ، وتبع ذلك الاشتباكات العسكرية في أواخر ١٩٥١ وبداية ١٩٥٢ .

ومنذ ذلك الحين ، استعمل أسلوب ١٩٢٢ الجديد في بلاد أخرى ، ففي عام ١٩٢٧ أعلنت العراق دولة مستقلة تحت حكم الملك فيصل - مع عقد معاهدة تكفل بقاء القواعد العسكرية البريطانية . وفي ١٩٤٦ أعلنت الأردن - على عجل - دولة مستقلة تحت ظل «الملك عبد الله» ، ولم يكن سبب هذه العجلة ضغط عنيف من القوات الوطنية الحرة ، وإنما كان محاولة لمنع انتقالها إلى وصاية الأمم المتحدة ، كما كان شأن الدول الواقعة تحت الانتداب . غير أن «استقلال» الأردن لم يمنع ضمان إشراف بريطانيا عسكرياً على القوات الأردنية المسلحة ، ولا «إعانتها» بمليونين من الجنيهات تدفعها لها كل عام ، من جيب دافعي الضرائب البريطانيين . وفي عام ١٩٤٧ ، سارت أمريكا على نهج الاستعمار البريطاني ، فمنحت الفلبين «استقلالاً» لم يحل دون الاحتفاظ «بالحقوق» الاقتصادية الأمريكية ، والقواعد العسكرية الأمريكية ، والبعثة العسكرية الأمريكية ، كما ضمن بقاء القوات العسكرية الأمريكية محتلة لهذه البلاد . وفي ١٩٤٨ ، أعلنت «بورما» دولة «مستقلة» ، ولكنها عقدت مع بريطانيا معاهدة تسمح بالاحتفاظ ببعثة عسكرية بريطانية ، كما تضمن أرباح المنشآت البريطانية ، وحماية مصالح الاحتكارية البريطانية .

ولا شك أن الفقرات الغامضة في كل من هذه الأمثلة ، تبين مدى «مرونة» كلمة الاستقلال .. كما تكشف مضمونها الزائف ، فلا تبدو أن تكون وهماً من الأوهام يظهر غير ما يبطن ، ويعلم غير ما يخفي . وهذه

الأمثلة السابقة تشمل أنواعا كثيرة تتراوح بين ما كان يوصف سابقا بكل صراحة بالدول المحمية أو التابعة ، كما في حالة دول الشرق الأوسط ، إلى أنواع أكثر خبثا تعنى بالحكم غير المباشر .. على أنه في كل حالة ، لا بد من التعمق وراء الألفاظ البراقة والصياغات البارة التي تحذقها الدبلوماسية الماكرة ، حتى يمكن الحكم على الظروف المادية الحقيقية ، وعلاقات القوى .

والحقيقة في تلك الأمثلة تكشف صورة تختلف كل الاختلاف عما تحاول الدبلوماسية أن تصوره .. فان الاستعمار لم ينسحب بأي حال من الأحوال من تلك البلاد المستعمرة التي نالت «استقلالها» ، بمثل هذه الأساليب . إن مضمون النظام الاستعماري الأمبريالي يظل قائما متمثلا فيما يلي :

أولاً : الاستغلال الاقتصادي للبلاد المستعمرة : لمواردها الطبيعية

والبشرية ، لمصلحة كبار الاحتكاريين في الدول الاستعمارية

ثانياً : السيطرة الاستراتيجية على البلاد ، وامتصاصها داخل الكتلة

الاستعمارية في النطاق العالمي

ثالثاً : الاحتفاظ بنظام سياسي يمالئ هذه الأغراض ، وينفذ مشيئة

الدول الإستعمارية ، ويخضع لأهدافها

ونحن إذا تمعنا في أحوال جميع الدول التي وظفرت ، بذلك «الاستقلال

الاسمي» الموهوم ، أو أجرينا عليها المقاييس ، فأننا نجد أنها تتفق كل

الاتفاق مع مضمون النظام الإستعماري .. ومهما تغيرت الملامح قليلا

أو كثيراً ، فان الحقيقة تبدو ساطعة صريحة واضحة — كما هي الحال في

في الأردن ، تحت حكم الملك عبد ، ونظامه «المعان» مالياً — وقد تخفى تلك

الحقيقة في أثواب تنكيرية أو تحت قناع من حكم الرأسمالية النامية في تلك

البلاد ، التي تساوم الاستعمار وترتبط معه اقتصادياً وسترatégياً ، كما هو

الأمم في بعض البلاد الأكثر تقدماً . . . وخلف هذه الأثواب والاقنعة والملاح الجديدة ، تظل تلك البلاد المستقلة ، في الحقيقة بلاداً مستعمرة أو تابعة وإن كان الاستعمار قد بلغ مرحلته الأخيرة في الانهيار . . . وتظل المصالح الاستغلالية لكبار الاحتكاريين مهيمنة على البلاد تخنق اقتصادياتها ، وأن تبقى محتمية في تلك البنود والتحفظات والتعهدات ، بل مكتسبة حقوقاً مشروعة ، تحت ظل القانون . وتنشأ أنواع جديدة من المشاركة في التدابير العسكرية ، تختلف بين البعثات العسكرية والخبراء الذين يصوبون القواعد الحربية ، وإن تتفق في مضمون الاحتلال العسكري الذي لا جدال فيه . كذلك يتحالف الاستعمار مع الحكومات التابعة والأذنان في محاربة قوى التحرير الوطنية لشعوب المستعمرات ، وكبت صراع طبقاتها العاملة .

وفي ضوء هذا الأسلوب الجديد للاستعمار الحديث ، الاستقلال الزائف يمكن بحث الأمثلة الأخيرة ، التي وقعت لكل من الهند وباكستان وسيلان وبورما . . .

✱

والنقطة الأولى التي يجدر ملاحظتها بادىء ذي بدء . أن هذه التغيرات السياسية التي قام بها الاستعمار في الهند وباكستان وسيلان وبورما بعد نهاية الحرب ، لم تصدر عنه « طواعية » . وهو لم يتخل عن مركزه القديم « بمحض اختياره » البحث — كما أراد للعالم أن يفهم . والواقع أنه اضطر إلى التسليم بها تحت ضغط الازمة والوعي الشعبي العميق الذي تبع الحرب ولحق أيضاً بالقوات المسلحة . . . فقد ذكر المراقبون البريطانيون ممن كانوا في الهند ذاتها الذين لا يلبسون تطور الحوادث والمشاعر عن قرب فحسب ، بل ويتبعونها خطوة خطوة ، ويدرسونها من جميع النواحي . . . ذكروا أن هذه التغيرات السياسية كانت السبيل الوحيد لتفادي الثورة ، أو

تأجيلها . خطب ب . ج . جريفث ، زعيم مجموعة الاوربيين في الجمعية التشريعية المركزية الهندية ، أمام جماعة شرق الهند في لندن فقال في ٢٤ يونيه عام ١٩٤٦ :

« حينما وصحت اللجنة الوزارية البريطانية ، كانت الهند في رأى الكمبرين على شفا الثورة . . . لقد استطاعت هذه اللجنة على الأقل أن تؤجل الخطر إن لم تمنعه . »

وبكذلك كتب مراسل التيمس في رانجون في ٢٨ مارس عام ١٩٤٧ ،
يسجل الاحوال في بورما ، يقول :

« لقد كان الموظفون البريطانيون الرسميون الذين حادثتهم في حالة أشبه بمن على وشك الاستقالة والنزح عن منصبه . ولقد اتفق رأيهم بالإجماع على أن السياسة البريطانية التي اتبعت مع بورما كانت هي الوحيدة التي تسمح بها مواردنا ، وأن الاتفاق الانجليزى — البورمى كان البديل الوحيد لعصيان عارم لم نكن نستطيع له شيئاً . »

وفي تقريره لسياسة الحكومة البريطانية ، أثناء مناقشتها في البرلمان في ٥ مارس ١٩٤٧ ، أعلن ستافورد كريبس :

« ما هي إذن الاحتمالات الأخرى التي كانت أمامنا ؟ لقد كان أمامنا بشكل أساسى أن نسير في أحد طريقين ، قد يكون كل منهما بطبيعة الحال عرضة لبعض التغييرات الثانوية .

أولاً — أن نحاول نقوية السيطرة البريطانية في الهند ، عن طريق زيادة عدد العاملين في خدمة الحكومة ، مع تعزيز القوات البريطانية إلى درجة كبيرة . وكان الأمر بحاجة إليهما معاً حتى نكون في مركز يسمح لنا بأن نستمر في القيام بمسؤولياتنا الإدارية إلى أقصى ما تدعو اليه الضرورة ، إلى حين الوصول إلى اتفاق مع الجماعات الهندية . وهذه السياسة تعلمها الرغبة في البقاء في الهند . على أن أى قرار بهذا الشأن يجب أن يكون واضحاً محدداً ، وقائماً لفترة خمسة عشر أو عشرين عاماً على الأقل و إلا أصبحنا غير قادرين على إرساء خدماتنا على أساس ركين . »

... والاحتمال الثاني — أن تتقبل الحقيقة ، وهي تقرر عدم إمكان سلوك الطريق الأول . . . والشئ الذى أراه واضح الاستحالة ، هو أن تقرر استمرارنا فى تحمل مسئولياتنا إلى ما لا نهاية — وهذا فى الحقيقة مخالف لـ رغباتنا ، فى مرحلة لا تتوفر لدينا فيها القوة لتنفيذ ذلك . »

ومن هذين « الطريقين الأساسيين » اللذين كشفتهما الحكومة :
(١) الاحتفاظ بقوة بريطانيا فى الهند عن طريق « تعزيز قواتها إلى درجة كبيرة » ، أو (٢) رسم طريق نقل النظام السياسى وفقاً لتسوية ١٩٤٧ .. ثبت للحكومة البريطانية أن سلوك الطريق الأول منهما أمر « مستحيل .. فلا تتوفر لدينا القوة لتنفيذ ذلك . » ولا ريب أنه يمكن أن نعذر القارىء إذا فهم أن هذين السبيلين إنما هما شئ واحد . والواقع ، أنه إذا أسقطنا من حسابنا ، أو داورنا تلك الصياغة البرلمانية المعقدة ، لكى نستخلص منها الحقائق البسيطة ، لوجدنا الأمرين يلتقيان عند نتيجة واحدة — أو بمعنى آخر... أنه لم يكن يوجد أمام بريطانيا اختيار حقيقى . وهكذا ، فلا يمكن أن يعد الاتفاق السياسى لعام ١٩٤٧ هبة قدمها الاستعمار البريطانى (والحرية لا توهب) ، وإنما هو فى صميمه مناورة سياسية واعية ، حددتها وأملت ظروف الازمة العنيفة ، التى لم يكن الاستعمار يستطيع حياؤها شيئاً ، مهما حاول تعزيز قواته ، حتى اضطر فى النهاية أن يعترف باستحالة استمرار ذلك الطابع الاستعمارى القديم ... واستحالة حكم البلاد حكماً مباشراً مطلقاً .

ولكن ، هل كانت تلك المناورة تحمل معها معنى « التنازل » ، وإنهاء السيطرة الاستعمارية والاستغلال الذى يصاحبها ؟ . . . أو هى على العكس من ذلك لا تمثل إلا تحولا فى الشكل والاسلوب ، وتطوراً جديداً لسياسة « فرق تسد » ، إلى مرحلة جديدة تبلغ ذروتها فى التقسيم ، وفى تغيير الحكم المباشر إلى حكم غير مباشر ، وفى نقل مسئولية الحكم العاجلة ، تحته

ظروف الأزمة القاسية ، وفي محاولة جذب قسم جديد من أقسام الطبقة العليا الرجعية في بلاد المستعمرات ، التي تمثل مصالح الرأسمالية النامية ... لتصبح « الشريك الصغير » للمستعمرين ، الشريك الذي يوقف زحف جماهير الشعب ويحمي مصالح الاستعمار واستثماراته؟ إن الخبرة قد دلت منذ عام ١٩٤٧ على أنه لا يوجد مجال للشك في الإجابة على هذا السؤال .

لقد تألفت الحكومات الجديدة في الهند وباكستان وسيلان وبورما وفقا لقرار اتخذ في لندن ، كما أنها تستمد سلطاتها من أحد القوانين التي أصدرها البرلمان البريطاني ... ولعله يكون من الأوفق أن نشير في هذا المجال إلى تصريح فبراير ١٩٤٧ ، فانه هو الذي اقترح تسوية مونتباتن في الهند . وهو يقضى :

« بأن الحكومة البريطانية ترغب في أن توضح أن غايتها المحددة هي أن تقوم بانجاز الخطوات الضرورية لتنفيذ نقل السلطة إلى أيدي هندية مسئولة في موعد لا يتأخر عن يونه ١٩٤٨ . »

كذلك ، يتضمن التصريح إنذاراً بأن بريطانيا لن تقبل أى دستور ترسم خطوطه جمعية تأسيسية ، « ما لم يكن متفقاً مع اقتراحات ، مشروع اللجنة الوزارية ، وما لم توافق عليه « جمعية تشريعية تمثل البلاد خير تمثيل » . وبمعنى آخر ، ما لم يحظى بموافقة الإسلامية . . فاذا افتقر إلى تأييد هذه الرابطة ، أو إذا جرأت الجمعية التشريعية الهندية على وضع دستور لا تقبله بريطانيا . .

« فان الحكومة البريطانية ، ستضطر إلى النظر فيما تنقل اليه سلطات الحكومة المركزية في الهند البريطانية ، في الوقت المحدد . . سواء أكانت في مجموعها تمثل شكلاً لحكومة مركزية للهند البريطانية أو إلى الحكومات الاقليمية الموجودة في بعض المناطق . . أو بأى شكل آخر قد يبدو معقولاً ويخدم مصالح الشعب الهندى بأحسن ما يستطيع . »

هذا التصريح ، هو المفتاح أو الدليل الذى يبين المعالم الكاملة لسياسية

« نقل السلطة » إلى « الهند الحرة » . لهذا فانه يجدر بنا أن ندرس هذا التصريح وفيما تضمنته صيائنه الدقيقة من معان ، وما تمتاز به من طبيعة ذاتية خاصة . إنه لا يهتم قلامة ظفر بأن يعبر الشعب الهندي تعبيراً حراً في إعلان مشيئته في نوع الحكومة التي قد يحب أن يعيش في ظلها وهو لا يهتم قلامة ظفر بأن جمعية تشريعية حرة ، منتخبة انتخاباً حراً ، وحائزة لثقة الشعب الهندي بأسره ، يكون لها كافة السلطات للعمل بالنيابة عن الشعب كله في وضع دستور للبلاد دون أى تدخل خارجي . لم يكن هناك على الإطلاق جمعية تشريعية لها مثل هذه السيادة والسلطات ، وكل هذه النواحي التي يعد وجودها عنصراً أساسياً وضماناً أصلياً لإنشاء دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة لم تكن متوفرة قط . بل على العكس ، فقد بينت التعليمات التي أصدرتها السلطات الاستعمارية الحكومية بادية ذي بدء ، نية هذه السلطات ونوع الدستور الذي يمكن أن يسمح به ، وهددت أنه في حالة عدم مراعاة هذه التعليمات فانها ستقرر من جانبها فقط من هي « الأيدي الهندية المسئولة » التي يمكن أن يوكل اليها ما أطلق عليه « نقل السلطة » أو بمعنى آخر . . . لم يكن المقصود إنشاء دولة مستقلة ، ذات سيادة ، إنما كان الهدف أن ينقل الاستعمار سلطاته إلى أشكال معينة من الإدارة ، هو وحده الذي حددها وفقاً لما يراه كفيلاً بالمحافظة على مصالحه . وهذا هو ما حدث عملياً عند تطبيق تسوية مونتابتن ، وإنشاء كل من دومينيون الهند وباكستان (ثم تطور الأمر فيما بعد فخرجت الهند عن طاعة المستعمر)

وفي نفس الوقت استخدم أسلوب التقسيم الذي أثبت نجاحاً فائقاً في إيرلندا ، ليزيد من ضعف الحكومات الجديدة التابعة ، عن طريق تقسيم السلطان بين دولتين وحكومتين متنافستين ، تظل كل منها تتنازع الأخرى ، في حين يبقى الاستعمار بعيداً . . . وهما يخالانه الوحيد الذي يستطيع أن

يحكم بين الاثنين ، وهو في الحقيقة الوحيد الذي يستفيد منهما معاً .
وكذلك يمكن متابعة نفس الأسلوب الذي جربه الاستعمار في بورما ، إذ تم
تأليف حكومة أونج سان Aung San أو حكومة تا كين نو Tha kin Nu
فيما بعد — وقد جاء الاستقلال هذه المرة ، عن طريق المفاوضة — ولكن
المعاهدة التي فرضت فرضاً على الدولة الجديدة ، جعلت عليها ديناً مقداره
١٢٠ مليوناً من الدولارات واجبة السداد . كما تضمنت بنوداً خاصة لحماية
حقوق الإحتكارية البريطانية في السيطرة على اقتصاد بورما ، وبنوداً
أخرى تسمح بوجود بعثة عسكرية بريطانية ، وتضع جيش البلاد تحت
إشراف بريطانيا ، عن طريق التدريب البريطاني والأسلحة البريطانية .
كذلك أعطت بريطانيا حق استخدام الموانئ والمطارات البورمية كقواعد
للإمبراطورية . وهكذا توفر للبستروودرو ويات Woodrow Wyatt
النائب العالي من الأسباب ما يدعو به أن يزعم في مجلس العموم البريطاني
في جلسة ٥ نوفمبر ١٩٤٧ إنه :

« بالرغم من أن المعاهدة قد نأت ببورما عن الكومنولث ، فإنها قد
جمعتها في الواقع جزءاً منه . بل إن ارتباطها الوثيق بدعونا إلى القول ، إن
علاقتنا مع بورما قد غدت علاقة ذات صبغات خاصة جداً ، لا يوجد لها نظير
مع أي دولة أجنبية أخرى ، إن الاتفاقية التي تجعل بورما تقبل بعثات عسكرية
من هذه البلاد فقط ، دون جميع البلاد الأخرى ، كما تدعوها إلى أن تقدم
جميع التسهيلات اللازمة لبريطانيا كما أردنا ، وكان ذلك سبيلاً لمساعدة أي جزء
من أجزاء الكومنولث البريطاني . . مثل هذه الاتفاقية إنما تحمل معنى
التحالف العسكري . إن صلابة الاتفاق الدفاعي . . قد ضمن لنا في الحقيقة ،
انتفاء أي فتنة في الدفاع عن الكومنولث » .

وهذا النوع من الاستقلال الزائف خدم الاستعمار أجل الخدمات
وأثبت صلاحيته ، فإن حكومة بورما عاوتته في شبه حرب لم تتوقف قط
— وبما قدم إليها من أسلحة ومعونات — ضد الثورة الشعبية في البلاد . .

الفصل التاسع

أعلام جديدة للإمبراطورية إفريقية

« كثيرون يذهبون من أجل الصوف ..
ويعودون ، وقد جز وبرهم ! »
سرفاتيس — دون كيشوت

هذه الأساليب الجديدة التي سار عليها الإستعمار ، في منح بعض الأقطار
« استقلالاً » اسمياً زائفاً ، ليست هي الأساليب الوحيدة التي يلجأ إليها
لمواجهة أزمة نظامه الإستعماري .

فالى جانب هذه المناورات السياسية وذلك التراجع الجزئي في بعض
المناطق ، لا يزال الإستعمار في صميمه — وإلى أن يقضى عليه قضاء مبرما
— قوة عدوانية ، تسعى نحو التوسع ، والاحتفاظ بسيطرتها وعنفها
كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

وتلك الناحية « المتحررة » أو « المتنورة » من سياسة « نقل السلطة »
إلى أبناء البلاد المحكومة ، لا تظهر مطلقا ، إلا في تلك الأفكار التي يثبت
فيها نهائيا أن الاستعمار لا يستطيع أن يجاهد أو يصمد أمام قوة الثورة
الوطنية وزحفها المظفر نحو النصر وطرده الاستعمار بشكل كامل عن البلاد ..
هذه السياسة لا يلجأ الاستعمار إلى إنتاجها إلا في حالة الأزمات القصوى ،
وحيث يستحيل الاستمرار في تطبيق الأساليب القديمة القائمة على العنف
والحكم المباشر .. وكذلك حيث يطمئن في نفس الوقت ، إلى إمكان قيام
نوع من التحالف بينه ، وبين بعض عناصر الطبقة العليا من البورجوازية
الوطنية يتفق معها أو يستخدمها في مناهضة الكفاح الشعبي التحريري ،

وفي الإبقاء على مصالح الاستعمار الحيوية : استراتيجية واقتصادية .
ليس هذا هو اللون الوحيد من أساليب الإستعمار .. فانه في الأحوال
الأخرى ، حيث لا تكون الظروف الاجتماعية والسياسية قد بلغت مرحلة
متقدمة ، تتناسب مع هذه السياسة ، وحيث لا توجد طبقة عليا راسخة
الجدور أو بورجوازية وطنية نامية يمكن أن تنتقل إليها المسئولية الإدارية
في حكم البلاد ؛ وحيث يرى المستعمرون ضرورة الاحتفاظ بحكم مباشر
يضمن لهم تماما استمرار تمتعهم بمزايا اقتصادية واستراتيجية بالغه الأهمية ..
فانه يستمر في اتباع أساليبه القديمة العنيفة ، حتى لو اضطر أن يخوض
عمليات حربية ضخمة ضد الثورة الشعبية المتأججة في البلاد .

وأبرز مثال لذلك .. هو الملايو .. حيث يكشف الدستور الذي فرضته
بريطانيا بعد الحرب الثانية القناع عن نواياها . فهي تريد دكتاتورية
استعمارية صريحة ، وترفض أبسط مظاهر الانتخاب والتمثيل الشعبي رفضا
بانا — خارج سنغافورة . بل إنها لا تحاول إخفاء نواياها من تلك الحرب
البربرية التي تشنها ضد أحرار البلاد ، وتبررها بكل إصرار ووضوح ..
إذ يعلن النائب البرلمانى والتر فليتشر الرئيس السابق لاتحاد تجارة المطاط
في عدد التيمس الصادر في أول سبتمبر ١٩٤٨ « أن الملايو تمثل أهم مصدر
يجلب الدولارات لبريطانيا » .

وهكذا ، فانه يكون من الخطأ البالغ ، اتخاذ تلك المناورات الدستورية
الجديدة دليلا على تنازل الإستعمار .. بل إن الأمر على العكس من ذلك ،
فان الإستعمار — بالرغم مما لحقه من ضعف — يستمر في انتهاج سياسة
استعمارية عدوانية ، بل أنه ليسعى أيضا إلى توسيع رقعة المناطق التي تقع
تحت قبضته ، ليزيد من قدرته الإستغلالية ، واستثماراته الخارجية ، كحل
للأزمة الاقتصادية .

فالاستعمار البريطانى — بالرغم مما أصابه من ضعف — قد أضاف إلى

امبراطورية مستعمراته بعد الحرب العالمية الأولى نحو ١٠٦ مليوناً من الأميال المربعة أو ما يوازي ١٨ مرة قدر مساحة بريطانيا العظمى . كذلك عاود محاولته بعد الحرب الأخيرة ، عن طريق إبقاء قبضته على المستعمرات الإيطالية السابقة في شمال وشرق أفريقيا . . . وقد حاول ضم برقة إلى منطقة نفوذ الامبراطورية .

غير أن الاستعماريين لجأوا إلى محاولات أهم وأخطر من توسيع رقعة امبراطورياتهم . . . التي لم يمكن زيادتها زيادة محسوسة — ولو على حساب المستعمرات السابقة للدول المنهزمة — وذلك لأن العالم قد قسم فعلاً بين الدول الاستعمارية وتحدد نصيب كل منها ، إلى جانب اضمحلال وتقلص رقعة مناطق المستعمرات يوماً بعد يوم إثر الانتصارات المتوالية التي تحرزها قوى التحرر الوطنية . . . لهذا لجأ الاستعماريون البريطانيون إلى محاولة زيادة استغلالهم لمستعمراتهم الحالية التي لا يزالون يحكمونها حكماً مباشراً . . . سعياً وراء حل أزمة بريطانيا الاقتصادية .

وإذا نحن ألقينا نظرة فاحصة على مشروع السنوات الأربعة لحكومة العمال البريطانية ، الذي نشر في عام ١٩٤٩ ، فأننا نجد أن الدعامة الرئيسية التي ترتكز عليها الاقتراحات المقدمة لحل عجز بريطانيا الاقتصادي تتمثل في مشروعات تهدف إلى زيادة إنتاج المواد الخام من المستعمرات ، مثل المطاط والقصدير والزيت والنحاس والكاكاو . . الخ ، زيادة هائلة ، تكفل زيادة دخل بريطانيا غير الظاهر من الدولارات سبعة أو ثمانية أضعافاً . ان الاستعمار يسعى لحل متاعبه الاقتصادية عن طريق مضاعفة استغلاله للمستعمرات . وهذا يظهر اليوم بشكل واضح ، في مشروعاته الخاصة بالقارة الأفريقية .

ويبين تقرير لجنة مشروع مارشال عن اقتصاديات أوروبا لعام ١٩٤٧ — وقد سبقت الإشارة إليه — أن أحد العوامل الأساسية في المتاعب

الاقتصادية التي تواجهها دول غرب أوروبا الاستعمارية يتمثل في إفلاس النظام القديم لاستغلال المستعمرات . ومن ذلك ، انتهى المستعمرون إلى أن الحل لا يكون إلا بمضاعفة استغلال البلاد المستعمرة . ولما كانت الأحوال في الشرق الأوسط وآسيا من حيث توثب القوى الثورية المناهضة للاستعمار لا تدعو إلى الاطمئنان ، فقد اتجهت الأنظار سريعاً إلى أراضي أفريقيا . . القارة البكر . .

ويرتبط برنامج معاونة أوروبا — أو على الأصح برنامج كتلة الاستعمار التي تضم دول أوروبا الغربية تحت الرعاية الأمريكية — ارتباطاً وثيقاً ببرنامج مضاعفة استغلال المستعمرات وبخاصة في أفريقيا . . الذي يعد الدعامة الصلبة لأحلام دعاة مشروع «اتحاد أوروبا الغربية» . وهؤلاء الدعاة ، أو المدعون المحدثون لعلم الجغرافيا ، يرسمون خريطة جديدة للعالم يدعون معها إلى اعتبار أفريقيا «امتداداً جنوبياً لغرب أوروبا» . وبالتالي لابد من النظر إلى هذه الأراضي الأوروبية الجديدة ، مثل أفريقيا ، وتركيا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا ، باعتبارها حصوناً طبيعية للمدنية المسيحية الغربية ١٤ .

وهذا الحلم الذي يبشر بالحل السعيد لضائقة الاستعمار الغربي ومتاعبه ، عن طريق تنفيذ مشروعات ضخمة تستهدف مضاعفة استغلال أفريقيا ، يراود نخيلة جميع المتحدثين الرسميين ، والاقتصاديين والسياسيين في دول غرب أوروبا الاستعمارية ، ويوحد بين فاشية موزلي والمحافظين وحزب العمال والاشتراكية الديموقراطية ويضعهم في حلبة واحدة . .

فقد أعلن موزلي في اجتماع عقد في لندن في ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، أنه :

« إذاربطنا اتحاد أوروبا بتقديم أفريقيا في هذا نظام جديد يجمع القارتين معا ، فانا نبنى مدنية تتفوق على كل ما عداها ، وبنى قوة توازي أى قوة أخرى في العالم . »

وأصدرت صحيفة Review of world Affairs لسان حال لجنة المحافظين التي ترسم سياسة الامبراطورية ، عدداً خاصاً في ديسمبر ١٩٤٨ — تطور فيه ذلك الحلم إلى درجة فائقة من الجنون ، إذ لا يكتفى بهذا الاستعمار المألوف ، بل يطلب نوعاً جديداً أعلا منه درجة .. فيقول :

« إن الاعتماد على الامبراطورية البريطانية كحل لا يكفي . إن السبيل الوحيد ، الذي يهيء خلاصنا وعملياً ، هو أن تتضافر أمريكا ، وبريطانيا ، والكمونولث البريطاني ، والدول الاسكندنافية وسويسرا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا . . . وتوحد جهودها من أجل تحقيق ثلاثة مشروعات ، وهي : تنمية القارة الأفريقية ، واستعادة الصين وألمانيا الغربية . . .

والطريق العملي هو البدء بأفريقيا في الحال ... إن على الكتلة الانجلو — سكسونية أن تضع برنامجاً للتنمية ، ينمي مصادر جديدة للثروة ، وينخلق أسواقاً جديدة ، ويحطم فكرة التجميد والتضييق كلها . إن الحل هو إنشاء شركة لتنمية أفريقيا ، برأسمال أدناه خمسة آلاف مليون من الجنيهات الاسترلينية .

ولهذا المشروع مزاياه السياسية أيضاً بجانب مغرياته التجارية والاستراتيجية . ذلك أنه إذا لم تقم الدول المتعدنة مجتمعة بتنمية أفريقيا بهذه الطريقة ، فإنها ستقع ضحية لأخطار سياسية عديدة .. فإيا لها من فرصة تسنح للمسيحية أن تأخذ دورها القيادي ! »

هذه الأفكار لا تقتصر على الفاشيين أو غلاة المحافظين ، فإن الحكومة العمالية ، وقادة حزب العمال البريطاني يتفقون معها ويتحمسون لها بشكل لا يقل عن زملائهم الأولين . فقد قررت اللجنة التنفيذية لحزب العمال في نشرتها « برنامج حزب العمال فيما يخص أوروبا الغربية » التي أصدرتها في مارس ١٩٤٨ ما يأتي :

« من الأمور المسلم بها تماماً أن أوروبا الغربية لا تستطيع أن تعيش بذاتها كوحدة اقتصادية مستقلة . . . إن أي محاولة حقيقية لتقليل اعتمادنا على الواردات الأمريكية تتوقف قبل كل شيء على تنمية الموارد الهائلة للقارة الأفريقية

ولكن مثل هذه التنمية تعتمد على التعاون الوثيق بين الدول ذات المصلحة في أفريقيا . »

وأعلن مستر بيغن بالنيابة عن حكومة العمال ، في مجلس العموم في جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٨ :

« إن تنظيم أوروبا الغربية بحاجة إلى أن يعزز اقتصاديا . وهذا يدعو إلى توثيق التعاون مع الكومنولث ، والممتلكات فيما وراء البحار .. لا الممتلكات البريطانية بحسب ، بل والفرنسية والبلجيكية والهولندية والبرتغالية ، وهي ممتلكات لها إمكانيات ضخمة في الإنتاج الأولى .. فليها المواد الخام ، والغذاء ، وغيرها من الموارد التي يمكن الاستفادة منها ، واستخدامها بما يحقق أكبر نفع مشترك .. فاذا أرادت أوروبا الغربية أن تنهض بميزان مدفوعاتها وتعنى التوازن الدولي ، فلا بد من استثمار هذه الموارد . »

كذلك أكد سير ستافورد كريبيس لمؤتمر حكام المستعمرات البريطانية الأفريقية الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن أى تقدم في تنمية الموارد الأفريقية له من الأهمية البالغة بالنسبة لإعادة تعمير أوروبا الغربية ، وتقويتها .. ما يعادل ما لاستفادة القوة الانتاجية الأوروبية من أهمية بالنسبة لرخاء أفريقيا وتقدمها في المستقبل . »

كذلك أعلن مستر هارولد ويلسون — رئيس مجلس التجارة — في مجلس العموم في ٦ يولييه ١٩٤٨ :

« انى أتفق مع الرأى الذى أعلنه عدد كبير من الأعضاء المحترمين في كثير من المناسبات .. في أن تنمية المناطق المتخلفة في أفريقيا وغيرها يعاون أكثر من أى شيء آخر في إصلاح ميزان المدفوعات الدولي .. فاذا زدنا — كما نفعل حاليا ، من اهتمامنا بمشروعات تنمية المستعمرات .. وكما نأمل أن نزيد ذلك أكثر وأكثر كلما سمحت الموارد اللازمة لذلك .. فان من الممكن أن تستطيع هذه المشروعات في خلال فترة محسوسة — في خلال جيل مثلا ، أن تبدل تماما من ميزان المدفوعات الدولي . »

ولم يكن تصريح وزير الدولة مستر هيكتور ماكنيل في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨ أقل وضوحاً من ذلك إذ قال :

« إنى مقتنع بأن السبيل الوحيد لاصلاح أحوال التجارة — التي غدت تسير في غير صالحنا — بما يعاون على إعطاء أوروبا ، وبريطانيا العظمى على وجه الخصوص ، الفرصة الحقيقية لتحسين أحوالها .. هذا السبيل الوحيد يكمن في استثمار أفريقيا ، والمناطق المشابهة لها » .

والاستعمار البريطاني ليس الوحيد الذي تخفق آماله بأمثال تلك المشروعات الطامحة لحل مشاكله الاقتصادية على حساب الأفريقيين المستعبدين .. فان الدول الأوروبية الاستعمارية أعدت مشروعات مماثلة . كذلك يوالى الإختكاريون الأمريكيون في نفس الوقت تطلعهم إلى أفريقيا .. وللاستعمار الأمريكي خطته الخاصة ووسائله في التغلغل داخل أفريقيا ، وفي استخدام الإدارة الأوروبية في المستعمرات مطية لتحقيق أغراضه ، وفي السيطرة عليها .. للفوز بماآربه وأطماعه . وقد كان ممثلو أمريكا في مشروعات إنعاش أوروبا ، يلعبون دوراً رئيسياً في الترويج لبرامج تنمية أفريقيا وتحييد إنهاضها — بمعونة رموس الأموال الأمريكية — كجزء لا يتجزأ من مشروعات الكتلة الغربية . وليست النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان ، إلا تعبيراً مبدئياً لهذه الخطة . كذلك فان البعثات الفنية التي أرسلتها أمريكا إلى المستعمرات البريطانية في أفريقيا هدفت إلى استكشاف ودراسة الفرص التي يمكن أن تتوفر أمام رموس الأموال الأمريكية ، وتعبيد الطريق لها ورسم سياسة لمستقبل استغلالها فيها .

وقد كان مستر فوستر داليز — المستشار الجمهورى لوزارة الخارجية الأمريكية وقتئذ — أول متحدث أمريكي مسئول يجهذ مشروع إنشاء كتلة أوروبا الغربية ، ويربطه منذ البداية بخطط التوسع الأمريكى واستغلال القارة الأفريقية كأساس للشروع لا غذاء عنه . وقد أوضحت حقيقة

الضنداي تيمس ذلك في عددها الصادر في ٤ يولي ١٩٤٨ إذ كتبت تقول :

« إن المستر فوستر داليز يجبذ من وقت بعيد أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعاونة المالية والفنية ، للعمل على تنمية القارة الأفريقية ... فانه يمكن لأفريقيا — كما يقول — أن تغني أوروبا الغربية كلية عن الاعتماد على موارد أوروبا الشرقية .. وهو هدف يجب تحقيقه » .

وهكذا تسفر الخطة الأمريكية بكل وضوح عن أهدافها في تقسيم أوروبا ، وانهاض النصف الأوربي العاجز على حساب الأفريقيين . وقد فضح أحد الأساتذة الأمريكيين — وكان قد قضى عاماً في بريطانيا — أحلام الاستعمار الجامحة ، وأطماعه في استعادة كيانه على حساب استنزاف موارد هذه القارة وأبنائها .. فكتب تقريراً أشارت إليه صحيفة النيوز كرونيكل في ٢٥ أغسطس ١٩٤٨ بقولها :

« يقول البروفسور لويل راجاتز Lowell Ragatz الأستاذ بجامعة جورج واشنطن ، وقد قضى عاماً في بريطانيا ، إن هذه البلاد تعد عدتها لاستعادة مكانتها القوية الأولى ، عن طريق بناء إمبراطورية جديدة لها في أفريقيا . وهو يضيف أن القادة البريطانيين يتنبأون بأن أفريقيا سيصير تصنيعها بحيث تصبح في مدى أعوام قليلة في مستوى يقارب ما بلغته الولايات المتحدة ، وأن ثروتها هذه سوف تعاون بريطانيا على أن تستعيد مكانتها ثانية كاحدى القوى العالمية الرئيسية سياسياً واقتصادياً .. وأن الزعماء البريطانيين يدركون أن رخاء بلادهم في الوقت الحاضر الذى يعتمد على جملة صادراتهم الحالية ، لا يمكن أن يستمر أكثر من بضع سنوات قليلة .. ولهذا يركنون إلى أشياء أخرى تزودهم بفيض من رأس مال وقوة عاملة يتوصلون به إلى تنمية أفريقيا .. »

لقد أقامت بريطانيا إمبراطوريتين عظيمتين — في أمريكا وفي الهند ، وقد فقدتهما . غير أنها ترى أن ما لديها من فرص يتيح لها أن تتطلع الى إقامة إمبراطورية ثالثة ، تكون اعظم إمبراطورياتها »

هذه هي الأحلام الضخمة — الجشعة — التى يبنى بها عجايز المستعمرين أنفسهم ، وأغلب الظن أن النهاية لن تكون كما تهوى أطماعهم ..

ان هذه الدول الاستعمارية المنهارة تستغرق في غيبوبة تبعتها كل البعد عن الواقع . . . وليس من شك في أن النتائج الأولى لبعض هذه المشروعات — مثل مشروع الفول السوداني ، قد هزت أوكار الاستعمار هزاً عنيفاً ، وواجهتها بالحقيقة المرة ، بالعوامل الأساسية التي أغفلتها وفشلت في تقدير قيمتها .

#

والعامل الأول هو أن النظام الاستعماري في أفريقيا الذي يعتمد على امتلاك الأوربيين لمساحات شاسعة من الأراضي وتحويلها إلى مزارع تكون هي العمود الفقري لاقتصاديات البلاد ، والذي يلجأ إلى إرغام الأهالي على الاعتماد على زراعة محصول واحد بقصد تصديره ، دون مبالاة بتنمية موارد البلاد نفسها وإنتاج حاجاتها الذاتية ، وترك الأهالي يعيشون على الناقة القليل بما تستطيع الأراضي الباقية والقوة العاملة المنهكة أن تنتجه تحت أحط مستوى بدائي للإنتاج . . . هذا النظام الاستعماري قد أفضى إلى فقر مدقع يزداد باطراد ، وإلى مجاعات تعم كل الانحاء ، أو إلى تدهور المستوى الصحي للشعوب الأفريقية .

#

والمشروعات الجديدة لا تغفل كل ذلك فحسب ، بل إنها تواصل نفس هذه السياسة إلى مرحلتها القصوى . . . والشعوب الأفريقية لا تعجز الآن عن تزويد أوروبا بإنتاجها الفائض من الغذاء فحسب ، بل إنها في الواقع ستظل تستورد حاجتها منه إلى أن تصبح قادرة على بناء اقتصادها القومي على أساس سليم متوازن . . . وإن يقدر لها ذلك إلا في ظل الحرية والاستقلال . كتبت صحيفة التيمس تحت عنوان « المجهود الصحي في شرق أفريقيا » تقول في عددها الصادر في أول ديسمبر ١٩٤٨ :

« صرح حاكم كينيا منذ عامين أن من الثابت الآن أن أفريقيا الشرقية — في مجموعها — لا تكاد تستطيع تزويد نفسها بحاجتها من الغذاء في الوقت الحاضر. ويبدو أن المساحة الشاسعة من الأراضي قد أوحش إلى الاعتقاد أن إنتاج الغذاء يمكن أن يصل إلى درجة غير محدودة. ولكن العكس صحيح، حتى أن الأطباء المستوائين يستعملون عبارة « المجاعات القاتلة » عندما يتحدثون عن المستقبل. » !

*

والعامل الثاني في هذه المسألة، هو أن هذه المشاريع تحتاج إلى اتفاق رأس مال هائل، فغضلاً عن أن اصلاح الغابات مثلاً — لا يمكن — تحت أفضل الظروف — أن يؤدي إلى نتائج سريعة. . . غير أن الظاهرة الأساسية في أزمة الاستعماريين البريطانيين وأقرانهم في أوروبا الغربية، إنما هي في افتقارهم إلى الموارد التي تعاونهم على اصلاح أمورهم داخل بلادهم ذاتها والتي اضطروا إلى تخفيض الاتفاق عليها، كما هي في مواجهة المعجز المستمر في ميزان مدفوعاتهم، دون أن يأملوا في أي فائض جديد للاستثمار الخارجي. . . فكيف إذن يتوفر لهم تدبير تلك الأموال الطائلة التي تلزم مشروعاتهم الاستعمارية في أفريقيا؟. ولو أمكن تدبير بعضها، فلن يكون إلا على حساب مواطنيهم بالداخل. . . تقتطع من غذائهم، وبما يرصدونه لإعادة تعمير بلادهم. . . ولا ريب أنه سيزيد أيضاً من مقدار العجز في ميزان مدفوعاتهم. . . وبالتالي، فإن تمويل هذه المشروعات يضيف إلى الأزمة الاقتصادية الداخلية. . .

*

والعامل الثالث في هذه المسألة، هو أن هذه المشروعات قد رسمت على أساس استخدام الشعوب الافريقية بشكل إيجابي في تنفيذها. . . دون أي أكثر من لاخذ رأيها. وهنا يبرز التناقض الذاتي العميق في تطور الاحتكارية

الاستعمارية ، فإن تنفيذ هذه المشروعات يخلق في الوقت نفسه طبقة من العمال والفلاحين في المستعمرات، نتيجة لتخديم العلاقات الاقتصادية البدائية وعلاقات الإنتاج السائدة وإطلاق العبيد من أسار الرق . . وهكذا تخلق الظروف التي تنمو فيها الثورة في المستعمرات . أما ذلك الوهم الذي تطرق إلى بعض الأذهان ، وجعلها تتصور أن المد الثوري الجارف الذي اجتاح آسيا كلها لن يبلغ القارة الأفريقية . . فقد تحطم تحت ضربات الأحداث الهائلة التي تجرى في أفريقيا . . في ساحل الذهب ، في نيجيريا ، في أوغندا (وفي كينيا وجنوب أفريقيا وشمالها) . . وان الوعي السياسي ليتبلور رويدا رويدا ، وقد بدأ التنظيم السياسي يأخذ أشكاله الأولى ، ويتطور سريعا إلى مراحل مختلفة في جميع المستعمرات الأفريقية .

هي قصور تبني على رمال ، تلك التي يحلم بها عجايز الاستعماريين أو خلفاؤهم غير الراشدين . . وسراب يخدع كل من يظن أن في مكنه أن يعتمد على قدرته في استغلال أبناء أفريقيا .

ولكي ندين الحقيقة كلها ، فانه من الضروري أن نقف عند برنامج « تنمية المستعمرات ورفاهيتها ، الذي يعلن على الملأ ، وتبذل له الدعاية الضخمة الرنانة مبشرة » بالاستعمار الجديد . ١

الفصل العاشر

خرافة تنمية المستعمرات

« لو أن مشروع السنوات العشر نفذ بين عشية وضحاها ، لتبدل حال الملايين من أهالي نيجيريا ، وتحسن إلى درجة تفوق كل وصف » .

لجنة التقديرات بمجلس العموم
التقرير الخامس (تنمية المستعمرات)

٣٠ يولييه ١٩٤٨

يقدم كل من قانوني تنمية المستعمرات ورفاهيتها Colonial Development and Welfare Act الصادرين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، وما تبعهما من إنشاء كل من « مؤسسة تنمية المستعمرات » و « مؤسسة المواد الغذائية فيما وراء البحار » .. على أنهما دليل على سياسة والحكمة وبعد النظر الجديدة ، و « العهد الجديد » الذي يباشرها الاستعمار . كذلك يقدمان إلى الرأي العام داخل بريطانيا ، وإلى الرأي العام العالمي على أنهما مثال فريد لكرم دافع الضرائب البريطاني إزاء شعوب المستعمرات .. كأنما بريطانيا الفقيرة المحتاجة تغدق من مواردها لتعين شعوب المستعمرات المتخلفة ، وتؤثرها على نفسها ، لتسير بها في طريق الرخاء الإقتصادي والرفاهية الاجتماعية .

ويزعم برناج حزب العمال « العمال يؤمنون ببريطانيا ، الذي نشر في ربيع ١٩٤٩ :

« أن كلا من بريطانيا العظمى والمستعمرات قد دخلا في شركة بينهما للقضاء على الجهل والفقر والمرض » .

ويعان « دليل داعية العمال » The Labour speaker's Hand book عام ١٩٤٨/٩، أن الإستعمار قد مات وانقضى إلى غير رجعة، وأن الأمبراطورية قد بدأت حياة جديدة .. ويستطرد :

« لقد دفعت بريطانيا « المالية » بالمستعمرات دفعة هائلة نحو التقدم الإجتماعى والاقتصادى .. فقد رصد مبلغ ١٢٠ مليوناً من الجنيهات لمعاونة حكومات المستعمرات فى وضع سياسة محلية طويلة (ثم زاد عام ١٩٥٠ إلى ١٤٠ مليوناً على ألا تزيد المصروفات السنوية عن خمس وعشرين مليوناً) وأنشئت مؤسسة تنمية المستعمرات برأسمال قدره ١١٠ مليوناً من الجنيهات لتمويل مشروعات خاصة تهدف إلى تحقيق تقدم اقتصادى واسع النطاق . كذلك فوضت مؤسسة المواد الغذائية لما وراء البحار أن تتفق مبلغ ٥٥ مليوناً على مشاريع كبيرة تزيد من إنتاج المواد الغذائية فى المستعمرات .. »

كل هذه المشروعات اضطرت بيفر بروك إلى الترحيب بها ودعته إلى الاعتراف بأن حكومة العمال قد عملت للكمونوك أكثر مما فعله المحافظون بالرغم من كل دعاويهم المنيعة . »

ولا ريب أنه يجدر بنا أن نقف قليلاً ، نتمعن فى هذه « الدعاوى » ، ونبحث حقيقة تلك « القوانين ، والعمليات التى سارت فيها » مشروعات تنمية المستعمرات . »

لقد رسمت سياسة « تنمية المستعمرات ورفاهيتها » فى عهد حكومة تشامبرلين المحافظة ، وأعلنت فى كتابها الأبيض الذى نشر فى مارس عام ١٩٤٠ . ووفقاً لهذه السياسة ، صدر قانون ١٩٤٠

ولقد فوض هذا القانون لوزير المالية البريطانية أن يدفع سنوياً ، ولمدة عشر سنوات ، مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لحكومات المستعمرات بقصد تحسين وسائل المواصلات ومصادر المياه ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية .. الخ ، ثم زاد قانون ١٩٤٥ هذه الإعانة السنوية إلى ١٢ مليوناً من الجنيهات ، تصرف لمدة عشرة أعوام تبدأ من ١٩٤٦/٧

وتنتهى فى ١٩٥٥/١٩٥٦ . وفى عام ١٩٤٧ ، أنشئت مؤسسة تنمية المستعمرات ، وخولت حق الاقتراض لغاية ١١٠ مليوناً ، وكذلك أنشئت مؤسسة المواد الغذائية لما وراء المستعمرات ، وخولت حق اقتراض يصل إلى ٥٥ مليوناً من الجنيهات .

ولعل من الخير أن نبادر قبل أن تبهر هذه المبالغ الضخمة أبصار الرأى العام ، الذى استغلت براءته لأن يخدع بدعاية طنانة جوفاء ، تخفى حقائق العلاقات الاقتصادية بين الرأسمالية البريطانية وبلاد المستعمرات فى الفترة الحديثة . . يحسن أن نبادر بكلمة أو اثنتين . .

فأول ما يجب ملاحظته ، أن هذه المبالغ التى أعلن عن « رصدها » لا تتفق بأى حال مع المبالغ التى دأبت فترات فعلا ، خلال السنوات الاثنتى عشرة ، منذ بداية تنفيذ هذه القوانين إلى عام ١٩٥٢ . ويتضح ذلك من الاحصائية التالية التى نشرها « اتحاد تنمية المستعمرات ورفاهيتها » منذ بداية تنفيذ المشروع .

تفقات مشروعات تنمية المستعمرات حتى مارس ١٩٥٢

سنة	التنمية والرفاهية	أبحاث	المجموع
٤١/٤٠	١٧٠ر٣٨٩	—	١٧٠ر٣٨٩
٤٢/٤١	٤٣٥ر٣٩٩	٦ر٦٧٠	٤٤٢ر٠٦٩
٤٣/٤٢	٤٧٣ر٣٧٢	١٣ر٧٩٣	٤٨٧ر١٦٥
٤٤/٤٣	١٠٤ر٤٧٤	٣٠ر٤٥٠	١٠٥٧٧ر٨٥٤
٤٥/٤٤	٢ر٩٨٠ر٨١٧	٥٨ر٣٤٥	٣ر٠٣٩ر١٦٢
٤٦/٤٥	٤ر٥٥٨ر٧٧٤	٩٣ر٣٠٦	٤ر٦٥٢ر٠٨٠
٤٧/٤٦	٣ر٣٧٧ر٣٠٠	١٦٩ر٣٨٨	٣ر٥٤٦ر١٨٨
٤٨/٤٧	٤ر٩١١ر٣٨٩	٤٢٨ر٣٠٠	٥ر٣٣٩ر٦٨٩
٤٩/٤٨	٥ر٦١٠ر٩٧٤	٧٤٣ر١١٠	٦ر٣٥٤ر٠٨٤
٥٠/٤٩	١ر١٧٠٠ر٢٠٩	١ر٢٨٥ر٣٤٨	٩ر٢٩٨٥ر٥٥٧
٥١/٥٠	١١ر٨٦٤ر٧٧٣	١ر٤٠٦ر٦٥١	١٣ر٢٧١ر٤٢٤
٥٢/٥١	١٣ر٢٣٩ر٢٣٧	١ر٢٣١ر٤٤٥	١٤ر٤٤٧ر٦٤٢
	٦٠,٩٤٠,٠٠٦٩	٥ر٤٨٧ر٩٠٧	٦٦ر٤٢٧ر٩٧٦

وهكذا يتبين أنه لم ينفق طوال هذه السنوات الاثنتي عشر إلا مبلغ ٩٧٦٠٢٧٠٤٦٠٠٠ جنيه ، وهو يقسم بعد ذلك على ٤٦ من أراضي المستعمرات ، يبلغ تعداد أهلها ٨١ مليون نسمة . . أي أن ما يخص الفرد في كل هذه المدة لا يزيد عن ستة عشر شلناً وأربعة بنسات . . أو نحو شلن وأربعة بنسات كل عام .

وليس من شك أن هذه المصروفات الفعلية ، لا يمكن أن تحدث نفس ذلك الاثر الباهر الذي يمكن أن تخلقه تلك الوعود الضخمة عن تحسين الأحوال الاقتصادية ، والقضاء على الفقر ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتوفير الرخاء العام . إن شلناً وأربعة بنسات كل عام لا يمكن قطعاً أن تفعل شيئاً من ذلك . . بل إننا لو تصورنا أنه قد أنفق بالفعل الحد الأقصى للببالغ المرصودة وفقاً لقانون ١٩٤٥ ، لما تعدى نصيب الفرد أكثر من ثلاثة شلنات وستة بنسات ونصف كل عام . . وهو مبلغ يتواضع بلا شك عن مستوى المعجزات ١.

كذلك يجب أن يدخل ضمن حسابنا بعض الدلائل الخاصة ، التي يجب أن توضع جنباً إلى جنب مع البنسات العشرة السنوية التي تخص كل فرد ، قبل أن تثبت الحساب الختامي للشروع . لقد بلغ المجموع الكلي من الأرصدة الاسترلينية للمستعمرات — الذي يمثل قيمة البضائع والخدمات التي تسحب دون مقابل خلال فترة الحرب وما بعدها — وهي المجمدة في لندن ، قد بلغ في يونيه ١٩٥٢ نحو ١٠٤٢ مليوناً من الجنيهات .

وهكذا يتضح أن ما أنفق على مشروعات تنمية المستعمرات خلال اثنتي عشر عاماً كاملاً ، لا يوازي أكثر من جزء على خمسة عشر من رصيد الاسترليني المستحق لها ، ولم يدفع لها بعد . ولو أن هذا الجزء على خمسة عشرة من أموال المستعمرات قد أطلق ، لعاد إليها مالها دون أن تعلن هذه الضجة الكبرى المفتعلة ، ودون أن يمن عليها بهذه الهبات والاعانات

الخيرية المزعومة .

بل أن من الأمور الجديدة بالملاحظة أيضاً أن هذا الرصيد من الاسترليني قد ازداد بالفعل في السنوات الأخيرة ، التي ازدادت فيها الهبات التي تنفق وفقاً لهذه القوانين . ١ بل إن رصيد أفريقيا الغربية وحدها قد ازداد خلال عام ١٩٤٨ إلى ما لا يقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات أو أكثر من ثلاثة أضعاف ما أنفق على المستعمرات كلها خلال عام ١٩٤٩/٤٨ . وهكذا تأخذ بريطانيا ثلاثة جنيهات (من بلد واحد) باليد اليمنى وتعطي جنيهاً واحداً (للبلاد جميعاً) باليد اليسرى ، ثم تسمى ذلك كرماء حاشياً . ١

١ . ومع ذلك ، فإن هذا كله لا يعطى الصورة الكاملة لصحيفة الراج والخسارة بين الرأسمالية البريطانية والمستعمرات . فإن هذا الكشف الرسمي المؤلف الذي يظهر أن « بريطانيا لا تكسب بنسأ واحداً من المستعمرات ، بل والذي يظهر على العكس من ذلك أن « بريطانيا تهب الملايين من الجنيهات لمعاونة المستعمرات ، . . هذا الكشف لا يتضمن قط الأرباح الحقيقية التي تتدفق على الرأسمالية البريطانية من ممتلكاتها في المستعمرات ، والتي تتمثل في أرباح الشركات الصناعية التي تعمل هناك . إن اتحاداً استعماريًا واحداً — هو شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company — قد حقق في عام ١٩٤٨ ربحاً صافياً قدره ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، وتسعة وأربعين مليوناً عام ١٩٥٠ . كذلك حققت شركة البترول الانجليزية — الإيرانية ربحاً صافياً قدره ٨١ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٠ . وهذا يعني ، أن ما جنته شركة واحدة من استغلال المستعمرات وأبنائها في عام واحد ، يعادل كل ما أنفقته مؤسسات تنمية المستعمرات في كل المستعمرات خلال فترة السنوات الإثنتي عشر كلها . ١

غير أن الأمر أخطر بكثير من أن ينظر إليه كمجرد عملية حسابية

معيّنة ، نحاول تحليل بياناتها من أجل التوصل إلى الحقيقة التي تختفي وراء ستار كثيف من المظاهر الخادعة والبيانات الكاذبة والدعاوى المضللة .. ولعل أهم ما في الموضوع هو أن نقين ما هو المقصود بكلمة « التنمية » ، ما هي .. ولمصلحة من ؟

إن مضمون النظام الاستعماري يتبلور في خضوع اقتصاد البلاد المستعمرة - لحاجات اقتصاد الدولة الاستعمارية الحاكمة . وتنعكس العلاقة العامة بينهما ، في ذلك الدور الذي يقع على عاتق البلاد المستعمرة .. فهي مصدر المواد الخام الرخيصة ، والمنتجات الأولية .. التي تعد جميعاً في البلاد الاستعمارية ليعاد تصديرها ثانية ، بشكل بضائع مصنوعة غالية الأسعار ، تباع في البلاد المستعمرة . فالمستعمرات هي مصدر المادة الأولية الرخيصة ، وهي سوق البضاعة المصنوعة الغالية .. والفرق بين النوعين ، يمثل الكسب الذي يعود على دول الاستعمار . وهكذا يبحث الاحتكاريون في الدول الاستعمارية الحاكمة عما يتوفر من المواد الطبيعية ، والمعادن وغيرها .. ويستغلونها لحسابهم ، وبذلك تذهب الأرباح خارج البلاد ، بدلا من أن توجه لخدمتها والعمل على تنمية اقتصادياتها ومقابلة حاجاتها . فالأرض تسلب كلها ، أو يكتفى بسلب أخصب بقاعها .. أما سكانها الأصليون فيشتتون ويدفع بهم إلى مناطق معزولة تكسظ بهم فوق قدرتها ، أو يرغمون على العمل في مزارع المستعمرين الكبرى .. وقد يبقون في أراضيهم على أن تمتص دماؤهم وكدح عضلاتهم وأنهار عرقهم .. لكي تتدفق المحاصيل على الأسواق الرأسمالية ، في الوقت الذي يحرمون هم وعائلاتهم وأطفالهم من حاجاتهم الذاتية من الغذاء والكساء . وهكذا تسخر القوة العاملة في شعوب المستعمرات لخدمة مصالح الأجانب المستغلين ، تحت الضغط الاقتصادي ، والضرائب ، والتشريعات الخاصة .. أو الارهاب السافر الواقع في كثير من البلدان .

ومن الواضح الذى لا ريب فيه ، أن الضمان الأول لتنمية الاقتصاد القومى فى المستعمرات تنمية حقيقية، والسير بها فى مدارج التقدم، يستدعى موقف تسرب الثروة القومية إلى الأجانب فى الخارج ، وإبقائها فى حوزة أبناء البلاد ، واستخدامها بعد ذلك ، لامن أجل تحقيق أرباح معينة تذهب إلى خزائن أفراد أو شركات استغلالية غير أهلية، بل من أجل تحقيق وسائل التنمية الاقتصادية داخل البلاد . والضمن الثانى أن تتغير الأوضاع الاقتصادية فى المستعمرات ، فتتحول من اقتصاد تابع خاضع مضطرب معززع إلى اقتصاد ثابت وطيد الأركان مستقل متوازن .. يخطو خطوات واسعة نحو تصنيع البلاد ونحو الجمع بين الصناعة والزراعة بطريقة تكفل زيادة مستوى الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

ومثل هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه دون أحداث تغيير أساسى فى النظام السياسى العام — فلا بد من أن تحصل البلاد المستعمرة أولاً على استقلالها الوطنى كاملاً ، بحيث يمكن أن تتولى مقاليد الأمور حكومة تمثل المصالح الشعبية الحقيقية التى تطمح نحو تحقيق التنمية الاقتصادية التى تعود بالنفع العام على جميع المواطنين .

أما هذه الأنواع الاستعمارية من « برامج التنمية » التى تعدها أمثال مؤسسات وقوانين التنمية والرفاهية فى المستعمرات ، فهى إنما تهدف بشكل أساسى، وقبل كل شىء إلى استمرار وموالاته النظم الاقتصادية الاستعمارية الحالية ، والسير بها قدماً إلى غايتها الحقيقية ، دون مبالاة بتصنيع البلاد . وإذا رجعنا إلى المشروعات الحادية والعشرين التى تضمنتها برنامج العشر سنوات للتنمية — حتى عام ١٩٤٩ ، فإننا نجد أن ما خصص لمشروعات توليد الكهرباء والقوى الأخرى يبلغ ٢٠٠٠ ٧٧٨ ٢ ر. جنيتها ، وأن ما خصص لمشروعات التنمية الصناعية يبلغ ١٠٠ ٥٧٨ ١ ر. جنيتها ، والإثنان لا يزيد مجموعهما عن ٤ ٣٥٦ ٠٠٠ ر. جنيتها أو نحو ٢ ٪ من المبالغ

الكلية التي رصدت ، وتقدر بنحو ١٩٩٠٠٠ ر. ٤٢٢ ر. ١٩٩٠ جنيتها . ونحن نجد صدى هذا الإهمال الواضح — والمتعمد — لتصنيع البلاد ، فيما يسوقه سير ستافورد كريس — عن هذا الموقف السلي — في خطابه الذي ألقاه يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ ، أمام مؤتمر حكام المستعمرات الأفريقية . . . إذ يقول :

« وأظنكم — كما أعلم — بصدد بحث مسألة تنمية الحرف والصناعات في المستعمرات . وبالرغم من أني أرى أن مثل هذه التنمية مرغوبة للغاية — طالما أنها لا تدفع بعيداً أو سريعاً — فإن من الواضح أن النقص الذي يعانيه العالم الآن في البضائع الإنتاجية لا يساعد كثيراً على السير في طريق تنمية الصناعات في المستعمرات . إن كلام من وجهة النظر العالمية ، ووجهة نظر المستعمرات نفسها ، يتفق في أنه من الأفضل أن نسعى جهداً في أن نستخدم الفولاذ الموجود حالياً ، لزيادة إنتاج كل من المواد الغذائية ، والمواد الخام . »

كذلك كتب مستر ريز وليامز وكيل وزارة المستعمرات في صحيفة « Fact » عدد مارس ١٩٤٩ :

« ليس من أهدافنا أن نحاول خاق « لانكشير » صغيرة في كل مكان . . . (لانكشير مدينة انجليزية متخصصة في إنتاج المنسوجات) إن من الواضح أن كل بلد لا يستطيع أن ينتج كل شيء . »

وعند ما قدم مستر كريتش جوتز برامج مؤسسة تنمية المستعمرات إلى البرلمان في ٢٥ يونيو ١٩٤٧ ، شرح أغراضها الثلاث الرئيسية التالية :

- (١) « أنها ستعمل على أسس تجارية ،
- (٢) « أنها لا ترمي إلى منافسة الاستثمار الخاص ، بل إلى تكملته ،
- (٣) « لا ريب أن هذه الاستثمارات تتجه إلى النواحي الزراعية بشكل أساسي »

أما القسائمون على إدارة كل من مؤسسة تنمية المستعمرات ، ومؤسسة

المواد الغذائية وغيرها من الهيئات التابعة لها ، فتسيطر عليهم جميعا المصالح المالية الكبرى ، ويمثلو البنوك والاتحادات الاحتكارية الهامة .

وهكذا تنكشف النوايا الحقيقية لإبرامج التنمية ، وتفضح أساليب الدعاية الخادعة ، وتمزق تلك الأستار التي تحجب النزعات « الإنسانية » « ورعاية مصالح الأفريقيين » المزعومة . كما أوضحنا في الفصل السابق عن « الإمبراطورية الأفريقية الجديدة » ، فإن أهداف سياسة الإستعمار في أوروبا الغربية تتجه إلى حل المسائل الناجمة عن إفلاس نظامهم الاستعماري ، عن طريق زيادة استغلالهم لأفريقيا وغيرها من المستعمرات . وقد كان بيان مستر أتلي رئيس الوزارة البريطانية الذي ألقاه في البرلمان في ٢٣ يناير ١٩٤٨ صريحا في قوله :

« إن أوروبا الغربية لا تستطيع أن تعيش بذاتها كوحدة اقتصادية . ولهذا نشأت الرغبة في توسيع مدى ارتباطها بأفريقيا ، وغيرها من الأراضي عبر البحار . »

كذلك صرح سير ستافورد كرييس وزير المالية في ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ :

« إن مستقبل الكتلة الاسترليزية كله ، ومقدرتها على البناء يتوقف — في رأيي — على تنمية سريعة وشاملة لمواردنا الأفريقية . »

ولم يكن مستر ستراتشي وزير الأغذية أقل صراحة ، عندما أكد في يناير ١٩٤٨ ، أثناء القراءة الثالثة لمشروع قانون تنمية موارد ما وراء البحار أنه :

« سواء شئنا أو لم نشأ ، فإن تنمية مصادر الإنتاج الأولى بجميع أنواعه في أراضي المستعمرات ، والمناطق التابعة في الكومنولث وبقية أرجاء العالم ، إنما هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لاقتصاد هذا البلد . »

ولقد كان مستر أوليفر ستانلي الوزير المحافظ السابق لوزارة

المستعمرات ، محققاً عند ما عبر عن سخريته من الزعم القائل بأن الهدف الرئيسي لهذه البرامج إنما هو مصلحة المستعمرات .. وذلك في قوله :

« إنى أتفق في أن النفع « غير المباشر » سوف يعود على المستعمرات ، ولكن .. دعونا نكون صرحاء في ذلك » . !

وحينما وقف مستر ستراتشي بعد عام من ذلك ، يواجه موجة النقد العنيف الذي وجه إلى مشروع القول السرداني ، اضطر إلى الاعتراف على مضض بأن المشروع لم يكن ذا نزعة إنسانية بأية حال من الأحوال ..

« إن علينا الآن أن نعلن بشكل من الأشكال .. أن القول بأن المشروع لم يكن يهدف بحال إلى إنتاج الزيوت والدهنيات ، بل كان يرمى إلى رفع مستوى حياة الأفريقيين بطريقة ما ، إنما يكون في الواقع أسوأ ما يمكن أن يقال . كيف يمكننا أن نسمي مناطق هائلة ، و نرفع مستوى معيشة السكان بغير مشروعات يكون لها طابع العمليات التجارية الكبرى ، وماصدها الحقيقية ؟ .. لقد درس المشروع بعناية .. وهو ليس مشروعاً خيراً .. يجب وضع الأمور في نصابها الحقيقي ، ولو أدى ذلك إلى إيلاام السكان الأفريقيين .. إنه ليس مشروعاً خيراً لم يقصد به إلا النفع التام الأفريقيين فخب . »

على أن أسهم الإستعماريين قد طاشت ، وتخابت آمالهم في أن تنجح هذه المشروعات ، وتحل لهم ضائقهم الاقتصادية عن طريق زيادة استغلال شعوب المستعمرات في أفريقيا وغيرها .. فقد لاقت من المصاعب الجمة ، والمتناقضات الأساسية ، ما جعل تنفيذها أمراً غير ممكن ، حتى قصرت في النهاية عن بلوغ أهدافها . وقد سبق لنا إيضاح بعض هذه الأسباب ، في الفصل السابق . بل أن المشروعات قد أوقعت حكومات الاستعمار في ورطات كانت من شر أعمالها . ذلك أنه حتى المشروعات المحدودة التي اقترحت من أجل استخراج أكبر قدر من المواد الخام والمنتجات الأولية ، من القارة الأفريقية بأقصى سرعة ممكنة ، إنما تحتاج — من أجل بلوغ أهدافها — إلى تقنيات

هائلة ، لاصلاح الأرض وتهيئتها ، وإقامة المنشآت اللازمة وتسهيلات التخزين ، ومد شبكة كبرى من وسائل النقل كالطرق والسكك الحديدية والموانئ . وكل ذلك يعنى تصدير قدر كبير من رأس المال ، وحبسه على هذه المشروعات ، دون انتظار فوائد سريعة . من أجل ذلك ، أحجمت مشروعات الاحتكار الكبرى التى تعمل فى أفريقيا وما وراء البحار — بالرغم من أنها رسمت فى الواقع سياسة هذه المشروعات ، وقامت على تنفيذها — أحجمت هذه الشركات عن أن تساهم أو تقامر بأموالها . . وإنما دفعت ستراتشى وغيره من بسطاء وزراء العمال أن يتقدموا هم كالسذج البله ، ليقدّموا مال الدولة يزهد فى تعبيد الطريق . . حتى إذا جاءت أموال الاحتكاريين ، كانت الأعمال الأولى الباهظة التكاليف قد انتهت ، فلا تلبث أن تأتى أكلها ، وتقتطف أينع ثمارها بعد قليل . . على أن بريطانيا ودول أوروبا الغربية التى تقاسى من عجز ميزان مدفوعاتها وتطلع إلى حل سريع لتغطية هذا العجز عن طريق مضاعفة استغلال المستعمرات ، لم تكن تستطيع أن تقدم ذلك القدر الضخم من المال اللازم لنجاح هذه المشروعات ، ومن ثم . . كانت الورطة الكبرى . .

ووجدت حكومات الاستعمار نفسها تدور فى حلقة مفرغة . . فهى فى أشد الحاجة إلى الدولارات لموازنة عجزها . وهى إذ تطلع إلى الحصول على هذه الدولارات ، تطلب مزيداً من الزيوت والدهنيات ، ومزيداً من البن والقصدير والمطاط وغيرها من المواد الخام من المستعمرات . . ولكى يتوفر لها الحصول على هذه المواد الخام ، فإنها تحتاج إلى تصدير رأس مال حتى يمكن تعبيد الطرق وإقامة السكك الحديدية ومنشآت الاستغلال وكل هذه بحاجة إلى دولارات . . وكأن هذه المشروعات العبقريّة التى وضعت

من أجل حل العجز الموجود قد رسمت على أساس وجود فائض كبير ينهض بها !
والحل الوحيد بطبيعة الحال ، هو أن تقدم أمريكا بالدولارات ، لاستثمارها

في هذه المشروعات الطويلة الأجل . . . وهنا يكمن خطر أعظم ؛ لأنه إذا تقدم رأس المال الأمريكي بالدولارات اللازمة ، فعني ذلك أن رأس المال الأمريكي هو الذي يجني الأرباح . وبالتالي ، تبقى المشكلة على ما كانت عليه . ! بل يزداد تأزمها ، وأخطارها . !

كذلك فإن هذه المشروعات الطامعة إلى حل ضائقة الاستعمار الاقتصادي عن طريق إثقال كاهل شعوب المستعمرات ومضاعفة استغلالها تواجه مصاعب طبيعية ، ليس في إمكان الاستعمار أن يتجاهلها ، وإن كان هو مسئولاً عنها . . . ذلك أنه كان من نتائج استغلاله السابق للبلاد ، وأبنائها ، أن أنهكت قواها ، في الأرض ، ومن عليها من معسدين . ولقد تعددت التقارير الطبية مبينة سوء الأحوال الصحية ، ومن بينها التقرير الذي قدمه دكتور نورثكوت Dr . c . Northcott إلى وزارة المستعمرات ، بشأن قدرة العمال الأفريقيين في سكك حديد كينيا وأوغندا . . فأشار إلى « سوء التغذية الحاد ، نتيجة للحربمان أثناء الطفولة ، وهي حالة يقول عنها « أنه قد لا يمكن علاجها » . وأن هناك كثيراً من الأدلة والشواهد على الانهيار المستمر في الأحوال المعيشية العامة للسكان ، وهبوط مستوياتها . .

ويقول لورد هايلي Haily في كتاب African Survey (١٩٣٨) ،

ص ١٢٥ :

« يرى الأستاذ كار - سوندرز Prof. Car - Saunders أن هناك بعض الأدلة على أن عدد الأفريقيين قد هبط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . . وأن من المستحيل في الوقت الراهن أن يقال ما إذا كانت أغلبية السكان تزايد أم لا . »

وعن سييرا ليون Sierra Leone يذكر تقرير رئيس الأطباء في « عرضه العام عن المعلومات الحالية عن التغذية الانسانية » ، في المنشرة الدورية الخامسة ، بفرى تاون Free - town عام ١٩٣٨ — ما يأتي :

« في القرن السابع عشر ، كان الأهالي في حالة صحية طيبة . وكانوا يعيشون على وجبات مزدوجة ، ومن الواضح أن غذاءهم الحيواني كان متوفراً . وفي أوائل ومنتصف القرن الثامن عشر ، يبدو أنهم كانوا لا يزالون يتمتعون بأحوال غذائية كافية .

وقد بحثت الوجبات الغذائية الحالية . . فدللت الشواهد على أنها غير متوازنة وإن المواد الكربوهيدراتية (النشوية) تغلب عليها . . وقد كان من نتيجة ذلك انتشار سوء التغذية والأمراض المختلفة . »

وعن باستولاند Basutoland ، ذكرت الوثيقة الحكومية رقم ٦٠٥١ ، المتضمنة ملخصاً للمعلومات الخاصة بحالة التغذية في الامبراطورية الاستعمارية . . ما يأتي :

« إن الحالة الجثمانية والصحية للأهالي من الباسوتو — طبقاً لملاحظات المقيمين منذ مدة طويلة — لم تعد كما كانت عليه . إن سوء التغذية يشاهد في كل قرية . . . وغدا التدهور المستمر للأحوال الجثمانية للأهالي موضوعاً يشغل الأذهان باستمرار . »

وقد بلغ التبجح بحاكم لامب Lamb في تنجانيقا أن يدافع عن عقوبة الجلد أمام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بقوله :

« إنها طريقة مناسبة للعقاب . . فإن السجن لا يعد نوعاً ملائماً ، حيث أن الأفريقيين يفضلون الحياة فيه على موتهم » !

وقد تكررت الإشارة في جميع التقارير التي وصفت « صلاحية العمال الأفريقيين » إلى العقوبات السكروود الناجمة عن سوء التغذية ، والضعف الجثاني ، وعدم القدرة على مقاومة الأمراض . ومع ذلك فلم يبدل أي اهتمام جدي قط بتحسين الصحة أو نشر التعليم ، فلم يبلغ نصيب الفرد من هذه الخدمات الاجتماعية أكثر من بنسات معدودة في نفس الوقت الذي يتمص فيه دماؤه ، وتبلغ أرباح شركات الاحتكار مستويات قياسية ، وتتدفق ملايين الجنيهات سنوياً على

أصحابها . . بل إن نصيب الفرد من التعليم في نيجيريا — وهي تعد من المستعمرات الأفريقية المتقدمة عن غيرها — لا يكاد يبلغ شلناً في العام ، وتكاد تكون الأغلبية العظمى من الأطفال مجرومة تماماً من التعليم . وكذلك لا يزيد نصيب الفرد من الخدمة الصحية عن هذا القدر ، فلا يوجد إلا طبيب واحد لكل ١٣٣.٠٠٠ نسمة في الوقت الذي يوجد فيه طبيب لكل ١٢٠٠ فرد في إنجلترا ذاتها .

كذلك فإن الآفات والأمراض تزيد كل عام من هجومها على قطعان الماشية والأبقار وأنواع الزراعات المختلفة ، بينما تقف مجهودات الخبراء الزراعية — الذين تطنطن الدعاية لهم — عاجزة عن المقاومة الفعالة . . وأقل ما يمكن أن يقال إن وسائل المقاومة غير ميسرة لهم . فالطاعون البقري ، والإجهاض المعدى وطفيليات التريبانوسوما لا يمكن أن يكافحها البكتريولوجيون وحدهم ، فإن الأراضي الجرداء المنهكة لا يمكن أن توفر المراعى الخصبة التي تستطيع أن تكفل البيئة الطيبة والغذاء للماشية والأبقار . كذلك فإن مرض الجدوع المنتفخة يقضى باستمرار على محصول السكاكو في أفريقيا الغربية . ولم يؤت برنامج قطع الجدوع أى نتائج مجدية ، فإن الأشجار تموت بمعدل ١٠ مليون شجرة كل عام . كذلك فإن مزارع القرنفل في زانزبار مهددة دائماً بمرض « الموت الفجائي » . إن عدم الاهتمام الجدى ، والرعاية الواجبة لمقاومة هذه الأمراض هي المسئولة أساساً عن عدم تنظيم هيئات البحث العلمى التى تشخص المرض ، وتقدر نتائجه ، وترسم سياسة كاملة للقضاء عليه ، وعلى أسبابه . . فلا تكاد وحدات البحث تعد أعداداً سريعاً — وناقصاً بطبيعة الحال — لمعالجة حالة أو بعض الحالات في مكان ما ، حتى تكون الجهات الأخرى أكثر حاجة إليها منها ! والحقيقة الناصعة وراء كل ذلك ، تلخص في أن سياسة الاستغلال التجارى — التى تهدف إلى الربح الوفير العاجل قبل كل شيء — هي المسئولة عن تدهور هذه

الأحوال .. ومثال ذلك ، أن هذه السياسة الاستغلالية البشعة للغابات الغنية بأفريقيا الغربية قد أفضت بها أن تصبح مناطق جرداء ، ففقدت تربتها غطاءها الذى لا تستطيع الاستغناء عنه كاملاً ، وكان أن انقلبت تلقائياً إلى مناطق للمستنقعات والأعشاب تمرح فيها ذباب التسي تسي الفاتك فلا يرجى لها أو للأحوال الزراعية عموماً فى أفريقيا الغربية إصلاح دون وضع برنامج ضخم يحتاج إلى نفقات باهظة للقيام به . ومثل هذه المقدمات والنتائج هى من عمل الاستعمار ، أما برامج الإصلاح فهو لا يسعها .. إن قوى الشعوب وبجهوداتها وحدها هى التى تستطيع أن تحرر بلادها من أسباب التأخر ، وتقيم دعائم النهضة والإنتاج — عندما تتحرر وتنطلق من عقالها .. قوية فتية ، قادرة على تحقيق المعجزات .

*

وكل هذه المتناقضات قد ظهرت واضحة جليلة عند البدء بتنفيذ الخطوات الأولى فى مشروع الفول السودانى بشرق أفريقيا .. وهو المشروع الذى طبلت له الدعاية البريطانية وأقامت الدنيا وأقعدتها . ولقد كانت التجربة قاسية مريرة حقاً ! ولهذا المشروع قصة ..

*

لقد رسمت خطوطه فى ربيع ١٩٤٦ . وقامت بإعداده شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company ، وهى فرع عملاق من غول اتحاد المنتجين (التراست) الأكبر يونيليفرز Unilevers ، أعظم وأخطر اتحاد استغلالي يكن له الأفريقيون جميعاً أعظم مشاعر الحقد والكراهية ، وذلك أنه يسيطر على أفريقيا الوسطى كلها ، ويمتص منها حياتها . وقد تقدمت الشركة بالمشروع بكل لطف إلى حكومة العمال ، ودعتها أن تتكفل بالإتفاق عليه . ولم تكذب الحكومة العمالية خيراً ، فقد سارعت ملهوفة إلى تبنيه . وأقامت له زفة كبرى علت فيها أبواق الدعاية الضخمة ، وتوجتها

بنشر كتابها الأبيض في نوفمبر ١٩٤٩ . ولم تكتف بذلك ، بل أنها قدرت جهود الشركة فعيّنتها للقيام نيابة عنها لتنفيذه في المرحلة الأولى إلى أن تتسلمه منها مؤسسة المواد الغذائية فيما وراء البحار .

✱

وجوهر المشروع ، هو إنشاء مزارع هائلة للقول السوداني تغطي مساحة قدرها ٣ وربع مليون هيكتار مقسمة إلى ١٠٧ وحدات تتألف كل وحدة منها من ٣٠٠٠٠ هيكتار ، موزعة جميعاً بين تنجانيقا وشمال روديسيا وكنيا ، ويعمل فيها ٣٠٠٠٠ عامل أفريقي ، لا يزيد أجر الواحد منهم عن مستوى الأجور في المستعمرات . ويقوم المشروع على أن تدفع الحكومة مبلغ ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيهها (أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات) كدفعة أولية ، تتلوها بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيهها كل عام .

✱

وهذا المشروع يعد مثالا كلاسيكياً فريداً لمشروعات تنمية المستعمرات . . . وقدم للرأي العام البريطاني على أنه مشروع « اشتراكي ، عظيم — أو كما يقول مستر ستراتشي » أنه مزيج عجيب وجدير بالإعجاب من أساليب ودوافع كل من الاستثمار الحر ، والاستثمار والتمويل الحكومي . .

✱

وقد حمل هذا المشروع من دواعي الإغراء ، ماعاون على خداع الشعب البريطاني الجائع . . فقد زعموا له ، أنه لن يقبل عام ١٩٥٠ ، حتى تكون بريطانيا قد غطت — نتيجة لهذا المشروع — نصف عجزها من الدهنيات (كالزيت والمسل الصناعات الخ ..) ، وتوفر فضلاً عن ذلك نحو عشرة ملايين من الجنيهات كل عام . .

.. غير أن التجربة العملية ، والواقع القاسي أثبتا زيف كل هذه الادعاءات . . فبدلاً من أن يشهد عام ١٩٤٩ زراعة نحو ٢٣٠٠٠٠٠

هيكتر ، وإنتاج نحو ٢٢٨٠٠٠ طناً من محصول الفول السوداني . كانت المساحة المزروعة فعلاً أقل من ٢٦٠٠٠ هيكتر (أو أقل من ٢ ٪ من التقدير الأصلي) ، ولم تزد المساحة الأخرى التي زرعت ذرة وعباد الشمس عن ٢٣٠٠٠ هيكتر . وكان محصول الفول السوداني ٢١٥٠ طناً (بدون قشر) ولم يزد محصول بذرة عباد الشمس عن ٨٠٠ طناً . وبدلاً من أن يتكلف اصلاح الهيكتر الواحد مبلغ ثلاثة جنيهات استرلينية وسبعة عشر شلناً وأربعة بنسات ، زادت التكاليف في العام الأول عن عشرة أضعاف هذا المبلغ ، ولم يمكن خفضه حتى عام ١٩٤٩ إلا إلى مبلغ يتراوح بين ١٤ - ١٥ جنهما . كذلك ، تبين من تقرير مؤسسة المواد الغذائية عن عام ١٩٤٩/٤٨ أن المبالغ التي أنفقت حتى مارس ١٩٤٩ بلغت ٢٣ مليوناً من الجنيهات (زاد إلى أكثر من ٢٩ مليوناً في أكتوبر من نفس العام) . وفي الوقت الذي قدرت قيمة الموجودات بمبلغ ١٤ مليوناً ، لم تزد قيمة المحصول عن ١٤٤٠٠٠٠ جنهما استرلينياً . وجاء في تقرير مراقبي الحسابات ، أنه « لم تفتح دفاتر منظمة ، للعملية — وفي عام ١٩٤٩ تقرر إنقاص هدف المشروع من ٣ وربع مليون هيكتر إلى ٦٠٠٠٠٠ ، ثم أُنقَصَ عام ١٩٥٠ إلى ٣١٠٠٠٠ . وفي عام ١٩٥١ تقرر وقف المشروع كلية بعد أن بلغت جملة الخسارة ٣٦٠٠٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية . . على أن تستمر مشروعات إنشاء الميناء البحري وخط السكة الحديد (بالرغم من أن المؤسسة ترى أن الحاجة لا تدعو إلى ذلك) .

ولكن من الواضح أن كل هذه النفقات الهائلة كانت تخدم الخطط الاستراتيجية للاستعمار البريطاني في إقامة قاعدة حربية في شرق أفريقيا ، لمؤازرة على إنشاء شبكة من السكك الحديدية ، والطرق والموانئ والمطارات . دون أن تفيد الشعوب الأفريقية أو البريطانية أى فائدة مادية .

وما يجدر ملاحظته ، أن جميع هذه المشاريع « لتنمية أفريقيا » أو الخاصة « بزوغ أمل جديد للسير بها في مدارج التقدم » أو عن « الخطة الاشتراكية لأفريقيا » . . . تتفق في ظاهرة أساسية واضحة ، وهي أنها تفعل الأفريقيين اغفالا تاماً ، بل وتعتمد تجاههم تجاهلاً كلياً بالنسبة لأي دور يمكن أن يقوموا به . . . اللهم إلا دور العبيد ، الذين يقدمون سواعدهم العاملة للاستغلال الاستعماري البشع . وبينما يخفى الاستعمار في آسيا وراء سياسة « نقل السلطات » الزائفة ، كما فعل في الهند وبقية بلاد آسيا الجنوبية ، فإن الإدارة الاستعمارية في أفريقيا تحتفظ بكل خصائصها الاستبدادية التحكيمية . أما دعاوى « الإصلاحات الدستورية » فليست سوى ستاراً مهلهلاً أشبه بورقة التين ، لا تقوى على إخفاء المضمون الاستبدادي للحكم الأجنبي في بلاد المستعمرات . إن الحاكم العام يتمتع بسلطات عليا لاحد لها ، وسلطانه لا يدانيه أحد ، بل هو فوق كل سلطان . ومجلسه التنفيذي ، ليس إلا هيئة استشارية تتكون من الإداريين الأوربيين ، وبعض الأعضاء المعينين . . . أما عن « مجلسه التشريعي » فحدث ولا حرج . . . فانه حتى في الأحوال التي تتميز بوجود أغلبية « غير رسمية » ، يتألف المجلس أساساً من الإداريين وبعض الأعضاء المعينين من ممثلي الأوربيين وقليل من رؤساء القبائل من أذناب الاستعمار ، وحفنة من الأفريقيين المنتخبين لا حول لهم ولا سلطان ، لم يكن انتخابهم إلا وفقاً لأحط أنواع الانتخاب ، وأدناه تعبيراً عن إرادة أبناء البلاد . ونحن إذا أخذنا تكوين المجلس التشريعي لساحل الذهب عام ١٩٤٩ مثلاً نجد أن عدد أعضائه يبلغ الثلاثين : خمسة منهم ممثلون للأقاليم وفقاً لنظام انتخابي لا يعطى الفرصة لأكثر من ٨ ٪ من أبناء البلاد في التمتع بحق التصويت . وفي تنجانيقا لا يوجد تصويت مطلقاً ، وكذلك كان الحال في أوغندا . وإذا اتجهنا إلى كينيا وجدنا ١٦٠٠٠ أوربي ينتخبون خمسة ممثلين — بجانب ١٦ عضو أوربي معينين

— في حين لا يمثل الملايين الأربعة من الأفريقيين أكثر من أربعة أعضاء .. كان تعيينهم وفقاً لاختيار الحاكم العام ١.

وقد عبر السير فيليب ميتشل حاكم كينيا عام ١٩٤٧ بكل صراحة عن النظرة المهيمنة التي ينظر بها الاستعماريون إلى حق الأفريقيين في أن يحكموا أنفسهم .. فقال :

« إنها أراضى بريطانية ... ان كينيا وأهلها ، بل وكل أهلها بريطانيون إلى الابد ... حقيقة ان هناك بعض الناس تملكهم افكار خيالية في خلق دولة افريقية تتمتع بحكم ذاتي داخل القارة ، ولكن هذا الاقتراح لا يعدو من الناحية العملية أن يكون أكثر جدية من قيام جمهورية موحدة من الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية . » ١

كذلك اضطر مستر كريتشى جونز وزير المستعمرات (في حكومة العمال) أن يعاود تأكيداته — على مضمّن — للبرلمان البريطاني في ٢٩ يولييه ١٩٤٩ أنه لا يدور أى بحث في مسألة إعطاء المستعمرات الإمبراطورية حق الحكم الذاتي .. « على الأقل لفترة طويلة مقبلة .. » حين يقول :

« لا أستطيع أن أرى في الأفق ، على الأقل لفترة طويلة مقبلة ، أى بادرة توحى بانتهاء عمل (إدارة المستعمرات) بسبب تحقيق الحكم الذاتي .. حتى يمكن الاستغناء عن هذه الإدارة . »

ولكن شعوب أفريقيا لن يقبلوا بأى حال هذا المستقبل المظلم ، ولن يرضخوا لحكم العبودية والاستغلال . وهنا يظهر في النهاية التناقض الحاسم لجميع المشروعات الاستعمارية الخاصة « بتنمية » أفريقيا . ولقد سجلت صحيفة الأيكو نوميست في ٢ يناير ١٩٤٧ تحت عنوان « استغلال المستعمرات » « الشكوك » السائدة بين شعوب المستعمرات حول المقاصد الحقيقية لهذه المؤسسات ، فكتبت :

«إن هذه الشكوك ناجمة أساساً من الأفكار التي بذل الكثيرون جهدهم في عرضها
إلى أن الأعوام الثلاثين وأوائل الأربعين ، حول ضرورة تقسيم أو توزيع اقتصاديات
المستعمرات ، حتى تمتنع عن أن تخصص في إنتاج نوع معين أو أكثر من المحاصيل
يقصد التصدير ، خشية أن تؤدي هذه السياسة إلى أن يصبح رخاء البلاد المستعمرة
معتددا اعتماداً كلياً على الأسواق العالمية . إن هذه المستعمرات — حيث يشرع
في تنفيذ برامج إنتاجية ضخمة — لتساءل عما إذا كانت المملكة المتحدة — من
اجل مصاحبتها ، ولحل مشكلتها الخاصة — تنوي أن تفرض عليهم سياسة التخصص
الزراعي سالفة الذكر .

لقد أصبح لكلمة «التصنيع» مغزى سياسياً عميقاً وخاصة في بعض البقاع في
أفريقيا .. ومع هذا ، وبالرغم من أن مبدأ الأخذ بمشروعات صناعية لم يستبعد
إطلاقاً ، فإن النواحي الزراعية هي الطابع الذي يغلب على نشاط مؤسسة تنمية
المستعمرات .

وبمعنى آخر ، أن الأفريقيين يخشون من التخصص الزراعي ، إذ يفضي
ذلك إلى اعتمادهم على الخارج ، وإلى تأصل نفوذ الاستعمار . وهم يتوجسون
ريبة أكثر من المشروعات الجديدة التي تنحو هذا المنحى في واقعها ، وأنهم
يتطلعون إلى الصناعة فيبدون بها دعائم اقتصادهم المتوثب ، بدلاً من
استمرار اعتمادهم على الزراعة التي تعجز زيادة دخلهم القومي زيادة محسوسة
تعاونهم على رفع مستواهم المعيشي .

كذلك بينت التيمس هذه المخاوف في عددها الصادر في ٢٤ مايو
سنة ١٩٤٩ ، إذ كتبت :

«إن النوايا الطيبة لبريطانيا .. أحرر شكوك فيه . إن هناك أزمة قاسية من
عدم الثقة ، ولا يمكن إحراز أي تقدم ، ما لم تحل هذه الأزمة .»

كذلك توصلت النشرة (رقم ٣ — عام ١٩٤٩) التي أصدرتها أبحاث
المستعمرات عن قدرة العمال الأفريقيين ، إلى نتائج مماثلة سجلتها في قولها :

«إن ثقة الأفريقيين بالأوروبيين تنهار .. وربما أخذ ذلك شكلاً تدريجياً ،

قد يعزى إلى تغير فى مشاعر الافريقى لم يهتم الاوروبى بأن يؤهل نفسه للائمة . أو تفهمه . ان المطامع الافريقية ، اقتصادية وسياسية وثقافية قد تقدمت خلال العشرين عاما الماضية ، ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا التغير قد لاقى أى تقدير ولا يوجد أى دليل على نية انتهاء سياسة مغايرة تقابل الموقف فى حالته الجديدة . ومما لا يمكن إنكاره ان الاضرابات تعان والاضطرابات تثار دون اى انذار . وان الحوف من حدوث اضرابات كان يشغل النفوس أثناء كتابة هذا التقرير .

ويدون نفس هذا التقرير رأى طبيب عاش أكثر من عشرين عاما ، متلات خلالها بتجاربه الكثيرة . . يقول :

« اننى كطبيب .. أستطيع أقول أن ضعف القدرة على الانتاج يرجع إلى عوامل نفسية أكثر منها عضلية . ولا ريب ان سوء التغذية والمرض يبعان دورهما الهام ، ولكن الانسان إذا جلس إلى هؤلاء العمال وحادثهم فى بيوتهم يحس لأول وهلة بالعجز الذى تفيض به نفوسهم ، وهو امر — اذا لم يواجه بأسلوب رشيد بقصد علاجه والتخفيف من أسبابه وآثاره ، فإنه ينطوى على تهديد خطير للسلم والأمن فى البلاد . »

•

. إن الثورة الأفريقية قد اندلعت شرارتها من أقصى القارة إلى أقصاها ، ولا توجد مناطق متخلقة ، لم يصلها اللهب . ان الاضراب الكبير الذى أعلن فى نيجيريا عام ١٩٤٥ ... والاضطرابات المشيرة التى شملت ساحل الذهب عام ١٩٤٨ — حيث أطلق البوليس نيرانه على المتظاهرين العزل فقتل ٣٩ وجرح ٢٣٧ ، (وفقا للبيانات الرسمية) ... وحركة الباتاكا Bataka فى أوغندا عام ١٩٤٩ — التى قوبلت بحكم الارهاب السافر ، فقبض على ألف (باعتراف وزارة المستعمرات) وقتل ٣٠٠ (وفقا لتقارير مرسلة من مناطق الحوادث) وحيث بلغت ضرب القسوة حدودا فاقت ما ذاقه المسيحيون فى عهد الطغيان والاضطهاد . وأن حركة ماو ماو فى كينيا ،

حيث قبض على الآلاف ، وقتل الآلاف ، وعزل الآلاف ، واستخدمت القنابل والطائرات لإبادة الآلاف .. ثم زحف الحركة النقابية العمالية ، وارتباطها بالاتحاد العالمي لنقابات العمال .. وظهور الحركات السياسية مؤذنة ببدء مرحلة التحرير الوطني .. وانتشار الوعي الديمقراطي — كل هذه الأحداث الهائلة خلقة بأن تزلزل قواعد الاستعمار ، وأن تبين الخطوط العريضة المشرقة لمستقبل أفريقيا . ان مبادئ الاشتراكية الحققة لتألق القلوب أملا في التحرير الوطني والاجتماعي ، وفي انهاء الاضطهاد العنصري واللوني . وفي فوز الشعوب الافريقية بثرواتها القومية .

إن الاستعمار لن يظفر ببناء قاعدته الأخيرة في أفريقيا . إن مستقبل أفريقيا ملك لشعوبها .

الفصل الحادى عشر

الامبراطورية تعنى الحرب

« مهما تكن الحرب مروعة ، فاننا نستترخصها
من أجل هدفنا السامى النبيل .. من أجل أن
ترفف ألوية التحالف الانجلو امريكى »
من خطبة جوزيف تشامبراين
١٣ مايو سنة ١٨٩٨

ليس تاريخ الاستعمار إلا سجلا للحرب .. حرب مستمرة مستمرة ،
لا تكاد تتمد ناراها إلا لتشتعل وتحرق . والحروب العالمية ليست إلا اختراعا
لعصر الاستعمار . أما حروب المستعمرات فانها مشبوبة الأوار على الدوام .
والتسلح لم تقف عجته ، بل أسرع في دورانها واندفعت في سباق مخيف .
أما قواعد الضرب الاستراتيجية بالقنابل ، وحوادث الحدود والاغارة
عليها فانها من قبيل التدريب اللازم لجيوش الاستعمار الحديثة . ! ان النظام
الاستعماري في ذاته نظام يقوم على الحرب المستمرة ؛ صريحة حينما ، وخفية
حينما آخر . كما أنه يقوم على الاحتلال العسكري للبلاد الأجنبية واخضاع
أهلها . وكما وصف كلوزويت Clousewit الحرب ، بأنها استمرار للمعارك
السياسية بشكل آخر .. فانه يمكن وصف سلام الاستعمار بأنه استمرار
للحرب بطريقة أخرى !

لقد بلغ التوتر الدولى ذروته القصوى في الفترة التي أعقبت الحرب
العالمية الأخيرة . لقد مضت سنوات عديدة منذ أن توقفت العمليات
الحربية ، ولما توقع بعد معاهدات الصلح بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى في

مفاوضاتها أو توقيعها) .. بل أن الاتفاقات الدولية التي وقعها الحلفاء أثناء الحرب في القرم ، وفي بوتسدام لعقد تحالف دولي ضد الفاشية — حين النصر — نبذتها دول الغرب بعد النصر ، وحل محلها تجمع عسكري جديد ، أساسه الكتلة الانجلو — أمريكية ، تجمع يعيد إلى الأذهان حلف المحور القديم الموجه ضد الشيوعية ، بين ألمانيا وإيطاليا واليابان. تلك الشركة البغيضة من قوى التوسع الاستعماري الرئيسية التي أخذت توجه جهودها للتدخل المباشر ، وإرسال قواتها العسكرية إلى جميع القارات ، محاولة بسط سلطانها على العالم بأسره . ان هذا التجمع العسكري الجديد من دول الكتلة الغربية ، أو الكتلة الانجلو — أمريكية ، الذي يسيطر عليه الاستعماريون الأمريكيون .. والذي ظهر إلى الوجود تحت أسماء نظرية ترومان ، وحلف بروكسل ، والاتحاد الغربي ، وحلف الأطلسي . وما تفرع عنه من اتفاقات عسكرية هنا وهناك .. ليس إلا تجمعاً موازياً لتجمع حلف الفاشية القديم .

ان هذه الكتلة الغربية ، أو ذلك التحالف العسكري لمعاهدة الأطلسي .. قد وصفها روادها القائمون عليها أنفسهم بأنها :

(١) « ديموقراطية » — أو هي اتحاد من الشعوب الديموقراطية من أجل الدفاع عن الديموقراطية .

(٢) « دفاعية » — أو هي تحالف عسكري بين الدول عقد لأغراض دفاعية بحتة لا يستهدف إلا العدوان .

(٣) « سلمية » — أو هي تحالف عسكري بين الشعوب المحبة للسلام ، للاحتفاظ بالسلام ، بعدما تبين فشل الأمم المتحدة في ذلك . فهل هي كذلك حقاً ؟ .. ان الحقائق لا تؤيد مثل هذه الادعاءات .

ان الكتلة الغربية ، أو حلف الأطلسي العسكري ليس في الواقع إلا كتلة الاستعمار . والحقيقة تبقى دائماً ناصعة — مهما داورها الزاعمون

ومهما استعملوا من عبارات منمقة مزوقة : تخلف عبارات « القيم الروحية الغربية » ، أو « المدنية المسيحية » .. تكمن الحقيقة برمتها : الاستعمار . ان الدول الاثنتي عشر التي وقعت حلف الاطلنطى ، ليست إلا مجموعة الدول الاستعمارية الكبرى ، وأتباعها من الدول التي تسير في فلكها . إنها كدول مفردة ، لا يزيد عدد سكانها جميعا عن أقل من سبع (١/٧) سكان العالم ، ومع ذلك فإنها تحكم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في ثلثي (٢/٣) سكان العالم .

*

وهذه الحروب التي تحرق نيرانها أجزاء كثيرة من العالم .. لا تشعلها إلا دول حلف الاطلنطى . بريطانيا تشعلها في الملايو ، وفرنسا تشعلها في فيتنام (الهند الصينية) وشمال أفريقيا ، وهولندا تشعلها في أندونيسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية تشعلها في الشرق الأقصى عن طريق معاونتها تشيانج كاي تشيك بالأسلحة والتأييد العسكرى ضد جيش التحرير الصينى ، ثم الابقاء على نظامه في فورموزا بعد هزيمته كنقطة وثوب ضد الصين الشعبية مستقبلا . كذلك أشعلتها عن طريق الغزو المباشر في كوريا باستخدام قواتها العسكرية هي وأتباعها من الدول الاستعمارية .. وكل من بريطانيا والولايات المتحدة عاونتا أتباع هتلر السابقين على إشعالها في اليونان ، فقدمتا الأسلحة والبعثات العسكرية إلى أعداء الديموقراطية .. كذلك أشعلتا النار في فلسطين .

جميع هذه الحروب تشن ضد حركات التحرير الوطنية ، وضد الديموقراطية . إنها ليست حروبا دفاعية : فعندما ترسل بريطانيا وفرنسا وهولنده وأمريكا قواتها ومدافعها ودباباتها وقاذفات قناباتها آلاف الأميال عبر البحار تنشر الخراب والدمار في بلاد تسكنها شعوب أخرى .. فلا يمكن أن توصف هذه الحروب بأنها دفاعية — بل لا يمكن أن توصف

إلا بأنها حروب عدوانية . ثم هي لا تشن من أجل الديموقراطية ، بل لاستمرار السيطرة الاستعمارية ، سواء في شكلها الدكتاتوري المباشر أو مخفية وراء الأذنان — مثل امبراطور فيتنام السابق ورئيسها الحالي وتشيانج كاي تشيك وسينجيان رى .. هي حروب تشن ضد كفاح الشعوب من أجل تحريرها الوطني ، ومن أجل الديموقراطية . . ان الاستعمار عدو للديموقراطية . ولا يمكن للثنين أن يجتمعا . ان النظام الاستعماري نظام عدواني ، ويرمى إلى اخضاع الأمم لسيطرته العسكرية .

*

وحرب الملايو — التي بدأتها حكومة العمال البريطانية ، أوضح مثال لهذه الحقيقة . وليس من شك في أن أحدا لا يستطيع أن يزعم أن أهالي الملايو يعدون حرايهم وزوارقهم ويتأهبون لاجتياز آلاف الأميال عبر المحيطات لكي يغزوا بريطانيا ، ويحرقوا بيوت أهاليها . ان مثل هذا الخاطر لا يمكن أن يدور قطعا بخلد أحد . ولكن الواقع الذي لا شك فيه ، والذي لا يحتاج إلى دليل ، هو أن القوات البريطانية ، والمدافع والدبابات وطائرات سبتيفاير والثفائف وغيرها .. (من الأسلحة التي صنعها العمال البريطانيون لحرب الفاشية) — بجانب قوات الجورخا وصيادي الرءوس البشرية المأجورة — تسافر وتشحن كل يوم على ظهر السفن البريطانية آلافا من الأميال عبر المحيطات .. ترسل لتدمر قرى الملايو وتحرق بيوت أهاليها . هذا التدمير ، وهذا الحريق يرويه مراسل صحيفة الأوبزرفر في عدد ١٩ سبتمبر عام ١٩٤٨ :

« لم تكن التوسلات أو الشفاعات لتجدي .. لقد أعطوا بضع دقائق قليلة لجمع ما يتدرون عليه .. واندلعت اقميران في الكوخ ، وامتد لهيبها في بطم بينما وقفت العائلة تشاهد الدمار يحرق بكل ما تملك ، يتحول إلى كومة من رماد .. لقد تكرّر ذلك خمس مرات : وفي واحدة منها ، أخذ طفل يصرخ بينما وقف

الآخرون وقد شعبت الوجوه حتى تحال الموت قد رسم عليها ظلاله الياقوتية الباردة . وفي نهاية الطاير ، وقفت امرأة عجوز ياب كوخها تنتظر ..

وفي داخل مجلس العموم ، كان وزير المستعمرات — عضو جماعة الفايان — يصف هذه الأهوال الانتقامية المروعة .. بأنها ليست سوى تدابير وقائية .

.. ليست هذه حرباً يخوضها الشعب البريطاني للدفاع الوطنى . إنها حرب استعمارية صريحة ، متوحشة ، عدوانية . ان شعب الملايو وحده هو الذى يخوضها دفاعاً عن الوطن ؛ وطنه هو ، لا الوطن البريطانى .

*

كذلك لا يستطيع أحد أن يزعم للديموقراطية وجوداً فى الملايو . هن دستور الملايو الاتحادى الذى أعلن عام ١٩٤٨ ، يتيح تأليف مجلس تشريعى ، مكون من خمسة وسبعين عضواً ، يعمل بصفة استشارية ، بجانب الحاكم العام الذى يتمتع بسلطات مطلقة . ولعلنا نتساءل : كم من هؤلاء الأعضاء يجيئ بهم ناخبون — أى ناخبين ، من أى نوع ولون — لا أحد . لا أحد على الاطلاق . فالمجلس مكون من ١٤ عضواً حكومياً و ١١ من أتباع السلاطين أو البريطانيين المقيمين فى البلاد ، بينما يختار الحاكم العام الخمسين عضواً الباقين . وماذا عن اتحادات العمال ؟ . لقد حارب حتى ألغى اتحاد نقابات العمال لعموم الملايو الذى يضم ثلاثمائة ألف عامل نظامى . كذلك ألغى الحزب الشيوعى ، وعصبة شباب الملايو الديموقراطية وحزب الملايو الوطنى . الخ وألقى القبض على الآلاف ، حتى بلغ الذين أودعوا معسكرات الاعتقال — دون أن توجه إليهم أى تهمة — سبعة آلاف مواطن ، واعتقل مائة وثلاث وثمانين من زعماء نقابات العمال . . وفقاً لبيانات الحكومة فى البرلمان

البريطاني في ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٨ .

... ليست الحرب إذن من أجل الديمقراطية .. إنما هي حرب من أجل تغليب الدكتاتورية الاستعمارية على الديمقراطية .

*

ومع ذلك يزعم بعض المسئولين الرسميين من الاستعماريين البريطانيين — تبريرا لأعمالهم الاجرامية ضد شعب الملايو — أن القوات التي تقود الكفاح الوطني في الملايو ليست سوى «عصابات» و «ارهابيين» . ونسى هؤلاء الاستعماريين البريطانيين ، أن هذه الأوصاف ذاتها هي التي كانت يطلقها الاحتلال الياباني على قوات المقاومة والتحرير الوطني . .. وأكثر من ذلك ، فإن حركة التحرير الوطني التي تقود الكفاح الحالي ، هي نفسها جيش شعب الملايو المناهض لليابانيين ، الذي قاد حرب البطولة الرائجة ضد الاحتلال الياباني ، لتخليص بلاده من كل آثار الاستعمار والفاشية . . في الوقت الذي فرت فيه القوات البريطانية ، بل في الوقت الذي قدم الاستعماريون البريطانيون البلاد لقمة سائغة للفاشين اليابانيين . وتعاونوا معهم إلى أقصى حدود التعاون .

وهذه الحقيقة التي تسود وجوه الاستعماريين الكالحة .. يسجلها التاريخ لشعب الملايو . . وقد اعترفت بها قيادة الحلفاء في جنوب شرق آسيا أثناء الحرب . . حين مجدها ، وأشاد بها لورد مونتباتن القائد الغام وأثنى عليها وعلى قادتها الذين اعترفت الحكومة البريطانية أيضا ببطولتهم الرائجة الخالدة ، فقلبتهم الأوسمة ، ودعتهم الى الاشتراك في «موكب النصر» في لندن بعد انتهاء الحرب . . ومع ذلك فإن هؤلاء القادة أنفسهم . هم الذين تطالب الحكومة البريطانية ذاتها برؤوسهم ، وتدفع ثمننا لمن يأتيها بهم !

إن جيش شعب الملايو الذي ناهض اليابانيين حتى النصر ، وتقلد أمور البلاد أسابيع عديدة ، حتى رجعت قوات بريطانيا ، لم يكن يعلم بلاده لقوات الاستعمار ، فلم يكن هناك بد من أن يقاتلها ، ويوض ثأنيه

معركة الحرية والديموقراطية (١) .

(١) ويعمد الاستعماريون أحيانا أخرى ، لتبرير أعمالهم الإجرامية في الملايو ، إلى وصف قوات المقاومة الوطنية بأنها «حفنة من الصينيين» وأن أهالي الملايو الحقيقيين لا يشتركون في هذا القتال . وأول ما يبنى عنه هذا الوصف المفرض الخاطيء ، هو تلك العقيدة الاستعمارية الرجعية : عتلية الفصل بين العناصر الوطنية على أساس اختلاف الجنس . ولطالما كانت هذه سياسة الإستعمار البريطانى في كل مكان وزمان . ومن المفهوم كذلك أن مثل هذا الإدعاء يقصد به تضليل الرأى العام خارج الملايو . ولكن الحقيقة التى لا يمكن إنكارها بظورها إحصاء ١٩٤٧ ، ومنه يتضح أن سكان الملايو (بما فيها سنغافورة) يتكونون من ثلاث جماعات رئيسية كما يلى : الصينيون ٣١٥ر٦٠٨ ٢ر٦٠٨ أو ٣ر٥٤٪ والملايون ٧٧٧ر٥١١ ٢ر٥١١ أو ٤٣ر٣٪ والهنود ٢٥٠ر٦٠٥ ٦٠٥ر٦٠٥ . فإذا كان الصينيون يمثلون أغلبية سكان البلاد ، فمن الطبعى أن يمثلوا أيضا أغلبية العناصر المناضلة ضد الاستعمار . وهكذا يرتد سهم المدعين إلى نحورهم . فضلا عن ذلك فإن الصينيين في أغلبهم عمال ، بينما الملايون مزارعون : ولما كانت الطبقة العاملة بوجه عام هى الطبقة التى تتركز فيها قوى الكناح الرئيسية ، وتمثل قاعدة الصراع فى الحركة الوطنية ضد السيطرة البريطانية ، كما كانت ضد السيطرة اليابانية ، فى حين أن المزارعين هم الحلفاء الطبيعيون للعمال ، وبقومون بالدور التكميلى الذى يتضمن المناصرة العامة وتقديم المعونة فى القتال ، من غذاء وتأيبد يتخذ مختلف الأشكال ، فليس من المستغرب إذن أن يؤلف الصينيون من أهل الملايو أغلبية عناصر الحركة الوطنية . على أن الصورة ليست كما يحاول الاستعماريون أن يقدمونها إلى الرأى العام . فإن التقارير الرسمية لرجال المخابرات البريطانية ، والتى جاء بها مالكولم ماكدونالد فى مايو ١٩٤٩ تعترف بأن الملايين يكونون ٢٥٪ من رجال «العصابات» . (اليمس ١٥ مايو ١٩٤٩) . كذلك ، فإن أول شخص حوكم بتهمة إحراز الاسلحة ، وأعدم ، كان من الملايين .. وكان أيضا ممن قاتلوا اليابانيين مع رجال القوات الجوية الملكية البريطانية . بل إن الدعاية البريطانية بالإستعمارية ذاتها داخل الملايو تدحض الدعاية البريطانية الإستعمارية خارج الملايو . . .

فإن المنشورات التى تلتقيها الطائرات البريطانية ، تشمل صور جيش لاويو وغيره من قادة الملايو ، وتهدد جميع أهل البلاد أن يلقوا نفس المصير إذا اشتركوا فى مقاومة الحكم البريطانى .. كما أن هذه المنشورات تطبع بلغة الملايين ، وليست باللغة الصينية مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك اشتراك الملايين فى المقاومة السرية ، وأنهم جميعاً ، من قادة ومزارعين يقفون صفاً واحداً مع مواطنيهم الصينيين فى ثورتهم الوطنية الكبرى .. من أجل الحرية والاستقلال والديموقراطية .

وحرب الملايو وحدها — وهي ليست أكثر من مستعمرة بريطانية صغيرة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين — قد كلفت بريطانيا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ نفقات عسكرية مباشرة قدرت بنحو عشرة ملايين من الجنيهات كل عام . كذلك ، كلفتها الكثير من أرواح أبنائها . وهي عبء كبير على قواتها العسكرية ، حتى أنها اضطرت أن ترسل جزءاً من حرسها الوطني للاشتراك في القتال بين الأدغال . . . وهي خطوة لم يسبق لها مثيل . وقد عدت الصحف إرسال كتية الحرس الثانية إلى الملايو صيف عام ١٩٤٨ عملاً خطيراً ، لأنه يعني إخراج الجزء الأكبر من قوات الاحتياطى الاستراتيجية المتحركة من البلاد .

ولكن ذلك لم يكن إلا البداية . * وانها لتمثل قطاعاً واحداً فقط من جبهة القتال التي تفتتحها السياسة الاستعمارية التي تسير عليها بريطانيا ، وتضطرها أن تشعلها في كل مكان . وقد كان إرسال هذه الكتيبة مدعاة لاهتمام الصحف البريطانية ، التي أشارت إلى المشاكل العسكرية الواسعة التي تواجه بريطانيا . . . ولعل هذا كان من بين أسباب اتخاذ قرار تركيز التعزيزات العسكرية في هونج كونج عام ١٩٤٩ . وفي ذلك كتبت صحيفة الصنداي تيمس في ٢٩ أغسطس ١٩٤٨ تقول :

« ان على الحكومة أن تدخل في حسابها التلاقل الناشبة في بورما والملايو والهند وفلسطين . إن صدور الأمر بإرسال كتية الحرس الثانية إلى الملايو يؤثر دون شك في موقف احتياطنا الاستراتيجي . . .

وليس من المعتقد أن روسيا تنجح إلى الحرب . . . ولكن لا شك أن خطط الحكومة لاتعتمد اعتماداً كلياً على مناويزات موسكو أو تتوقف على اتجاه السياسة الروسية بأي حال من الأحوال . إن علينا أن ننظر إلى الموقف نظرة أوسع . ان أعمالا عدوانية تجري في المشرق ، وهناك خطر يهدد امتدادها . .

إن فصائل الحرس والقوات المدرعة التي تأخذ طريقها الآن إلى الملايو تمثل آخر ما لدينا من قوات احتياطية استراتيجية متحركة . »

وخلاصة الموقف كما رسمها المراسل الحربى لصحيفة « ايفننج نيوز » فى
أول سبتمبر ١٩٤٨ هـ :

« إذا كان على بريطانيا أن تقوم ببعدها فى الملايو والشرق الأوسط وغيرها،
فان من الضرورى أن تزداد قوة الخدمة العسكرية ستة أشهر على الأقل ... بل
إن بعض رؤساء الجيش ... يتمنون لو زيدت فترة الخدمة العسكرية من سنة
إلى سنتين . »

وقد استجابت الحكومة إلى هذه الإثارة فعلا ، فزادت فترة الخدمة
العسكرية إلى ثمانية عشر شهراً .

#

هذى مقاصد سياسة الاستعمار والحرب فى المستعمرات واضحة أشد
الوضوح . أما ما تهول به الدعاية السكاحية الممجوجة الكاذبة عن « خطر
الشيوعية ، و « التهديد الروسى » ، فليست إلا للاستهلاك المحلى .. وانها لتعيد
إلى الأذهان صيحات هتلر المجنونة ، التى أراد بها تغطية حملاته العدوانية
قبل الحرب .. وهذه الدعايات يراد بها أيضاً تغطية برامج الحكومة البريطانية
للتسلح والاستعداد للحرب ، كما يراد بها تبرير عقد حلف الأطلسى العدوانى .
هذه الدعايات للشعب فقط ، للتخريب به . أما ما يدور بين الدوائر المطلعة
من المراسلين الحربيين المحترفين ، فإن أمثال هذه الادعاءات تخفى ، وتحل
محلها الحقيقة .. « ليس من المعتقد أن روسيا تخرج الى الحرب ، وان برنامج
الحكومة للتسلح « لا يتوقف على السياسة الروسية بأى حال من الأحوال ،
وأن مركز الاهتمام قد ساط على « بورما والملايو والهند وفلسطين » ،
و « الشرق » ، و « الشرق الأوسط وغيره » . إن الحديث عن « التهديد
« الروسى » ليس إلا ستاراً تخفى وراءه الاستعمارية الرجعية العدوانية .

#

ليس من شك في أن مقاصد العسكرية العدوانية للكتلة الاستعمارية الممثلة في حلف الأطلسي تتجه مباشرة في خطوطها النهائية ضد الاتحاد السوفيتي ، تماماً كما اتجهت مقاصد هتلر من قبل .. ذلك لأنه المعقل المركزي الحصين لمعسكر الديمقراطية والاشتراكية. ويظهر ذلك بكل جلاء في التصريحات والبيانات الاستراتيجية التي يدلي بها رجال السياسة الأمريكيين ، ودعاتها ، ورؤساؤها العسكريون ، بشكل يفوق كثير أماً تضعه كتاب هتلر الشهير «كفاحي» . ولكن تحقيق هذه المقاصد يتطلب توفر ظروف سياسية وعسكرية كثيرة . وقد تحطمت الخطط الاستراتيجية الذرية التي تعتمد على أن قنابل الذرة كفيلة وحدها بسحق الاتحاد السوفيتي ، وأنه يكفي من الناحية الاستراتيجية أن يشن هجوم ذري صاعق لكسب الحرب . لهذا عاد رجال العسكرية الأمريكية فأصبحوا يرون أن أول ما يجب توفره لتحقيق خططهم المستقبلية لشن حرب ضد الاتحاد السوفيتي ، هو وجود القواعد الاستراتيجية والسيطرة السياسية ، واعداد قوات أرضية في المناطق المحيطة بكتلة الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية .. وبمعنى أصح : اعداد قواعد استراتيجية في غرب أوروبا ، تكون ألمانيا مركزاً لها ، واعداد قواعد استراتيجية في آسيا الشرقية ، تكون اليابان مركزاً لها ، وكذلك اعداد قواعد استراتيجية في الشرق الأوسط ، تكون كل من تركيا وإيران نقطتها الأساسية . وقد اتجهت هذه الخطة بالفعل إلى إعداد هذه المناطق بصفة عاجلة لتكون مراكز تجمع هائلة تحتشد فيها القوات الهجومية الاستعمارية .. ولتكون في الوقت ذاته أعظم مراكز التوتر الدولي الحالي .. ففيها تلتقي مقاصد المعسكر الغربي العدوانية ضد الاتحاد السوفيتي مع مقاصده الاستعمارية ضد شعوب هذه المناطق .

والاستعدادات الحربية في أوروبا الغربية ليست سرّاً من الأسرار ، بل هي تنظم وتعلن إعلانياً ، وهي ترتبط بمنظمة حلف الأطلسي التي احتلت

قيادتها قصر فونتينبلو (قصر نابوليون قرب باريس) ، وتجرى إعادة تنظيم القوات الأوروبية ، وتدريبها ، وتجهيزها على النمط الأمريكى . كذلك تنشأ قواعد العمليات العسكرية الأمريكية فى الأراضى الأوروبية الغربية فى الوقت الذى يعاد فيه بناء ألمانيا الغربية كدولة رجعية شبه نازية . ومن ناحية أخرى ، فإن كل هذه الاستعدادات الحربية تجرى بشكل ثانوى بجانب عمليات التركيز الاقتصادى والسياسى الرئيسية ، الاحتفاظ بحكومات تابعة تخضع لتوجيهات السياسة الأمريكية ، وللقضاء على مقاومة الحركة العمالية والشعور الوطنى فى هذه البلاد . وما يذكر فى هذا الشأن ، أن تقرير لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى قد أوضح بكل جلاء ، أن الفقرات المتضمنة للاثامات العسكرية يمكن — إذا دعت الضرورة — أن تمتد لتشمل التدخل المسلح ضد الاضطرابات الداخلية ، أو الثورة .

أما فى آسيا الشرقية ، وفى الشرق الأوسط ، فإن ظروف الحرب واقعة بالفعل ، كما أن مشاريعها تأخذ أهمية واضحة حيث تبذل دول الاستعمار جهدها لتحقيق مطامعها ومقاصدها الاستعمارية والاستراتيجية .

غير أن الموقف فى الشرق الأوسط لم يثبت تماماً . وقد كان مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين الذى عقد صيف ١٩٤٩ انعكاساً يئساً لفشل الخطط السابقة نحو خلق كتلة تتكون من دول الجامعة العربية . ذلك أن عدم قدرتها العسكرية فضلاً عن عدم الاستقرار السياسى للنظم الرجعية التى كانت سائدة فيها حتى هذه الفترة ، وخاصة ما ظهر أثناء حربها ضد إسرائيل ، قد أثبتا عدم إمكان الاعتماد عليها . وقد ذكرت صحيفة « الايكونوميست » فى عددها الصادر فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ « أن الجامعة العربية التى كانت بريطانيا تعلق عليها الآمال الكبار .. قد انهارت » — واستطردت قائلة :

« وقد يكون من الحق أيضاً أن نعترف أن هذه النتيجة تعنى إفلاس السياسة

البريطانية ولانه ليدو أن صحيفة التوازن السياسى خلال السنوات الأربعة الماضية سير فى نهايتها نحو العجز الشديد . »

وانتهت الصحيفة إلى ضرورة انتهاج سياسة جديدة فى الشرق الأوسط تعتمد على المشاركة الانجلو — أمريكية فتقول :

« إن نقطة البداية الجديدة التى تتبعها المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط ، لا بد وأن تتجه نحو خلق تفاهم أنجلو — أمريكى . إن أحدا لم يحاول قط الوصوله إلى مثل هذا التفاهم منذ عام ١٩٤٥ . . . بل على العكس من ذلك ، فقد ساد شعور ضمنى يؤيد اخراج أمريكا من هذه المنطقة التى ظلت بريطانيا تسيطر عليها خلال السنوات الثمانين الماضية . ولا شك أن نتائج هذه السياسة لم تكن مجزية . انه المحاولة التى تجنبها بريطانيا عام ١٩٤٥ يجب أن تبذل اليوم . »

كذلك عبر أحد الدعاة الأمريكىين عن وجهة النظر هذه فيما يختص بمسائل الشرق الأوسط ، فقال إن الهدف يجب أن يتجه إلى بناء . . .

« . . . الموارد المشتركة من نفوذ وسلطة النظام البريطانى التاريخى مع القوة الأمريكية المتزايدة المعتمدة على امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة إنه الحقيقة المجردة فى الظروف الراهنة ، هى أن النظام البريطانى والموارد الأمريكية يكونان شيئاً أشبه بالتوأم — السيامى بالنسبة . لتوزيع القوى فى البحر الأبيض المتوسط . ولا سبيل أن يعمل النظام البريطانى بنجاح إلا بالتعاون مع الموارد الأمريكية ، كذلك فان السياسة الأمريكية لا تستطيع أن توظف مواردها بنجاح إلا بالتعاون مع النظام البريطانى . . .

إن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا يتفقان على أن هناك ضرورة عملية . . . لحصار الاتحاد السوفيتى ومنعه من المشاركة المباشرة فى شؤون البحر الأبيض المتوسط العامة . »

هذا الرجل الأمريكى هو وليام رايتزل ، وهذه الآراء هى ما أعلنها فى كتابه « البحر الأبيض المتوسط : دورة فى سياسة أمريكا الخارجية - الذى صدر فى نيويورك عام ١٩٤٨ .

ومع الضعف المستمر الذى يحقق بالنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط، يزحف النفوذ الأمريكى .. غير أن كليهما يتحدان ضد الاتحاد السوفيتى ، وضد الحركات الشعبية الصاعدة من أجل التحرر الوطنى والديموقراطية . وهذا التراجع الجزئى للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط يسير موازياً للسياسة البريطانية الجديدة فى أفريقيا ، سياسة التركيز الاستراتيجى التى تسير جنباً إلى جنب مع التركيز الاقتصادى الذى سبق بحثه فى الفصول السابقة . وقد أوضحت صحيفة الديلى ميل هذه الحقيقة ، أو هذا الاتجاه ، فسلطت عليه الأضواء حين عرضت لزيارة الفيلد مارشال مونتجومرى لأفريقيا فى خريف ١٩٤٦ إذ كتبت تقول :

« إن قرار الحكومة البريطانية الخروج من فلسطين ، واتصال بورما عن الكومنولث، واضاف الروابط مع المند ، وعدم استقراره موقف بريطانيا فى مصر ، قد عجل برسم خطط النظام الدفاعى الجديد للكومنولث ... إن كينيا قد غدت المركز الجديد للدفاع الكومنولث ، وأصبح جنوب أفريقيا ترسانته . »

كذلك كتبت صحيفة الديلى اكسپريس فى نفس الوقت :

« انه من المنتظر فى هذا العصر الذى أن تصبح أفريقيا الشرقية مركز التدريب الرئيسى للجيش البريطانى ، بجانب كونها قاعدة امداد أصلية فى النظام الجديد للدفاع عن الامبراطورية . »

وأخذت الأموال تتدفق بلا حساب لانشاء قواعد عسكرية واسعة النطاق فى كينيا ونيجيريا ، كما تنشأ القواعد البحرية فى كل من طبرق ودرنة وبنى غازى ومومبسا وسيمونز تاون . وتطلع الأمل إلى سكان المستعمرات ليشدوا الثغرة الواسعة فى الرجال ، وليضحوا بأنفسهم من أجل الالتزامات العسكرية الضخمة .. فى سبيل الامبراطورية . ! فقال لورد ترينشارد فى مجلس اللوردات فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ :

« إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة النظر الخاصة بجيش المستقبل ، فالتأنيد أننا نفتقر إلى الرجال بدرجة هائلة ، ولكن يمكن العثور على عدد كبير منهم في المستعمرات . إتنا نستطيع أن نجهز نحو مليون رجل من المستعمرات في غضون عامين أو ثلاثة أعوام . »

ولكن يبدو أن صاحبنا هذا كان كثير التفاؤل . . فإن وكيل وزارة المستعمرات مثلاً أشار في هذا الصدد إلى الصعوبة التي تعترض مثل هذا « الاستهلاك » المرغوب للقوة البشرية . . نتيجة للمرض ، وسوء التغذية ، وضعف الحيوية المنتشر بين السكان الأفريقيين .

ولكنها آسيا الشرقية التي تمثل اليوم — على أى حال — المركز الرئيسى الملتهم . . حيث يدور الصراع بين الاستعمار والديموقراطية . . فهي بمثابة القرن الذى تشتعل فيه نيران الحرب ، وحيث تعد الخطط لابقائها مشتعلة باستمرار .

الفصل الثاني عشر

تمشيد وعا الحرب الاستعمارية

« صرح أحد كبار القادة العسكريين الأمريكيين، منذ وقت غير بعيد : أنه إذا اضطرت نيران الحرب ، فإنه بالرغم من احتمال تدمير لندن وأكثر أطماع بريطانيا تدميرا سريعا ، ستظل بريطانيا تتفعا كعامل ضخمة للطائرات، وستظل القاذفات الأمريكية قادرة على استخدام المطارات الرائعة التي بناها الأمريكيون في ايت انجيا » .
« نيوسبيسمان آند نيشان » في ٢٧ مارس ١٩٤٨

إن التبعات العسكرية عبر البحار التي تلقها السياسة الاستعمارية على عاتق بريطانيا من الضخامة بحيث يمكن تبينها لأول وهلة بالنظر إلى الجدول التالي الذي اعتمد على المصادر الرسمية :

القواعد العسكرية البريطانية عبر البحار عام ١٩٥٠
(باستثناء ألمانيا)

طرابلس	جبل طارق	عدن
العقبة (شرق الأردن)	جايكا	برمودا
اليونان	الملايو	هندوراس البريطانية
التما	مالطة	قبرص
تريستا	« نغافورة »	رقة
	الصومال	مصر (قنال السويس)
	السودان	شرق أفريقيا

القواعد الجوية البريطانية عبر البحار عام ١٩٥٠

سبلان	قبرص	جبل طارق
-------	------	----------

المراق	الصومال	ألمانيا
الجزيرة العربية (الخليج الفارسي)	ردويسيا الجنوبية	عدن
مالطة	هونج كونج	السودان
شرق الأردن	شمال أفريقيا	الملايو
شرق أفريقيا	(بما في ذلك مصر)	النمسا
سنغافورة	باكستان	

وكل هذه تبعات روتينية ، ألقاها الاستعمار على كاهل شعبه وجعل لها شكلا مألوفا استقر بها في أذهان أهله .. ثم هو يزيدها بما يرسله من حملات خاصة إلى الملايو أو هونج كونج أو غيرها بين الحين والحين ، وكلما تعرضت مصالحه الاستعمارية لهجوم الأحرار من أبناء المستعمرات .

ولكن هذه السياسة التي تجرى على الاحتفاظ بالامبراطورية إنما تحمل في طياتها الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية ما دامت هذه الأخيرة تقبض على ستراتيكية البحر والجو بتفوقها الكبير ، وما دامت بريطانيا لا تستطيع أن توالى سيطرتها على مستعمراتها إلا باذنها وتحت رقابتها . وهذا هو مفتاح سياسة بريطانيا الخارجية ، الاستعمار هو الذي يضطر السياسة المحافظة — العالمية إلى الازعان والتسليم للولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن للاستعمار الأمريكي هو الآخر خطته الذي لا تلعب فيها بريطانيا سوى دور التابع الذي لا يخضع فحسب ، بل والذي يدفع الثمن الفادح لقاء تمتعه بهذه التبعية . وهذه الخطط أو ضحتها تماما الوثائق الرسمية والتصريحات المختلفة التي أدلى بها القادة الأمريكيون والرؤساء العسكريون والبحريون والجويون ، وغيرهم من الوزراء . ومن ذلك بيان الجنرال برادلي رئيس هيئة أركان الولايات المتحدة والمسئول عن التدابير المشتركة بحلف الأطلنطي ، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في ٢٩ يولييه ١٩٤٩ — قال يشرح نظريته في ستراتيكية حلف الأطلنطي :

« أن ستراتييجيتهم تعتمد على خمسة عوامل :

أولاً : تكون الولايات المتحدة مسئولة عن القذف الستراتيجي (الضرب المنظم بالقنابل) . وتمثل على القاء القنابل الذرية » أول مستلزمات الدفاع المشترك .

ثانياً : ستقوم بحرية الولايات المتحدة والقوات البحرية الغربية بالعمليات الحربية الأساسية ، بينما تحتفظ البلاد الأخرى بموانئها ودفاعها الساحلي .

ثالثاً : تترك هيئة أركان الحرب المشتركة أن القاعدة الصلبة للقوات الأرضية الأساسية تتألف من القوات الأوروبية ، تعاونها الأمم الأخرى عند تعبئتها .

رابعاً : تتحمل بريطانيا وفرنسا والبلاد الغربية أكبر قدر من المسؤولية عند أي هجوم محدد ، وفي الدفاع الجوي وقذف القنابل . أو تحتفظ الولايات المتحدة بقوة جوية تكتيكية لمساعدة قواتها الأرضية والبحرية والدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية .

خامساً : تقدر الأمم الأخرى ، بقدر قربها أو بعدها عن المسرح للمعركة مقدار تقوم به من واجبات خاصة » .

كل هذا من الواضح . يمكن الولايات المتحدة تقوم بالقذف الستراتيجي باستخدام القنبلة الذرية ، وبريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية الغربية تقدم « القاعدة الصلبة للقوات الأرضية » . أما قوات الولايات المتحدة لجوية التكتيكية فإنها تستخدم فقط « للمساعدة الأرضية والبحرية والدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية » . . أي دون الدفاع عن أوروبا .

وهذه هي نفس النظرية التي وجدت تعبيراً مثالياً كلاسيكياً في تصريح كلارنس كانون رئيس لجنة التقديرات بمجلس النواب الأمريكي ، في أبريل ١٩٤٩ :

« إن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتجهيز جنود الأمم الأخرى . وأن تدعها ترسل أبناءها إلى الجحيم حتى لا تضطر إلى إرسال أولادنا . هذا هو ما تعنيه القنبلة الذرية لنا » .

وهكذا . فإن على بريطانيا — وقتاً للسياسة الاستراتيجية الأمريكية ، التي وافق عليها كل من مستر تشرشل وحكومة العمال — أن تقوم بالآتي :

(١) أن تقدم قاعدة القنبلة الذرية لحمة الهجوم الذرى الأمريكى ضد بلاد الاشتراكية فى أوروبا ، وأن تصبح هى نفسها طبقاً لذلك الهدف الاساسى فى حالة الحرب .

(٢) أن تقدم حشداً هائلا من القوات الارضية لاستخدامها فى أوروبا . والاثـر الاول العاجل لهذه السياسة هو أن على بريطانيا ، إلى جانب التبعات العسكرية الحالية الهائلة التى تلقىها عليها سياستها الامبراطورية ، فضلا عن الحروب الاستعمارية التى تخوضها بالفعل ، أن تتحمل أيضاً عبئاً جديداً ، فعليها أن تعد جيشاً أرضياً قارياً وأن تصبح رغباءها قوة أرضية فى القارة الاوربية . - وهو ما تصفه صحيفة «الابزرفر» فى عددها الصادر فى ٦ مارس ١٩٤٩ =

« إنها ثورة فى سياستنا الخارجية ، ولا ريب أنه سيتبعها ثورة فى سياستنا الدفاعية . إنها ستحولنا من دولة بحرية « احتياطية » إلى دولة قارية (بحرية) . « تقع فى خط النار الأول » . . .

وسيكون على قوات بريطانيا الأرضية أن تأخذ دوراً رئيسياً ، أولمله الدور الرئيسى فى متابـلة الضربة الأولى وطالما لا يوجد جيش متعالف كبير فى القارة الأوربية ، فانه لا يمكن الدفاع عن أوروبا الغربية بحالتها الراهنة . . .

« إن ما يتطـابه مركزنا الحالـى ليس ٢٠٠٠ر٠٠٠ من القوات النظامية تقوم بتدريب ٢٠٠ر٠٠٠ من قوات الاحتياطى بالداخل : بل ٤٠٠ر٠٠٠ من القوات النظامية تقف على استعداد للدفاع عن الراين » .

ولقد قال نابوليون منذ قديم ، أن بريطانيا لا يمكنها على الإطلاق أن تغزو دولة برية ، فاذا حاولت ذلك ، فان هذا التغيير سوف يكون بمثابة علامة النهاية : نهايتها . ولقد ساق هذا القول أيام قوة بريطانيا ومجدها الصاعد . ! والآن بقى لحكام بريطانيا الحاليين أن يقوموا بهذه المحاولة فى أيام انهيارها الرأسمالى ، وإفلاسها الإقتصادى ، وفقرها وحاجتها الملحة إلى قوتها العاملة .

إنه أمر لا يمكن النهوض به . إن عاماً واحداً من الخدمة العسكرية تقدم

٢٠٠.٠٠٠ ، وثمانية عشر شهراً تقدم ٣٠٠.٠٠٠ . فالاحتفاظ بالارقام الحالية التي تزيد عن ثلاثة أرباع المليون يتطلب عبثاً ضخماً من التعبئة النظامية والخدمة العسكرية الطويلة الامد . وعبثاً تدق الطبول .. فإن الهدف لا يمكن تحقيقه . إن الشعب البريطاني يناهض بكل قواه أى اتجاه نحو هذا السبيل ، ونحو تلك السياسات الحالية .

إن الإمتصاص الحالى لثمانمائة مليون من الجزيئات للاتفاق على القوات المسلحة ، وسحب مليون ونصف من القوة العاملة من أجل القوات المسلحة وتكوينها ، يحمل الاقتصاد البريطانى الضعيف عبثاً إضافياً لا يقدر عليه . إن الصَّرف على التبعات العسكرية عبر البحار هو العامل الرئيسى فى صجز ميزان المدفوعات .

إن استراتيجية القنبلة الذرية تنتهى بريطانيا إلى الدمار . . إلى أن تصبح : « مستهلكة » على حد التعبير « الرقيق » الذى تستخدمه وثائق الاستراتيجية الأمريكية . ١

إن دور بريطانيا ومصيرها فى خطة الحرب الأمريكية قد حدد بدقة كاملة فى مذكرة إدارة بحرية الولايات المتحدة ، التى أوردتها الأستاذ بلا كيت فى كتابه «التأثير العسكرية والسياسية للطاقة الذرية» (١٩٤٨) — (ص ٧٥/٧٦) يقول :

« إن الأمر الهام الذى يجب توفره للوصول إلى الهدف ، إنما يتلخص فى وجود قاعدة قريبة نسبياً من هذا الهدف — وعلى وجه التحديد يجب أن تقع فى نطاق خسارة ميل . وفى ظروف الحرب التى يمتلك فيها العدو المحتمل القنابل الذرية فإن الأهمية التى تعلق على منع العدو من استخدام قواعد قرب شواطئنا أو حرمانه منها مع إمكان الحصول والاحتفاظ بقواعد قرب أراضيه هو ، تظل كما كانت ذات خطر عظيم . والمنطق الذى يؤيد هذا الافتراض يستمد جذوره من خصائص حاملات القنابل الذرية التى تعرف اليوم أو يمكن تقديرها ... كذلك فإن انقاعدة الأمامية ، إذا حسن اختيار مكانها، تصبح ذات قيمة هائلة بالنسبة للدفاع كتدمير

وقائى آخر ضد قاذفات القنابل بعيدة المدى . ذلك أن مثل هذه القواعد توفر وسائل للحماية الأمامية ، والأعاقة التي تزيد كثيرا من صعوبات تغلغل القاذفات لمهاجمة صوب المناطق الجنوبية بالداخل . وقد تعرض هذه القواعد ذاتها لهجوم ذرى . ولكن طالما كانت في مكانها هذا ، فانه ليس من المحتمل اجتيازها . وفي هذا المجال يمكن تشبيه هذه القاعدة الأمامية بقطع الجنود إذ تصطف أمام الملك في رقعة الشطرنج : ضعاف لا حول لهم كأفراد ، ولكنهم مع ذلك يقنون الملك آمنا مطمئنا طالما ثبتوا أمامه في أماكنهم ، وظل هو صامدا من ورائهم » .

و « الملك » هنا هو وال ستريت أودى إلى المال في أمريكا . أما بريطانيا فهي ذلك « الجندي الامامى » . وهكذا يكون المجد الذي تغدقه عليها استراتيجية الحرب الإستعمارية ، وهكذا يكون الغار الذي تشكل به هامتها . ١

الفصل الثالث عشر

الاستعمار العُمّالي

« وكما أن الشمس سوف تفرق في الغد ،
فان الوقت الذي يدعى فيه حزب العمال لينقذ
الامبراطورية البريطانية من التحلل الذي يهددها
آت لا ريب فيه » .

سير آرثر زيمرمان — الديلي هيرالد في ٣
ديسمبر ١٩٢٤ .

في عام ١٩٠٠ ، ظهر كتاب بعنوان « الفايانية والامبراطورية » ،
Fabianism and Empire ، كان بمثابة الدستور الأول لما عرف بعد ذلك
باسم استعمار الفايان . والنظرية التي يدعو إليها يوضحها البيان التالي :

« إن المشكلة التي تواجهنا هي كيف ينظم العالم على أيدي دول كبرى ذات
بإع دولي فعلي ، بلغت درجة من التقدم الصناعي والسياسي الداخلي تفوق كثيراً
الحالة البدائية من الاقتصاد السياسي التي كان عليها مؤسسو الولايات المتحدة وعصبة
مناهضي قانون القمح . إن تقسيم الجزء الأكبر من العالم بين مثل هذه الدول ،
هو في الحقيقة التي يجب مجابتهها ، سواء أكانت مشار تأييد أو تنديد ، قد أصبح
مسألة زمن . فاذا كان على بريطانيا أن تغدو مركزاً ونواة لإحدى هذه الدول
الكبرى في المستقبل ، أو أن تنبذها مستعمراتها وتطرحها أقاليمها ، وتضمحل
إلى حالتها القديمة فلا تزيد عن أن تكون جزيرة صغيرة منعزلة .. فان ذلك كله
سوف يتوقف على قدرتها في حكم الامبراطورية على وجه العموم » .

وقد أثار هـ ا التبنّي الصريح للاستعمار من الهيئة التي تدعى « الاشتراكية ،
ثورة هائلة و زيجرة عالية من السخط بين أوساط الحركة العمالية في ذلك
الوقت . واستقال رامزي ماكدونالد (وهو الذي اشتهر بعد ذلك بعنف

التدابير التي اتخذتها حكومته ضد الحركات الوطنية في الهند وبنورما والعراق من جمعية الفايان احتجاجاً على هذه النظرية . ومع ذلك ، فإن الفايانية في الحقيقة ، وكما هي في أكثر أعمالها لم تفعل أكثر من صياغة آرائها والتعبير عن منطق سياسة الارستوقراطية العمالية والمجموعات المأجورة المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية الحاكمة في الظروف الجديدة التي تحيط بعصر الاستعمار . تعبيراً واضحاً خلا من الخجل والحياء .

وقد سبق أن بين ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر أن المفتاح الذي يكشف حقيقة الحركة العمالية البريطانية وطبيعتها الخاصة إنما يكمن في ارتباطها بالاحتكار العالمي والاحتكار الاستعماري للرأسمالية البريطانية . وقد أوضحنا كيف تملك الفساد ، أقلية صغيرة ممتازة ، من الطبقة العاملة وقيادتها بسبب مشاركتها مساوية احتكار بريطانيا العالمي ، وكيف أن ذلك كان الأساس الاقتصادي لسياسة «العمال / الأحرار» في التحالف مع الرأسمالية ومعارضة الاشتراكية ، مما دعا انجلز أن يشير إلى حزب العمال البريطاني باسم «حزب العمال البورجوازي» .^١ وقد خاض رواد الاشتراكية الأوائل من أمثال توم مان Tom Mann وكير هاردي Keir Hardie معارك مريرة ضد هذا التسليم للسياسة الرأسمالية والتحالف معها ، فما وهنت عزائمهم ولا تراخت ارادتهم بالرغم مما لاقوه من عنيت القيادة ومعارضتها العنيفة ثم من أساليبها الوضيعة الرخيصة .. لهذا استحوطت هذه القيادة اسم قيادة «العمال / الأحرار» — دون اسم «العمال» ، فحسب ، بسبب ترددها وانحيازها إلى الرأسمالية (حيث كان حزب الأحرار البريطاني يمثل البورجوازية) — وهذا العنت وتلك المعارضة إنما هي مثل ما يلقاه الشيوعيون اليوم في بريطانيا في معركتهم الماثلة مع زعماء الاستعمار العمالي .

« ولم يشن ماركس أو انجلز ليشهدا تلك المرحلة الاستعمارية من الرأسمالية العالمية التي لم تبدأ قبل أعوام ١٨٩٨ — ١٩٠٠ . ولكن الصفة الخاصة

لانجلترا قد أوضحت منذ أواسط القرن التاسع عشر علامتين على الأقل من علامات الاستعمار غير العادية هما : (١) المستعمرات الشاسعة (٢) ربح احتكاري (يرجع إلى حالة الاحتكار في الأسواق العالمية) .
وفي كلتي الحالتين كانت إنجلترا مثلاً استثنائياً بين البلاد الرأسمالية ؛ ولكن ماركس وإنجلز حللا ذلك الاستثناء ، مبنين بوضوح وعلى وجه التحديد علاقتها بانتصار الانتهازية (المؤقت) في الحركة العمالية الانجليزية .
« من كتاب لينين عن الاستعمار والانشقاق في الحركة الاشتراكية » .

وقد تابع لينين وستالين هذا التحليل ذاته في القرن العشرين ، وأوليا اهتماماً خاصاً بالخصائص الذاتية للحركة العمالية في بريطانيا ، وأوضحا كيف أن حركة « الإصلاح العمالي القديم » قد تحولت في عصر الاستعمار إلى « الاستعمار العمالي » - أو التحالف الصريح بين « الإصلاح » و « الاستعمار » .
(الإصلاحيون يسيرون ويحاولون علاج المظاهر الفاسدة للنظام مع بقاء جذوره الحقيقية)

وقد استطرد لينين في كتابه السابق يقول :

« هناك في بعض النواحي اتجاه لدى البورجوازية والانتهازيين إلى تحويل حفنة من أغني الأمم وأكثرها امتيازاً إلى طفيليات « خالدة » تعيش عالة على جسم البقية الباقية من الإنسانية ، « يكلها الفار » باستغلال الزوج والهندوس وغيرهم ، بابقائهم خاضعين لها بمساعدة العسكرية الحديثة ووسائلها الفائقة في التدمير . كذلك ، فإن هناك من الناحية الأخرى اتجاهها لدى الكتل التي يزداد الضغط عليها عما سبق ، والتي تتحمل مغارم سوء الطالع الناتجة عن الحروب الاستعمارية ، في أن تنفض عن كاهلها هذه العبودية وتنفض على البورجوازية ولسوف يتطور تاريخ الحركة العمالية من الآن فصاعداً وفقاً لتطور الصراع بين هذين الاتجاهين : ذلك أن الاتجاه الأول ليس اتجاهها عارضا ، إنما هو « مؤسس » على الاقتصاديات . ولقد ضمنت البورجوازية لنفسها « احزاباً عمالية بورجوازية » ، من بين الانتهازيين الاشتراكيين في جميع البلاد . . .
والأمر الجدير بالاهتمام هو أن الانحياز الاقتصادي من طبقة العمال الارستوقراطية صوب البورجوازية قد نضج ليصبح حقيقة واقعة . وهذه الحقيقة الاقتصادية

وذلك التغير في العلاقات بين الطبقات سوف يجد تغييراً سياسياً في شكل أو آخر دون أن يلقى « صعوبة » كبرى .

ومن هذا الأساس الاقتصادي الذي سبقت الإشارة إليه ، فإن المؤسسات السياسية الرأسمالية الحديثة — الصحافة ، البرلمان ، النقابات ، المؤتمرات الخ — قد خلقت للصفوة « المتعبرة » والمصالحين ، والوطنيين من الموظفين والعمال مزايا سياسية تقابل المزايا الاقتصادية .

وفي تلك المناسبات الوزارية السهلة المفرجة أو لجان صناعات الحرب ، وفي البرلمان أو البعثات المختلفة ، وفي هيئات تحرير الصحف « المتعبرة » والتي « تصدر وتحرر وفقاً للقانون » أو في مجالس إدارات النقابات البورجوازية « التي تعمل وفقاً للقانون » .. في كل هذه المؤسسات تجد البورجوازية الاستعمارية من الوسائل ما يجذب ممثلي « أحزاب العمال البورجوازية » ، وتندق عليهم جزيل العطايا .

ولقد كتب لينين ذلك قبل أن تخلق «السيوبر اريستوقراطية» . أو ما فوق الاريستوقراطية الجديدة التي ابتدعتها الحركة العمالية لتخدم مصالح المحافظين وكبار الإحتكاريين في مجالس إدارات الصناعات « المؤتممة » ومشاريع التنمية الاستعمارية .. الخ ، لقاء مستوى من المرتبات والمهايا يعادل مستوى مديري الشركات الكبرى . وهكذا تدير الحركة العمالية في بريطانيا بالنظام الذي وصفه لينين إلى درجة لم يكن أحد يحلم به في أيامه .

إن جميع كتابات الإصلاح ، أو ما يطلق عليه « مدرسة الاشتراكية البريطانية » أو « الاشتراكية المتطورة » ، أو « الاشتراكية الديموقراطية » — إنما تعتمد بغير استثناء على افتراض دائم هو : الامبراطورية . وكل هذا المورد الذي يمتص من المستعمرات عبر البحار يؤخذ أمراً مسلماً به . ولا ينظر إلى المشكلة إلا باعتبارها مشكلة « توزيع » . وكما أعلن تشرشل وقت أن كان وزيراً للخزينة — بكل صراحة — أن الخدمات الاجتماعية يجب أن تعتمد على دخل استثمارات ما وراء البحار ، فإن الإصلاحيين.

يفترضون نفس الأساس الدائم من أجل خدماتهم الاجتماعية ، ويعلمون أن هذا الدخل إنما يعد أساساً « لرعاية الدولة » . وعندما يتضح عجز بريطانيا في ميزان المدفوعات أو عدم دوام هذا الأساس ، فإن الإصلاحيين الذين يحدون أنفسهم في مأزق من اليأس والإفلاس يهرعون يائسين إلى نفس إجراءات الطوارئ التي يتعارف عليها الرأسماليون في أوقات المحن والازمات ، يمحرونها على حساب العمال ، كما يوجهون جهودهم المحمومة نحو إعادة إنشاء أسس الدخولات والاستثمارات الإمبراطورية من المستعمرات . هذا هو تاريخ حكومة العمال الثالثة ، كما يبدو في قوقته — مثال كامل لإفلاس الاستعمار العمالي .

واليوم ، وفي هذا العهد الذي يتأزم فيه النظام الاستعماري ، فإن « الاشتراكية الديمقراطية » أو « الاستعمار العمالي » يخطو قدماً نحو « انقراض الإمبراطورية » .

إن مشروعات السياسة الاستراتيجية الاستعمارية إنما تتنافى بشكل مباشر مع مصالح الشعب البريطاني في الأحوال الراهنة ، وتلقى عليه هذه الأعباء الطاحنة ، كما تلوح له بأشباح مخيفة من مستقبل مظلم يحمل في طياته كل تهديدات الخراب والدمار . لذلك ، فإن مهمة اقناعه أو نيل تأييد كتل الشعب العامة لا يمكن لحكم الماليين الاستعماريين المطلق أن يقوم بها وحده — بالرغم من رقابته وإشرافه الضخم على أجهزة الدعاية الهائلة في الصحافة والإذاعة والمدارس .. الخ ، لهذا بدت الحاجة ملحة لخلق جهاز خاص يقدر على الدخول إلى قلب حركة الطبقة العاملة والرأي العام الشعبي ، ويقدر على إخفاء أو تشويه حقائق الإمبراطورية والأزمة العميقة التي تعانيها . وحقائق تلك السياسات التي يتابعها ويحتفى في نفس الوقت خلف شعارات شعبية بل « اشتراكية » أخياناً . هذا الجهاز قد وجد غايته في الدور الذي ينهض به اليوم الاستعمار العمالي في هذا العهد من تأزم النظام الاستعماري .

إن الوحدة التي تضم فاشية موزلي ، والمحافظين ، وحكومة العمال في تحييد وتنفيذ ومتابعة المشروعات التي ترمي إلى زيادة استغلال أفريقيا ، والاستمرار في حرب الملايو . هذه الوحدة إنما تكشف الدور الذي تنهض به الاشتراكية الديمقراطية في حالتها الراهنة ذات الاتجاه اليميني الواضح والذي يفضي بها أن تكون الداعية الأساسية للاستعمار ، المنفذة لسياسته الاستغلالية في المستعمرات .

وإن الصورة لتتضح أكثر وأكثر إذا استعرضنا بعض مشاهدنا الواقعية المؤلمة . . فهذا « أتلي وبيفن » يطلقان النار على أحرار ساحل الذهب ، ويرسلان طائرات السببفاير وجنود الجورخا المرتزقة وصيادي الرءوس البشرية من الدياك بنشر المذابح في الملايو ، و « بلوم » يعجز الميزانية الفرنسية ويوجه السيف والنار ضد كفاح أحرار جمهورية فيتمنه ولكي يفتح الجحيم أبوابه في البلاد يلقف ثروتها وشبابها ، ويلقف معها ثروة فرنسا وأبنائها . هذه المشاهد تكشف الجوانب الحقيقية « للاشتراكية الديمقراطية » و « الاشتراكية الإنسانية » .

ومع ذلك فانه لا يزال أمامنا أن نفحص بتفصيل أكثر ، الآثار التي ترتبت على تنفيذ سياسة حزب العمال الرسمية في الأمبراطورية ، وذلك للكشف عن جوهر الاستعمار العمالي وأساليبه التي يلجأ إليها للتمويه على الرأي العام وتضليله تحت شعارات « اشتراكية » لها تألقها الشعبي وجاذبيتها الانسانية .

الفصل الرابع عشر

مبررات للإمبراطورية

« ألا أن الإمبراطورية بعيدة كل البعد عن التفتت،
لأنها تتجه سريعاً لأن تؤلف قوة جديدة، وتأسسها
جديداً . »

فرانيس وليامز ، التحدي الثالث ، ١٩٤٨

في عام ١٩٤٨ أصدر مستر فرانيس وليامز ، الذي شغل منصب
السكرتير الصحفي لمستر آتلي ، كتاباً بعنوان «التحدي الثالث» ، The Triple
Challenge ، حاول أن يثبت فيه أن حكومة العمال قد أرست قواعد جديدة
لسياسة سارت عليها متحدة سياسة المحافظين في ثلاث نواحي : (١) سياسة
المحافظين الاقتصادية (٢) سياسة المحافظين الخارجية (٣) سياسة المحافظين
تجاه المستعمرات . غير أن سوء الطالع لازم المؤلف ، فان صحيفة الديلي
تلجراف ، لسان حال المحافظين ، أعلنت بكل وضوح أثناء عرضها للكتاب
— أن الكلام عن سياسة عمالية جديدة تختلف عن سياسة المحافظين بالنسبة
للناحيتين الثانية والثالثة ، أي بالنسبة للسياسة الخارجية والاستعمارية —
ليس إلا هراء .. ذلك أنه لا يوجد بينهما أي اختلاف .

والواقع أن نظرة الاشتراكية الديمقراطية، أو الاستعمار العمالي،
إلى مسألة المستعمرات تجد لها تعبيراً نظرياً مستمراً فيما يصدر من الكتب
أمثال «مقالات فايانية عن المستعمرات» ، «Fabian Colonial Essays»
التي ساهم فيها مستر كريتش جونز — وزير المستعمرات في حكومة العمال
— وغيره ، ومثل كتاب الدكتورة ريتا هيندن عن «الإمبراطورية وما
بعدها» ، «Empire and After» ، فضلاً عن المطبوعات العديدة التي تصدرها

مكتب جمعية الفايان لشئون المستعمرات ، وهو الذى يقوم على تقرير السياسة الاستعمارية لحكومة العمال — أو بمعنى آخر سياسة الاستعمار فى المستعمرات .

إن المحاولات المضنية تبذل باستمرار من أجل خلق « نظرية اشتراكية استعمارية » و « سياسة اشتراكية استعمارية » ، والخروج بهذه النظرية « الخاصة » والسياسة « الجديدة » إلى رأى العام فى كل من البلاد الاستعمارية والبلاد المستعمرة .

*

ولكن هل يوجد فى الحقيقة مثل هذه النظرية الاستعمارية الخاصة للاشتراكية الديمقراطية ؟ إن أى دراسة موضوعية للحقائق تبين أن مثل هذه التفرقة بين نظرية وسياسة الاشتراكية الديمقراطية تجاه المستعمرات ، وبين النظرية والسياسة الاستعمارية — عامة — تقتصر إلى أسباب وجيهة وأسس صلبة متينة ، بل انهما على العكس من ذلك يتفقان فى مضمونهما تمام الاتفاق .! إن كل ما فى الأمر ، أن الاستعمار الحديث قد أضفى على سياسته الأصلية رتوشاً وألواناً جذابة ، فبدت فى أثواب « تقدمية » و « اشتراكية » زاهية . ١

ويكفى لتوضيح ذلك ، أن نعرض الأسس الرئيسية التى تقوم عليها دعاية الاشتراكية الديمقراطية وتقدم بها سياستها الاستعمارية ، وهى :

(١) إن كلا من الاستغلال الرأسمالى والاستعمار ينتميان إلى الماضى ، وإن سياسة جديدة مستنيرة تطبق الآن فى المستعمرات .

(٢) إن السياسة الاستعمارية الجديدة تهدف إلى خير شعوب المستعمرات ، وأنها ترمى إلى النهوض برسالتها فى تمدين هذه الشعوب عن طريق :

أ — أعدادها للحكم الذاتى

ب — معاوماتها على تنمية إنتاجها ، ورفع مستواها الاجتماعى والثقافى .

(٣) ان السياسة الاستعمارية الجديدة لا تجنى أى فائدة من المستعمرات، بل ان الحكومة البريطانية تنفق عليها الأموال الطائلة لأجل منفعتها، وأن ما تخسره من هذه الأموال لا يعد شيئاً بجانب الواجب الانسانى الذى تقوم به تجاه هذه الشعوب . .

أى جديد فى هذا الكلام ؟

اننا نستطيع أن نجد لجميع هذه المبررات والحجج الى يعرضها اليوم كريتس جونز وهربرت موريسون وغيرهما من دعاة الفايبانية، ما يماثلها من تصريحات لأوليفر ستانلى وزير المستعمرات المحافظ : معنى مقابل معنى وكلمة مقابل كلمة .

إن كلا من الحجج التى يتذرع بها الاستعمار العمالى، والمحافظون، حجج متماثلة متشابهة . إنما هو النفاق .. فى المعنى وفى التعبير . وقد يصح أن نورد هنا ما كتبه انجلز فى كتابه « أصل العائلة » The Origin of the Family عن تفاق الطبقة الحاكمة :

وكما ازداد تقدم المدينة، كلما اضطرت إلى ستر الشرور التى تخلفها وبحكم الضرورة .. تحاول أن تسترها بدثار من الحب والإنسانية، بل لعلمها تاجاً إلى الاعتدال عنها أو انكارها — وباختصار، فإنها تحتاج إلى استعمال نوع من النفاق تتعارف عاياه فى هذه المرحلة من تقدمها، نوع لم يكن معروفاً فى أشكال المجتمع السابقة، بل لم تعرفه المراحل الأولى من تطور المدينة . ويبلغ هذا النفاق الذروة حينما يصل فى ادعاءاته إلى . . أن : استغلال الطبقة المقهورة على يد الطبقة الاستغلالية، إنما يجرى — بكل بساطة — لمنفعة الطبقة المقهورة ذاتها خصب : وأنه إذا قصرت الطبقة المقهورة عن ادراك ذلك، وأفضى بها هذا التصور إلى الثورة، فإن هذا لا يدل إلا على أعظم درجات إنكار الجليل الذى يسديه إليها مستملوها المحسنون »

كذلك، فإننا إذا استعرضنا أهم الادعاءات التى يرددتها وزراء حكومة العمال، والرسميون من حزب العمال، عن سياستهم الامبراطورية، فإننا نلاحظ نغمات مألوفة تتكرر باستمرار دون ملل أو كلل . ومع ذلك،

فكثيراً ما تتعارض هذه النعمات وتتناقض — وهذه ظاهرة تؤكد الحقيقة التي تكمن وراءها ، وتستشف من أساليبها وتراكيبها .. إنها كالمخيط .. يشقه ضميره ، أو كالمنافق يحاول أن يستر ألامه .. هي محاولة لتلس الأعداء دون أن تكون سعيًا جدياً للحاجة والاقتناع . وليان ذلك ، فقد يكون من الجدير أن نعرض لأهم هذه النعمات المتميزة .

النعمة الأولى : « نهاية الاستعمار » . « لا يوجد استعمار » .

وهذه أكثر النعمات شيوعاً (ومن الحق أن يقال أن كلا من الجنرال سمطس والاستعماريين المحافظين يشتركون أيضا في ترديدها . ١) ويمكن أن نضرب لها الأمثال من بعض تصريحات مستر أتلي أوبيفن : رئيس الوزارة العمالية ووزير خارجيتها الأول .

في ٧ يولييه ١٩٤٩ ، ألقى المستر أتلي خطاباً في مانشستر هاجم فيه خطر الشيوعية قائلاً :

« دعوني أعطيكم مثالا آخر لتفاد الشيوعية . أن الشيوعيين منرمون باتهام حزب العمال بأنه حزب استعماري .

لقد كان عايتا خلال هذه الأعوام أن نجابه قرارات خطيرة تخص الكومنولث البريطاني .

لقد قررت بورما أنها ترغب في أن تترك الكومنولث . لقد أسفنا لذلك ، ولكننا تقبلنا ذلك القرار .

ورغبت الهند وباكستان في أن يحكما أنفسهما بحرية ... وقد وافقنا ، ونفذت رغباتهما بالعقل وكذلك الحال مع سيلان التي أصبحت الآن عضوا في هذه الجماعة العظيمة من الأمم تتمتع بكل ميزات العضوية .

لقد سلمنا إلى هذه الأمم سيادتها ، بكل حريتنا . أن شيئاً من هذا ليس له نظير من قبل . »

غير أنه لم يكف تمضي ثمانية وأربعون ساعة على تصريح أتلي هذا الذي نبذ الاستعمار ، حتى كانت الحكومة تتقدم في ٥ يولييه ١٩٤٩ إلى مجلس

العموم الساخط بطلب اعتمادات إضافية مقدارها ٢١ مليون من الجنيهات. محملة بذلك الميزانية المثقلة أعباء جديدة متزايدة. وتضمنت هذه الاعتمادات، الإضافية البنود التالية :

الملايو	٦٠٠٠.٠٠٠	(زيادة في نفقات العماليات العسكرية)
بورما	١١٢٥٠.٠٠٠	(تعويضات للاحتكارات البريطانية)
برقة		
طرابلس		
الصومال		
أريتريا	١٥٠٠.٠٠٠	
بورنيو	٦٠٠.٠٠٠	(لشركة شمال بورنيو البريطانية)
شرق الاردن	٥٠٠.٠٠٠	(إعانة للملك عبد الله والفرقة العربية)
الشرق الأوسط	٢٤٥.٠٠٠	
اليونان	١٤٥.٠٠٠	(طائرة للحكومة اليونانية)
	<u>٢.٢٤٠.٠٠٠</u>	جنيه استرليني

هكذا ، فإنه من بين ال ٢١ مليوناً من الاعتمادات الإضافية ، علاوة على ما سبق الموافقة عليه من قبل ، خصص مبلغ ٢٠ مليوناً لمواجهة نفقات الإمبراطورية وتعهداتها العسكرية، في أبعد بقاع العالم عن الجزيرة البريطانية. ذاتها . أن دولة تزعم — بلسان رئيس وزرائها — أنها قد نبذت الاستعمار ثم تخصص مثل هذه الأموال الطائلة والأعباء الجسيمة التي تنوء من حملها ميزانيتها المثقلة ... لا ريب أنها تفعل ما تشكر ، وتبطن ما لا تعلن . فإذا تركنا مستر اتلي وتوجهنا إلى وزير خارجيته مستر بيغن ، قائلاً : نجد في ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ يخاطب الاتحاد الوطني للبتجين قائلاً :

« لقد توقعنا عن أن تقل جنسنا استعماريًا ، إتنا لا نسيطر على أحد . »

غير أنه يستطرد في نفس خطابه يرسم برناجه المتواضع وهو كما تنشره .

له الديلي هيرالد (صحيفة حزب العمال - مميزة فقرااته منه . يبنط خاصه
نضع تحته خط) :

« لقد كنت . ولا زلت أومن بآتنا :

إذا استطعنا تنظيم أوروبا الغربية ، بما لها من علاقات مباشرة بالشرق الأوسط ،

إذا استطعنا استخدام الموارد العظيمة لأمبراطوريتنا الاستعمارية في أفريقيا ،

إذا استطعنا تهيئة التعاون مع دومينيتنا العظيمة اتحاد جنوب أفريقيا ،

إذا استطعنا تهيئة أمورنا بشكل سليم مع باكستان والهند ،

إذا استطعنا الاحتفاظ بمركز سليم في جنوب شرق آسيا ،

إذا استطعنا بذل المعونة الصحيحة من أجل إعادة أحياء الصين ،

فإننا نقدر بقايل من التوجيه والتخطيط أن نحمل مركزاً يتيح لنا بشكل من الأشكال أن

نكون عاملاً عظيماً في حفظ التوازن بين الشرق والغرب ، مهينين الاداة الصحيحة

لاستقرار السلام والرفاهية في العالم . »

والشرق الأوسط ، «امبراطوريتنا الإستعمارية في أفريقيا ، «باكستان

والهند ، « جنوب شرق آسيا ، « الصين . كل هذا .. لا ريب أنه من

الواجب عدم الخلط بين نبذ الاستعمار وبين العزلة والتخلي عن التعهدات

في جميع أرجاء العالم .

أما المستر الكسندر ، وزير الدفاع ، فقد أوضح لمجلس العموم في ٣ مارس

١٩٤٩ مضمون هذه التعهدات في شيء من التفصيل ، فقال :

« علينا أن نمحيط لمواجهة المخاطر . بما في ذلك هونج كونج والملايو .

عائنا أن تفكر في المركز المضطرب بالشرق الأوسط والبحر الأبيض

المتوسط .

ولا بد من الاحتفاظ بتعهداتنا في اليونان .

ويجب الاحتفاظ بقوات الاحتلال في ألمانيا والنمسا وتريستا .

كما يجب أن نرقب التطورات في شرق وغرب أفريقيا ، وفي أمكنة قد تبعد

إلى هندوراس ، أو إلى أقصى الجرب . »

لا عجب إذن أن تضطر حكومة العمال ، إزاء هذه التعهدات ، وبالرغم

عن أنها نبذت الإستعمار ، أن تحتفظ بسياسة التسليح وتصل باعتماداتها عام ١٩٤٩ إلى ستة أضعاف — أو ما يوازي ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية — ميزانية بريطانيا قبل الحرب ، تحت حكم المحافظين الذين كانوا لا يزالون يحتفظون بالإمبراطورية ، ولا يفرطون فيها بمشيتهم كما زعم أتلى . ١ .
وإذا عدنا إلى المستر أتلى نجده ينهض في مأدبة عمدة لندن التي أقيمت في نوفمبر ١٩٤٧ ، ليعارض ما وجهه السوفييت من نقد لأعضاء حكومة جلالة الملك ، واتهامهم بأنهم « استعماريون » ، ويشير إلى الحكم الذاتي في الهند ، وبورما ومالطة لتأييد كلامه ، ويستطرد قائلاً :

« .. وبالرغم من هذه الحقائق فإن من الغريب حقاً أن يظل الرسمىون والصحفيون الروس سادرين في اتهامهم لبريطانيا بأنها دولة استعمارية .
إن كان هناك استعمار في العالم اليوم — وأعني بالاستعمار هنا خضوع شعوب أخرى للسيطرة السياسية والاقتصادية لدولة قوية — فمن المؤكد أن مثل هذا الاستعمار لا يوجد داخل الكومنولث البريطانى . »

ولعل من الأوفق هنا أن نقول أن المستر أتلى كان يلقي خطابه في « مانشان هاوس » التاريخي في حضور أقطاب السيتي (حتى المسال والأعمال في لندن) الذين جنوا ثرواتهم وبنوا سلطانهم من استغلال المستعمرات .
يل أن ذلك الطبقة التقليدي الذي تتعالى به هذه المأدبة الكلاسيكية قد صنع من ذهب خالص .. صب من خلاصة استعباد الأفريقيين وعرقهم ودمهم ..
(وعمل المناجم الذهب في جنوب أفريقيا — الذين ينتجون ٤٣ مليوناً من الأرباح التي تذهب إلى جيوب المستعمرين — لا يتقاضون إلا شلنين وخمسة بنسات كل يوم .. وحينما جردوا على الإضراب عام ١٩٤٦ ، حوصروا وأطلقت عليهم من النيران ما اضطرهم إلى الالتجاء إلى المناجم والاعتصام بها : وكانت النتيجة — قتل العديد منهم والقبض على المئات) .
ولا ريب أن المستر أتلى الذي يزهو بضمير نقي مفعم بالفضائل والأعمال

الصالحه .. ذكر هذه المآسى .. عند خروجه من ذلك البناء التاريخي القديم ،
وعند تطلعه إلى الطريق ، وإلى تلك الديار العتيقة المنيعه التى تسكنها تلك
الاحتكارات العظيمة التى تصرخ بالاستغلال الاستعماري - ديار شركة الزيت
الدخان الإمبراطورية ، وشل الهولندية الملكية ، ويونيليفرز ، ومناجم
الانجليزية الإيرانية ، والذهب المتحدة ..

ولكن الاستعمار البريطانى غير موجود بطبيعة الحال . إنه ليس إلا
حلاً من تلك الأحلام التى تداعب أولئك الشيوعيين المتشككين .

النفقة الثانية : نهاية « الاستعمار القديم » : « لا يوجد استعمار »

وهى نفقة معدلة للنفقة الأولى . وكتاب داعية العمال Labour
Speakers Handbook لعام ١٩٤٩/٤٨ يعلنها صريحة فى نصه :

« لقد نبذنا النوع القديم من الاستعمار الرأسمالى فى جميع المناطق التى تقع
تحت إشرافنا » .

كذلك يصرح مستر هربرت موريسون فى مؤتمر المستعمرات الأفريقية
الذى عقد فى أكتوبر ١٩٤٨ ، بقوله :

« يجب أن نمنح كلمة « استغلال » . ان الأمر لم يعد مسألة استقلال ورأسمالى
أومسألة استعمار . »

ومع ذلك ، فى نفس هذا العام - ١٩٤٨ - جنت شركة أفريقيا
المتحدة ، بمعاونة حكومة العمال ، أرباحاً خيالية بلغت ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ من
الجنيهات ، طبقاً للبيانات التى نشرت عنها . كذلك حققت شركة البترول
الانجليزية - الإيرانية ، التى تعد الحكومة البريطانية من أكبر المساهمين
فيها ربحاً تجارياً قياسياً بلغ ٨٠٤.٧٠٠.٥٠٠ من الجنيهات - مقابل
١٢.٩٣٩.٣٣٣ عام ١٩٤٧ - مفضية بذلك إلى ربح خاص للشركة الأصلية

قدره ٢٠٩٤٣٠٠ من الجنيهات بينما لا يزيد رأس المال الأصلي عن ٣٥٨٤٣٧٥٢ من الجنيهات. ! وبالمثل ، زادت شركة روكانا للنحاس توزيعات أسهم مستثمريها المحظوظين إلى ١٠٠٪. مقابل ٦٠٪ عام ١٩٤٦. على أننا نحب أن نوفي مستر موريسون حقه. إنه يطمح إلى « إلغاء كلمة إستغلال » ، وهو يرغب في أن يضم هذه الكلمة الذميمة إلى متحف الماضي القديم الشرير . ولا ريب أن طموحه هذا ، ورغبته تلك ، جديران بالتسجيل ، خلية ان بالتنبؤ .. ولكنه بطبيعة الحال لا يتصد أن يبدل من واقع الأمر شيئاً كثيراً أو قليلاً . فالإستغلال الرأسمالي والاستعمار يستمران في طحن شعوب المستعمرات ، بل أنه هو نفسه . وزملاؤه أعضاء حزب العمال، هم الذين أعلنوها حرباً عنيفة على حق هذه الشعوب في التحرر والديمقراطية ، وأرسلوا الدبابات والقاذفات تحرق القرى الآمنة .. في ذات الوقت الذي كان يتشدد فيه عن نهاية الاستعمار .

الفتنة العالمية : « الامبراطورية الذميمة الطيبة » والامتياز

بالامبراطورية

وهذه نعمة مغايرة حقاً للنخمتين السابقتين . ويتردد صداها في كثير من المناسبات الأخرى، حينما يقوم وزراء حكومة العمال أنفسهم ليعلنوا بصوت عال وباهتمام بالغ وجدية فائقة ، أنهم ليسوا أقل حرصاً أو إخلاصاً للامبراطورية « غير الموجودة » ، وأنهم مصممون كل التصميم على الإحتفاظ بها . إن هربرت موريسون نفسه يعلن في يناير ١٩٤٦ :

« أننا أصدقاء كبار للامبراطورية القديمة الطيبة » وأتينا لنزع الوقوف بجانبها . »

إن هذه الكلمات تكاد تكون صدى لتصريح ج. ه. توماس الشهير

«اننا نحب امبراطوريتنا، الذى أفضى به عند قيام أول حكومة عمالية. ولقد وضعت كلمات موريسون هذه رجال مكتب الفايان للاستعمارات و ذوى النيات الإنسانية الاستعمارية ، فى مأزق حرج وضيق شديد مما اضطرهم أن يصدروا إزاءه بياناً موقفاً عليه من الرئيس والسكرتير . . جاء فيه :

« إذا كان لهذه الكلمات غير المسئولة التى صرح بها هربرت موريسون أثر فى الحكم على سياسة حزب العمال كاه ، فلا شك أن ذلك مما يحط من عمانا ، ويجعل اخلاصنا مدعاة للسخرية ، ويتهم مهنتنا بالنفاق . اننا نرجو أن تسنح الفرصة لمستر موريسون ليصحح وجهة النظر العالمية تجاه خطابه ، حتى لا يدمر العمل المضنى الذى ينهض به بؤيتنا من أجل اقناع ملايين الهنود والافريقيين المعادين والمتشككين فى أننا لسنا جميعا من المنافقين والكذابين » (نيوستيسمان آند نيشان ، ١٩ يناير ١٩٤٦) .

ولاريب أنه يمكن ملاحظة ، أن أعمال الاستعماريين من كبت واستغلال لا تثير أى نوع من الاحتجاج ، ولكنها الأقوال فقط التى تثير ثائرة أولئك الذين ينهضون بالمهمة المضنية ، ، إذ تزيد من صعوبة اقناع « ملايين الهنود والافريقيين المعادين والمتشككين ، وجرهم إلى عجلة الاستعمار وربطهم بأغلاله .

الفقرة الرابعة : « المهمة المقررة » و « رسالة المدينة »

إن العمل « المعنى » الذى ينهض به أنبياء الانسانية الجدد ، المتلمسون الأعذار للامبراطورية ، قد أصبح بحاجة إلى استخدام أساليب مغايرة لشعارات توماس أى موريسون البالية « اننا نحب امبراطوريتنا ، أو « الامبراطورية القديمة الطيبة » . . فى سبيل الاحتفاظ بالامبراطورية . ولقد كان من الضروري أن يجدوا بديلا للشعار المألوف الذى كانت تروج له دعاية المحافظين للاستعمار ، وهو شعار « مهمة الرجل الأبيض » . . وهم فى ردهم على الانتقادات التى يوجهها إليهم المعارضون لقسرة الاحتفاظ

بالامبراطورية يصرون كل الإصرار على اعتبار « تحطيم » الامبراطورية (وبمعنى آخر تحرير شعوب المستعمرات) جريمة كبرى وخطوة رجعية ، فهي في رأيهم « خيانة للهمة المقدسة » التي تضعها تلك الشعوب المتأخرة التابعة في أعناق حمايتها البريطانيين الصالحين ! ويصرح جورج لانسبرى منذ قدّم أنه « ليس هناك من سبب يدعو إلى تحطيم الامبراطورية البريطانية » ، في حين يضع جون هويتلى الوزير العالى السابق نفس هذا المعنى في قوله « إنى أعارض أى سياسة تهدف إلى تحطيم الامبراطورية . » ويسير مستر كريتش جونز على ذات الدرب فيكتب في مقدمة للبقالات المايانية عن المستعمرات ، فى عام ١٩٤٤ يقول :

« إن الاشتراكين ... لا يمكنهم أن يصموا أذانهم عن الاستماع إلى شعوب المستعمرات ، وينبذوا مسئولياتهم تجاه الممتلكات البريطانية بسبب نوع من الاتجاه العاطفى نحو «التحرير» أو «الحكم الداخلى» . إن النخلى عن الامبراطورية الاستعمارية يمثل هذه الطريقة ليعد بمثابة خيانة لهذه الشعوب واهمتنا المقدسة . يجب أن تكون المستعمرات الشغل الشاغل لاهتمام الاشتراكين ، أما الرجوع إلى الماضى ، من حيث كيفية امتلاكها ، أو مظاهر الاستعمارية الأنانية أو ذلك الاستغلال البهيم حقا الذى نأساه أهلها . . كل ذلك لا يجب أن نحمل به كثيرا » .

وهنا ، يجب أن نقف وقفة طويلة ، لنلاحظ أنهم يرجعون الاستعمار وكل آثامه إلى الماضى . انه يخص الماضى فحسب ، أما الحاضر فلا يوجد للاستعمار (١) .

(١) من الأمثلة البديعة ذات الدلالة الساخرة والتي تحاول اتصاء الاستعمار والاستغلال إلى « الماضى » ، ما كتبه جيابرت ماك اليسترفى الديلى هيرالد ، صحيفة حزب العمال الرسمية ، عام ١٩٤٩ :

« ربما وجدت خلال الخمسين عام الماضية ، فى مكان أو آخر ، حالة منعزلة تمثل استغلالا وقع للأفريقيين الوطنيين ! .. »

غير أن مستر كريتش جوتز يعترف بصعوبة التفرقة بين هذه السياسة وسياسة المحافظين الاستعمارية فيقول :

« كثيرا ما يكون الخط الفاصل بين الاشتراكيين وغيرهم زائفا أو شاردا في خضم العمل الانشائي الذي تقوم عليه سياسة المستعمرات اليوم » .

على أنه يخلص في نشوة المنتصرين ليقول :

« إن الفرار إلى فلسفة لينين أو « الرهينة الاشتراكية » لن يهيء تغذية أفضل ، ولن يعاون على حصر الماشية في بقعة من الغاب تخرج فيها ذباب التسي تسي » .

وهكذا فإن هذا النظام الذي يعتمد على سلب موارد شعوب المستعمرات وتخفيض مستوياتهم المعاشية ، والوقوف في وجه تقدمهم الاقتصادي هو نفسه الذي يزعمونه بديلا « انشائيا » لتلك السياسة اللينينية التي استطاعت في مدى جيل واحد من الزمان أن تحول أكثر الشعوب تأخرأ في وسط آسيا إلى أعلا مستويات التقدم الصناعي والثقافي القائم على الحرية الكاملة والمساواة التامة .

وأخيراً .. فلعل من الطريف أن نقطف هنا بعض ما كتبه ايفور مونتاجو Ivor Montagu في مجلة « ليدر ماثلي » Labour Monthly يسخر من هذه القداسة التي يخلعها الأوروبيون الغزاة على أسلوبهم حينما

== وفي قوله في فقرة أخرى :

« إذا كانت أي حكومة بريطانية بعد نحو عشرين عاما ستسلم ببناء « أفريقيا للأفريقيين » البراق ، فليس لدينا الحق الآن في أن نسمح للبريطانيين الذين يعتزلون الخدمة في استثمار أموالهم بشراء مزرعة ما في كينيا مثلا !
(فهو ينكر الاستغلال أولا ، ثم يشفق على الأموال البريطانية أن تهددها أي خطر مستقبل !)

يتحدثون عن رسالتهم في «تمدين» شعوب المستعمرات، و «الدور المقدس»
الذي ألقوه على عاتقهم يقول :

« إن الإنسان يعرف بالطبع أن الأوربيين غير مدفوعين بالانانية أو حب
الأثرة ، فهم يفكرون في خير ما يستطيعون القيام به ، وهم يشعرون شعورا
عميقا بمسئوليتهم كأوصياء ، كما أوضح مستر بيض نفسه .
أن جميع الحكام الأوربيين وحكوماتهم في كل الانحاء قد وصات إلى نفس
النتيجة — أليس هذا غريبا . ! — وهي أن أجدى الطرق لرعاية مصالح
رعاياهم التصبر من الأفريقين تتطلب أن يتمتع أوصياؤهم بأفضل الأراضي ،
وأفضل الوظائف ، وأفضل نوع من التعام والخدمات الصحية ، وبمستوى من
المعيشة يصل — بالقياس إلى مستوى الأهالي — إلى أعلى السماء . »

السخرة الخاصة : الخط الترميم لسياسة السموال الاستعمارية :

الامبراطورية ضرورية للمصالح الاقتصادية لسموال البريطانيين

في نفس الوقت الذي يرتدى فيه دعاة الامبراطورية من الاستعماريين
مسوح الخير وثياب الأوصياء ، لا ينسى وزراء العمال أن يعلنوا في خطبهم
وتصريحاتهم مقاصدهم الفعلية في استغلال المستعمرات استغلالا اقتصاديا ..
وكبيرهم الراحل مستر بيغن الاستعماري العمالي العتيق أبرز مثل لذلك ،
فان خطبه وتصريحاته تتضمن جميع اتجاهات العمال الاستعمارية بكل
مظاهرها الكلاسيكية الفظة وصراحتها السكاملة في تحديد المصالح الاقتصادية
التي يزعم أنها تعود على الطبقة العاملة في بريطانيا من جراء اتباع هذه
السياسة الاستعمارية واستمرار استغلال المستعمرات : فهو يعلن في البرلمان
يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ :

« انى على غير استعداد للتضحية بالامبراطورية البريطانية ، ذلك انى أعلم
أن سقوط الامبراطورية البريطانية . . يعنى هبوط مستوى المعيشة في دوائرننا
(الانتخابية) هوطا بالما . »

ثم يعلن ذلك مرة أخرى في خطابه البرلمانى فى ١٦ مايو ١٩٤٧ ، مع الإشارة إلى المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط فىقول :

« إن على حكومة جلالة الملك أن تتابع اهتمامها المستمر بهذه المنطقة ، طالما كانت مصالحنا الاقتصادية واثالية فى الشرق الأوسط ذات أهمية فائقة لدينا .. فإذا ضاعت منا هذه المصالح ، فإن أثرها سيكون عميقا على هذه البلاد ، مما يؤدى إلى خفض لمستوى المعيشة لدرجة كبيرة .. إن الاستثمارات البريطانية فى الشرق الأوسط لم تنفق مع مصالح شعوبها فحسب ، بل إنها تساهم مساهمة فعالة فى رفع أجور الطبقة العاملة فى هذه البلاد . »

وهكذا تنكشف النظرة الكلاسيكية للاستعمار العمالى ، وإنها لتنفضح دائما كلما سلطت عليها أضواء الحقيقة المادية والواقع الثابت .

إن مثل هذه الحججة الخاطئة المفرضة — التى يتذرع بها — دون خجل — دعاة الاستعمار ، ويحاولون بها تبرير اتجاهاتهم الاستعمارية فىوهمون الطبقة العاملة بأن مستواها المعاشى يتوقف على استمرار هذا النهب الإجرامى لموارد المستعمرات واتصال استغلال قواتها العاملة دون مبالاة بأحوالها البائسة التى يفرض عليها هذا النهب وذلك الاستغلال .. مثل هذه الدعاوى السقيمة هى التى تعطى دايلا كافيا على الهوة السحيقة التى تردت فيها بريطانيا ، وهى التى تظهر عمق الأزمة التى تمسك الآن بخناقها .

على أن هذه الأسطر القليلة من الحجج المتناقضة المتنافرة غير المتناسكة إنما تمثل لب الدعاية التى يذيعها ويعتمد عليها الاستعمار العمالى .

ولقد كشفت الأيام عن مدى تمسك حكومات العمال بهذه الاتجاهات من اللحظة الأولى التى تتولى فيها مقاليد الحكم فى بريطانيا . ولا ريب أن أوضح ما يظهرها إنما يتمثل فى ذلك الهجوم الانقسامى من جانب مؤتمر اتحاد العمال البريطانى — تحت لواء قيادته الحالية — ضد الاتحاد الدولى لنقابات العمال ، وهو الاتحاد الذى وحد لأول مرة شمل ممثلى العمال

النظاميين دون تفرقة في العنصر أو اللون ، فضلا عما أسداه من معاونة عملية لتنمية الحركة العمالية النقابية الناشئة في بلاد المستعمرات .

لقد قادت حكومة العمال الأولى عام ١٩٢٤ الحملة ضد الحزب الشيوعي في الهند ، التي تمثلت في قضية تآمر كونبور Cawnpore كما أصدرت أوامرها إلى قاذفاتها الجوية بالقاء القنابل على شعب العراق حينما انتفض ثائراً يطلب حريته واستقلاله .

وعادت حكومة العمال الثانية ٢٩ / ١٩٣١ تحارب الحزب الشيوعي الهندي ، مباركة قضية تآمر ميروت Meerut ضده ، وألقت القبض على ٦٠٠٠ من الوطنيين الهنود أثناء عصيانهم المدني الشبير . ثم أضافت إلى أبحاثها اكليل آخر تشرف منه دماء شعب بورما حين حاولت إخضاع ثورته العارمة بقسوة المتعطش إلى الدماء . . .

ثم لم تأل الحكومة العمالية الثالثة جهداً منذ عام ١٩٤٥ ، في مناهضة الحزب الشيوعي في الهند ، ومحاربة حركة الطبقة العاملة في هذه البلاد . . . ولم تنس أن تضيف إلى أبحاثها الدموية إطلاق النيران على أحرار ساحل الذهب ، ومحاولة كبت بقية حركات التحرير في أفريقيا بتدابيرها الوحشية المعروفة . . . كل ذلك بجانب مجدها الأعظم الذي لا تزال نيرانه مستعرة في حرب الملايو (١) .

ومثل هذه الأمثلة القليلة تبين إن سياسة حكومات العمال المختلفة إنما تتجه إلى الاحتفاظ بجوهر النظام الاستعماري القديم ، سواء اتصلت بالأمور الداخلية في بريطانيا ذاتها ، أو في الخارج .

وما يؤيد ذلك تأييداً كاملاً ، ما تضمنه مشروع السنوات الأربع

(١) ولم تكن سياسة الحكومات العمالية تجاه القضية الوطنية في مصر تختلف مطلقاً عن سياسة المحافظين الاستعماريين ، بل لعابها كانت أكثر منهم استمساكاً بها ، وتعلقاً بأهدافها (المرجم)

الاقتصادى (٤٩ - ١٩٥٣) الذى تقدمت به الحكومة البريطانية إلى منظمة مشروع مارشال « منظمة التعاون الأوروبى الاقتصادى » فى ديسمبر ١٩٤٨ .. فهو لا يخفى أنه « يعتمد فى انعاش البناء الاقتصادى وموازنة المدفوعات البريطانية ، على زيادة استغلال المستعمرات . وهو يعلن ، أن المشروعات الموضحة ، إنما تتطلب ضرورة ازدياد مساهمة المستعمرات فى إعادة بناء أوروبا زيادة كبيرة . أما مدى هذه « الزيادة الكبيرة » فهو يتضح بدرجة كافية من الجداول التى أرفقت بتلك الوثيقة وهى تبين المشروعات التى رسمت لزيادة انتاج المواد الخام الهامة فى المستعمرات .

جدول يبين تقديرات المواد الخام فى المستعمرات ومشروعات زيادة إنتاجها
(مقدراً بالآلاف الأطنان)

١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٢/١٩٥٣	(تقديرياً) الزيادة المقدرة بالنسبة لعام ١٩٤٦
السكر ٩٨٠	٨٩٥	١٤٠٠	٠/٠٥٦
المطاط ٤٠٠	٤٣٥	٨٣٠	٠/٠٩٠
التصدير ٧٨	٢٧٥	٩٤٥	٠/٠٢٤٣
النحاس ١٥٨	٢٠٢	٣٥٦	٠/٠٧٦

فعلى المطاط أن يزيد انتاجه إلى أكثر من ضعف مستوى قبل الحرب، وعلى إنتاج القصدير أن يرتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى قبل الحرب، وعلى النحاس أن يصل إلى ضعف ما قبل الحرب . كذلك ، فقد تضمن التقرير « مضاعفة شركات البترول البريطانية لإنتاجها بالنسبة لعام ١٩٤٧ ، .. »

على أن الأمر الذى يسترعى الانتباه أيضاً فى مشروع السنوات الأربع هذا « للانعاش الاقتصادى » هو ما افترض من زيادة كبيرة فى « الدخولات غير المنظورة » . وتمضى الوثيقة لتعلن « أن من المنظور أن تساهم صافى الدخولات غير المنظورة مساهمة كبيرة جداً فى تحقيق أهدافها » . وبين الجدول التالى مدى هذه المساهمة « الكبيرة جداً » :

صافي الدخولات غير المنظورة
(بتلاين الجنيهات)

١٩٤٧	١٩٤٦ — ٤٨	١٩٥٣ — ٥٢
(الأسعار الجارية)		(الأسعار المدرة في البرنامج)
١٩٣ —	٣٥ +	٢٦٣ +

وهكذا ، فقد قدر أن تقفز صافي الدخولات غير المنظورة بين أعوام ١٩٤٩/٤٨ و ١٩٥٣/٥٢ إلى سبعة أضعافها . وهذه هي الوسيلة البسيطة التي افترضت — على الورق — من أجل حل ، أزمة بريطانيا وعجزها . ويتبقى بالرغم من ذلك ، عجز في الدولارات ، تعان الوثيقة عنه في جندل واطمئنان أنه يمكن تغطيته بدخولات بقبعة منظمة الاسترلين من الدولارات — أي أنها تعود مرة أخرى لتعتمد على الامبراطورية الاستعمارية .

✽

هذه المشروعات التي تعتمد في حل مشاكل بريطانيا الاقتصادية على أساس زيادة استغلال المستعمرات ونهبها لا يمكن أن تحقق أهدافها . . ذلك أن الأساس الذي تعتمد عليه يتداعى من تحتها ، بل إن انهياره كان مستمراً أثناء رسم هذه المشروعات . والنتيجة النهائية أن العمال البريطانيين هم الذين يتحملون العبء الفاسد . ويدفعون الثمن الغالى الذي يتمثل في :

- ١ — فداحة النفقات عبر البحار مما يثقل كاهل الميزانية ؛
- ٢ — التضحية بالتنمية الداخلية على حساب التسليح وحروب المستعمرات ؛
- ٣ — الخضوع والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، والاعتماد عليها ؛
- ٤ — ازدياد عمق متاعب بريطانيا الاقتصادية تلمائياً ، والهجوم على الخدمات الاجتماعية ومستوى المعيشة فيها .

إن إفلاس الأساس الاقتصادي للاستعمار في هذه المرحلة الحالية ، انما يهد الطريق لإفلاس الدور الذي تقوم به الاشتراكية الديمقراطية في حركة الطبقة العاملة .

فإنما كانت « الاشتراكية الديمقراطية » تستطيع في الماضي الزعم بأن سياستها الامبراطورية (الاستعمارية) قد أفضت إلى التسليم لأقسام من العمال ببعض المزايا الاشتراكية .. فإن الأحوال قد أصبحت على عكس ذلك. أن متابعة تنفيذ هذه السياسة الامبراطورية يتطلب اجراء تخفيضات عامة مستمرة على حساب الطبقة العاملة (١) بل أن سياسة مستر بينن الاستعمارية هي المسئولة عن تخفيض القيمة الحقيقية للاجور، والقاء أعباء هائلة تطحن الشعب وتسير به قدما في طريق الكارثة الاقتصادية .. وهذا مما يتناقض تماماً مع قوله السابق الاشارة إليه .. « ان الاستثمارات البريطانية ... تساهم مساهمة فعالة في رفع أجور الطبقة العاملة في هذه البلاد . »

وكما أن دعامة اشتراكية الديمقراطية قد انهارت في أغلب البلاد الأوروبية في المرحلة الحالية ، فإن الأحوال تتطور في بريطانيا تطوراً سريعاً يؤذن بانتهيار مماثل لها في هذه البلاد .

(١) مثل تجميد الأجور في بريطانيا بالرغم من ارتفاع الأسعار المطرد . ومثل

الاجور الدائم على الخدمات الاجتماعية الخ . (المترجم)

الفصل الخامس عشر

الطريق لتحرير المستعمرات

« إن الشعب الذى يستعبد شعباً آخر ..
إنما يصنع لنفسه الأغلال . »
كارل ماركس .

ان مناهضة الاستعمار كانت ولا تزال من التقاليد الحقة للاشتراكية
وحركة الطبقة العاملة .
ولقد أعلنت الحركة الاصلاحية Chartism وجهة نظرها فى مسألة
المستعمرات فى بيان « الديموقراطيين المتآخين » ، Fraternal Democrats
عام ١٨٤٦ :

« لن يكون هناك شبر من الأرض ، سواء فى بريطانيا أو المستعمرات ،
يمكنك ، أيتها الطبقة العاملة ، أن تدعى ملكيته ... إنهم ، أى أسيادك ،
سوف يستحوذون على الأرض — وسوف يملأون فى المستعمرات كل المناصب
الكبيرة ، مدنية أو عسكرية ، ولن يكون نصيبك إلا الذبح فى المعارك ، وبذل
النالى نمناً للنصر ، وإبقاء على النهر . أما أولئك الذين يسوطنون تلك البلاد
ويعتبرون أرضها ويفتخرونها ، فإنهم يهيئون لأنفسهم أن يكونوا السادة الشرعيين :
لهم كل الامتيازات والحقوق فى أن يختاروا شكل الحكومة الذين يرتضونه
ونوع النظم التى تعمل فى خدمتهم . »

(صحيفة نورثرن ستار — ٧ مارس ١٨٤٦)

وحارب كير هاردى فساد الفابيانية واتجهاتها الاستعمارية حين اشتعلت
حرب جنوب أفريقيا ، فكتب يقول :

« إن فترة الانتقال من « التجارية » إلى « الاشتراكية » لا بد وأن يصاحبها

كثير من العناء .. والفترة التي يتطلبها هذا التغيير تزيد باتساع رقعة الامبراطورية، وبالتالي فهي تطيل من ذلك السؤس والعناء .. ولهذا فان فتدان الامبراطورية يستتبع الاسراع في زحف الاشتراكية، وكلما كبرت الامبراطورية، كلما ازدادت نفقاتها العسكرية، وتتل العبء على كاهل العمال . والحق ان الاشتراكيين يعدون الاستعمار الحديث أعلا مراحل الرأسمالية في أعنف مظاهرها وأكثرها استئلالاً ونهباً .

(من .. حياة كير هاردي بقلم وليام ستيوارت)

٥

وفي ١٩٢٥ ، وافق مؤتمر نقابات العمال المعقود في سكارابورو على القرار التالي بأغلبية ٠٠٠ ٨٢ ز ٣٠ ر ضد ٧٩٠٠٠ صوتاً :

« إن مؤتمر نقابات العمال هذا يؤمن أن سيطرة الحكومة البريطانية على شعوب غير بريطانية ، إنما هو شكل من أشكال الاستئلال الرأسمالي يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية لصاحبة الرأسمالية البريطانية (١) ضمان الحصول على مصادر رخيصة من المواد الخام (٢) حق استئلال العمل الرخيص غير المنظم ، واستئلال المنافسة التي تتولد بين العمال في خفض المستويات العمالية في بريطانيا العظمى . وأن المؤتمر ليعان معارضته الكاملة للاستعمار ويقرر (١) تأييد العمال في جميع أنحاء الامبراطورية البريطانية في تنظيم نقاباتهم العمالية، وأحزابهم السياسية من أجل رعاية مصالحهم (٢) وتأيد حق جميع شعوب في الامبراطورية البريطانية في الحكم الذاتي ، بما في ذلك حق الاختيار بين البقاء أو الانفصال الكامل عن الامبراطورية . »

وكل هذه التصريحات إنما تبين التزام حركة الطبقة العاملة والاشتراكية لتتقاليدها الحققة في مناهضة الاستعمار . أما ذلك « الاستعمار العمالي » فليس إلا تعبيراً عن الفساد المؤقت الذي تضرب فيه الأقسام العليا من الزعامات وتحاول عرقلة زحف الحركة وتأخير انتصار الاشتراكية .

والاشتراكية الحققة قد علمت دائماً أن تحرير شعوب المستعمرات هو في مصلحة شعوب المستعمرات ذاتها — باعتباره الشرط الأول لتقدمها

الاجتماعى والاقتصادى — بقدر ما هو فى مصلحة جماهير الشعب فى الدول الاستعمارية الحاكمة ، إذ يعاون الطبقة العاملة خاصة فى تحقيق الاشتراكية . وتمشيا مع هذه التعاليم أو المنهج الاشتراكى وافقت الدولية الأولى عام ١٨٦٩ على القرار التالى بالنسبة لمشكلة إيرلندة الواقعة تحت الاحتلال والحكم البريطانى :

« إن الشعب الذى يستعبد شعباً آخر إنما يصنع لنفسه الأغلال . ووفقاً لذلك فإن وجهة نظر «الجماعة الدولية للعمال الرجال» ، واضحة كل الوضوح لا يعترها أى لبس أو غموض . إن مهمتها الأولى هى الإسراع فى تحقيق الثورة الاشتراكية فى انجلترا ، ومن أجل هذه الغاية فإن الضربة القاضية لا بد وأن تضرب فى إيرلندة . .

إن الشرط الأساسى الأولى لتحرير الطبقة العاملة الإنجليزى هو فى تدمير هذا الاتحاد الاجبارى بين إيرلندة وانجلترا ، الذى لا يعنى إلا عبودية إيرلندة . وتحويله إلى اتحاد متكافئ حر إذا أمكن ذلك ، أو إلى الاتصال الكامل إذا لم يكن منه بد . »

وقد وافق المجلس العام على هذا القرار ، وهو المجلس الذى يشترك فيه ممثلون عن اتحادات العمال البريطانية . على أن هذه الموافقة لم تخل من معارضة عنيفة بين ممثلى الأقسام العليا للزعامات العمالية ذات الاتجاهات الاستعمارية أمثال أودجر Odger وأبلجارت Applegarth وموترزهد Mottershead وهذا الموقف يتفق كل الاتفاق مع التحليل الذى سقناه سالفاً . كما يفسر امتداده الى جماعة الفايان ، وحزب العمال فى سياسته الماضية والحالية .

وهذا القرار لم يتخذ حياً فى إيرلندة ، ولكن لاتفاقه مع مطالب ومصالح العمال الانجليز أنفسهم ، حتى لا يظلوا مقيدين بأغلال تشدهم بها الطبقات الحاكمة فى بريطانيا ، مضطرين الى موازبتها فى جبهة مشتركة ضد إيرلندة .

و تفسير ذلك ، كما كتب ماركس في خطاب له في ٩ أبريل ١٨٧٠ ، أن الطبقات الحاكمة تقوم بالتفرقة بين العمال في إنجلترا وإيرلندا ، وبمعنى عام ، بين شعوب البلاد الحاكمة وشعوب البلاد المحكومة . فإذا أخذنا تلك العلاقة بين إنجلترا وإيرلندا مثلاً إبان الاحتلال الإنجليزي لها فأننا نجد أنه كان يوجد في كل مركز صناعي أو تجاري في إنجلترا طبقة عمالية تنقسم إلى معسكرين يعادى كل منهما الآخر : العمال الانجليز والعمال الايرلنديين . فقد كان العامل الإنجليزي العادي يكره العامل الايرلندي ويرى فيه منافساً يتسبب وجوده في خفض مستوى معيشته . كذلك فانه كان يحس بأنه أحد أعضاء الأمة الحاكمة ، مما يفضي به تلقائياً إلى اعتبار نفسه متفوقاً — دون أى مبرر — بل والأخطر من ذلك ، أنه يتحول إلى أداة تعمل في خدمة الاريستوقراطيين والرأسماليين ضد إيرلندة مقوياً بذلك — دون أن يشعر — سيطرة هؤلاء الاريستوقراطيين والرأسماليين عليه هو نفسه . وهو يثير كل دواعي التفرقة الذاتية حينما يلجأ إلى إثارة الخلافات والحزازات الدينية والاجتماعية ، وهي أوقع في النفس وأكثر إيلافاً ، وأشد أثراً ، وأبعد خطراً ، إذ تولد الأحقاد الشخصية ، وتهمي لها براكين لا تخمد نيرانها ولا يصعب تحريك كوامنها لتطفئ — في ساعتها — على الحقائق ، وتسير بالفتنة المتعمدة إلى حيث ينبغي دعاة التفرقة من الطبقة الحاكمة المستغلة وأدواتها .

ومسلك العامل الإنجليزي هذا تجاه العامل الايرلندي يشابه تماماً مسلك البيض الغنل ، تجاه السود الزنوج ، أثناء عهود العبيد السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعهودها الحالية في جنوب ووسط أفريقيا وغيرها .. العامل الايرلندي يعامل زميله الإنجليزي نفس المعاملة ، فيكيل له بنفس المعيار ويرد له دينه بنفس عملته . هو يعتبره شريكاً مسؤولاً عن جريمة السيطرة الإنجليزية على إيرلنده كما يعده أداة غبية حقيرة لهذه السيطرة .

والطبقات الحاكمة كانت تعمل من جانبها على زيادة حدة هذا الخلاف والصراع الزائف، فتصنع له أسباب الإثارة ليبقى دائماً حياً ملتبهاً في النفوس مستعينة بذلك بكل ما لديها من وسائل الذئب والإذاعة، في الصحف، ومنصات الخطابة، والمجلات الفكاهية الساخرة وغيرها... وهذا هو سر ضعف الطبقة العاملة الانجليزية رغم تنظيمها، وهو أيضاً سر احتفاظ الرأسمالية بقوتها وسيطرتها. وانها لتقوم بدورها بوعي كامل وفهم عميق.

من ذلك التحليل الذي كان رائد الاشتراكيين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يمكن إدراك الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به حركة الطبقة العاملة بالنسبة لسياسة الاستعمار، كما يتضح «سر احتفاظ الرأسمالية بقوتها، وضعف الطبقة العاملة الانجليزية رغم تنظيمها». هذا التحليل، بل هذا الدرس لا يزال صالحاً إلى يومنا هذا. إن الاستعمار يثير الفارقة بين الطبقات الشعبية في كل من البلاد الحاكمة والبلاد المحكومة، فتضعف من روابطها وبالتالي من كفاحها المشترك، ويزيد من قدرته على استغلال كل منها على حدة.

ولقد كتب انجلز عام ١٨٨٢ خطاباً إلى كاوتسكي، يناقش فيه مستقبل المستعمرات في حالة تسلم الطبقة العاملة مقاليد الحكم في إنجلترا — يقول: «إن من رأي أن المستعمرات «الحقة» — أي البلاد التي يحتلها سكان أوريون نزحوا إليها بقصد التعمير، مثل كندا، والكاب، وأستراليا، سوف تنال استقلالها جيداً. أما البلاد التي يعمرها سكانها الوطنيون، والتي تخضع السيطرة الأجنبية مثل الهند والجزائر والممتلكات الهولندية والبرتغالية والاسبانية — فاني أعتقد أن واجب الطبقة العاملة أن تقوم في الوقت الحالي بدور أساسي فيها، وأن تزود الحركة الوطنية نحو الاستقلال بأسرع ما يمكن. أما كيف يمكن أن يحدث هذا التطور، فان من الصعب الإجابة عليه أو التطلع فيه برأى. ربما قامت الهند بثورة — وهذا أمر شديد الاحتمال في الواقع. ولما كانت الطبقة العاملة التي ثور من أجل تحريرها لا يمكن أن تنهض بأي حروب استعمارية وهذا مما يجب أن نعيه جيداً ونوليها الاهتمام — فانها لن تفلت بطبيعة الحال من مواجهة جميع محاولات وأنواع التطهير والتدمير. على أن ذلك أمر يصاحب جميع الثورات

ولا تخلو منه . وقد يقع نفس الشيء في بلاد أخرى ، في الجزائر وفي مصر مثلا . ولا ريب أن هذا هو أفضل ما يمكن أن يكون في مصلحتنا . ولـسوف ياتى على مآقتنا عمل كثير في داخل بلادنا (أى إنجلترا) . «
وهذا الرأي انتشر في وقت لم تكند تظهر فيه بعد الحركات الوطنية في المستعمرات أو تتخذ شكلا منظما . ولكن الأسس التي عالج بها انجلاز موضوع المستعمرات واضحة بشكل تثير الإعجاب . « ان الطبقة العاملة التي تشور من أجل تحريرها لا يمكن أن تنهض بأى حروب استعمارية ، كما أن وتوقع الثورات الوطنية في المستعمرات الخاضعة هو أفضل ما يمكن أن يكون في مصلحتنا ، وأنه أمر يجب أن نعبه جيدا ونوليه أكبر اهتمام .
هذه الأسس الموضوعية هي التي تكمن في الواقع وراء هذه المرحلة المتقدمة من الكفاح الوطني الثوري القائم في جميع بلاد المستعمرات بغير استثناء . إنها في النهاية تعانى بكل قوة عن الروابط الهائلة المشتركة بين عناصر الكفاح الوطني والديموقراطية في جميع بلاد العالم ، حاكمة ومحكومة . ان كل نصر يكسبه شعب من شعوب المستعمرات ، إنما يضع حداً للاستعمار في بلاده ويضعف من قبضته على غيره من الشعوب المستعمرة ، كما أنه يزيد من فرصة الخلاص من الطبقة الحاكمة في ذات البلاد الاستعمارية ..

»

وهذه المبادئ الأولية التي يلتزمها المنهج الاشتراكي في معالجة قضية المستعمرات لاقت موافقة إجماعية من الحركة الاشتراكية الدولية ، وأعلنتها مدوية في القرارات الرسمية التي أصدرتها الاشتراكية الدولية القديمة أي « الاشتراكية الثانية » التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى . على أن إعلانها هذا لم يردون هجمات عنيفة قادها أعداء الاشتراكية من « المصلحين » ودعاة الاستعمار العمالى . وقد حدث في المؤتمر الاشتراكي الدولي الذي عقد في شتوتجارت عام ١٩٠٧ أن أعلن الألماني دافيد ، الاشتراكي الديموقراطي اليميني :

« إن أوروبا في حاجة إلى المستعمرات . بل إن ما لديها لا يكفيها ، أننا إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الاقتصادية ، وجدنا أننا بدون المستعمرات نتردى إلى مستوى الصين . »

وأعقبه أنصار فكرة وضع « سياسة اشتراكية للمستعمرات » — أي الاستعماريون العمال — باقتراح يطلبون فيه :

« إن المؤتمر لا ينبغي أن يبتدئ من ناحية المبدأ في أي وقت من الاوقات أي أو كل سياسة بشأن المستعمرات يكون تنفيذها — تحت حكم اشتراكي — عاملاً من عوامل تمدنها ونقل الحضارة إليها . »

وختى عن البيان ، أن تذكر أن هذا القرار — الذي قدم منذ نيف وأربعين عاماً مضت ، قد سبق « الاكتشافات الجديدة » التي ردها كل من هربرت موريسون وكريتش جونز ومكتب المستعمرات بجماعة الفايان وأنه نال في الحال تأييد ومساندة رامزي ماكدونالد .

على أن هذا القرار لم يمر . فقد عارضه الاشتراكيون الشرفاء من جميع البلاد ، وسجلوا فوزاً مبنياً على من أرادوا خيانة المبادئ الاشتراكية ، وشعوب المستعمرات . ثم سجلوا انتصارهم الكامل حين وافق مؤتمر شتوتجارت بإجماع الآراء — مع امتناع واحد فقط — على القرار النهائي التالي :

« يعلن المؤتمر أن سياسة الرأسمالية الاستعمارية تؤدي في جوهرها إلى استعباد السكان الأصليين في المناطق المستعمرة ، وازغاهم على العمل الجبري ، كما تقضي إلى إبادةهم . أما ما يدعيه المجتمع الرأسمالي من أنه يقوم بمهمة تمدن شعوب المستعمرات ، فليس إلا ستاراً زائفاً يخفي تعطشه إلى الاستغلال والقمع . إن المجتمع الاشتراكي وحده هو الذي يهيء الفرصة لجميع الأمم في أن تتمتع بتقدمها الثقافي الكامل ، وهو المجتمع الوحيد الذي يرى في ذلك أول واجباته . »

على أن هذه المبادئ الاشتراكية السلمية المناهضة للاستعمار كانت تجد

استجابة نظرية فقط ، أما الواقع ، فقد كان مختلفاً إلى حد كبير . فان الفساد الاستعماري كان يجد طريقه ليتغلغل إلى الصفوف الأولى ويستقر بين قادة الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية القديمة . وأصبحت هذه الاستجابة محصورة فقط في الكفاح داخل الدول الاستعمارية ذاتها — والدول الضالعة معها . أما ربط هذا الكفاح الداخلي بكفاح شعوب المستعمرات أيضاً ، وبشكل أساسي ، فهذا ما كان يتنكب له أنصار الاستعمار العمالي . ١

« لقد كان من المؤلف لدى الاشتراكية الثانية أن تركز المسألة الوطنية داخل دائرة ضيقة من القضايا التي تتعلق « بالأمم المتعدية » أمثال الايرلنديين والتشيكيوسلوفاكيين ، والبولنديين والفنلنديين ، وأهالي الصرب ، والأرمن ، واليهود وقايل غيرهم من الأمم الأوروبية . أما عشرات بل مئات الملايين من الشعوب الآسيوية والأفريقية التي تعاني القهر الوطني في أبشع وأتسى صورته ومظاهره ، فقد كانت قلوب هؤلاء « الاشتراكيين » مغلقة دونهم ، فلم يكونوا ليتصوروا أن يضعوا الشعوب البيضاء والشعوب الملونة على قدم المساواة . لم يكونوا على استعداد ان يفتحوا النظر إلى الزنوج « غير المتحضرين » نظرتهم إلى الايرلنديين « المتحضرين » ، أو إلى الهنود « المتخلفين » مثل البولنديين « المتحورين » . وهكذا فيينا يرون أن من حسن السياسة ، أو من البديهي الكفاح من أجل تحرير الشعوب الأوروبية غير المستقلة ، فإن « الاشتراكيين المتزنيين » لم يكونوا على استعداد للحديث جدياً عن تحرير المستعمرات . . التي كانت في رأيهم « ضرورية » « لحفظ المدنية » . وهذه الاعتذارات الوهمية لهؤلاء المارقين على الاشتراكية ليس في مقدورها بأي حال من الأحوال أن تفصل بين انتهاء القهر الوطني في أوروبا عن تحرير شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا من الضغط الاستعماري الواقع عليهم ، فان الارتباط بينهما ارتباط موضوعي لا فكاك منه . »

(ستالين — المسألة الوطنية والاستعمارية)

وبلغ هذا المنهج الفاسد للاشتراكية الثانية القديمة ، والاستعماريين العمال ذروته ، فكانت الحرب العالمية الأولى بمثابة إعلان إفلاسها وانهارها . فان هذه الاشتراكية الثانية بتسليمها للاستعمار قد قضت على نفسها ، فلم تقم

لها قائمة بعد الحرب ، وإنما قامت الاشتراكية والثالثة ، بدلا منها ، لتصبح من أخطائها ، ولتؤسس لأول مرة اتحاد العمال العالمى ليضم جميع أعضائه — دون تمييز عنصري أو جنسى ، ولتربط كفاح الشعوب الداخلى فى الدول الاستعمارية والمتقدمة ، بكفاح شعوب المستعمرات لتحرير الوطنى . وبذلك بدأت المرحلة الحديثة من مراحل الأزمة العامة التى يواجهها النظام الاستعمارى العقيم . . تلك المرحلة التى شهدت التقدم العظيم الذى أحرزته حركة التحرير الوطنى فى جميع بلاد المستعمرات ، وشهدت تقدم الكفاح من أجل الاشتراكية وتقوية الطبقة العاملة فى أوروبا ودول الاستعمار العالمية ، كما شهدت إزدياد عناصر الوحدة فى الكفاح المشترك ونموها المتصل .

الفصل السادس عشر

الاتحاد السوفيتي وتحرير المستعمرات

« التحرير والتعاون الاشتراكي . . لا الاستعمار
والاستغلال الرأسمالي »

نص الدستور السوفيتي على المساواة التامة في الحقوق بين جميع المواطنين ، بصرف النظر عن قوميتهم أو جنسهم ، وذلك في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية . . كما نص على توقيع العقاب على كل محاولة تهدف مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى تقييد هذه الحقوق ، أو منح أى امتيازات خاصة لجماعة معينة من المواطنين ، أو تهدف إلى عزل أو كراهية أى جماعة أخرى بسبب الجنس أو القومية .

وقد كان انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ نقطة التحول الحاسمة في هذا التقدم العظيم الذي أحرزته حركة تحرير المستعمرات ، ذلك أن الثورة ألغت جميع الفوارق بين الشعوب « المتقدمة » والشعوب « المتخلفة » . كما أنها سخرت من دعاوى الاستعمار بين الخاصة « بتمدين » المستعمرات و « دفعها الوئيد نحو الحكم الذاتي » .. وسارت بلا هوادة نحو تحقيق المبادئ الاشتراكية ، فكانت خطواتها الأولى « تحرير شعوب المستعمرات » ، والعمل على إنهاضها .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، اتبعت الوسائل التالية :

أولاً - إعطاء المستعمرات حق الانضمام أو الانفصال عن الاتحاد السوفيتي . . حيث « أن الجمهورية السوفيتية مؤسسة على الاتحاد الحر بين أمم حرة » . وقد تمثل صدق استناد هذا الحق في اختيار فنلندا الانفصال

عام ١٩١٨ .

ثانياً — العمل على رفع المستوى المادى والثقافى فى المناطق المتأخرة التى خضعت للنظام الاستعمارى القديم ، والإسراع فى إنهاضها لتبلغ مستوى أكثر المناطق تقدماً .

وقد تضمن ذلك وضع برامج إنشائية ضخمة ، وتصنيع هذه المناطق ، ومحاربة الأمية ، ونشر التعليم ، وتوفير الخدمات الصحية ، بما أدى أن تصبح هذه المناطق بالفعل أهم المصادر التى اعتمدت عليها البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية . (على غير ما يتوهم كريتش جونز حين يسخر من أن الاشتراكية لن تقدم غذاء أفضل أو تدع القطعان ترعى فى غابة لا يسكنها إلا ذباب الذى تسمى) .

ثالثاً — بذل المعونة المالية من الدولة الاتحادية لتحقيق هذا التحول العظيم ، حتى أصبحت نسبة ما يخصص لهذه المناطق المتخلفة من ميزانية الدولة ، أعلا بكثير مما يخصص للمناطق المتقدمة . وبمعنى آخر أن الوضع العام قد تغير لأول مرة فى العالم ، فبدلاً من أن تمتص الدولة المتقدمة (الاستعمارية) ثروات وموارد الدول المتأخرة (المستعمرات) ، أصبحت المناطق المتقدمة فى الاتحاد تعين المناطق المتخلفة وتبذل لها من ذاتها .

وليس غريباً قط أن تكون لهذه التجربة الإنشائية الضخمة أثراً قوياً على شعوب المستعمرات فى جميع أنحاء العالم ، خاصة إذا ما قارنت بين الظروف البغيضة التى تعيش فيها من استعباد واستغلال وتفرقة عنصرية سوداء ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والأمبراطورية البريطانية .. فان تلك الصورة الزاهية اللامعة التى أصبحت عليها المناطق المتخلفة من الاتحاد السوفيتى ، توحى بالأمل والثقة لشعوب المستعمرات فى كفاحها ضد الاستعمار ، من أجل التحرير ، ولكى يصبح أبنائها سادة أنفسهم ، يعملون على إنهاض بلادهم ، ورفع مستوى حياتهم الاقتصادى والثقافى والاجتماعى .

الفصل السابع عشر

خطوات أخرى لتحرير المستعمرات

« يؤسفني أن أقول إنه لو لم يطلب من شعب هذه البلاد في أوقات الأزمات السياسية إلا أن يكرهوا العنف ، ويحبوا النظام ، ويتمسكوا بالصبر ، لما أمكن بلوغ ما يتمتع به من حريات »
« جلادستون »

تقف الاشتراكية الحقة في جانب التحرير الكامل لجميع شعوب المستعمرات بدون استثناء ، وتنفيذ جميع النظريات التي تجعل من الأجناس طبقات فوق طبقات ، بعضها راقية وأخرى منحطة ، وهي تعادي كل أنواع التفرقة العنصرية والقائمة على أساس اللون أو الجنس .

وهي تنفذ بصفة خاصة تلك النظرية التي تنادي بأن الشعوب « المتخلفة » — أي الشعوب ذات المستوى المنخفض من التقدم الفني والثقافي — تحتاج إلى فترة « وصاية » ، أو بمعنى آخر إنها بحاجة إلى أن توضع تحت إشراف غير ديموقراطي تفرضه عليها القوات المسلحة للدولة الاستعمارية . قيل أن تغدو مستعدة للحكم الذاتي . وإنما ترى على العكس من ذلك أن الحكم الأجنبي الاستعماري هذا لا يؤدي إلا إلى إضعاف القدرة على الحكم الذاتي . وقد ظلت جمايكا مثلاً ثلاثة قرون تحت الحكم البريطاني ، ومع ذلك فهي لا تعتبر « مستعدة للحكم الذاتي » ، أو هكذا يرى حكامها . وبما يجدر ملاحظته في هذا المقام ، أن الذي يحكم على « قدرة » أو « استعداد » البلد المعين للحكم الذاتي ، إنما هم دائماً حكامها الأجانب الذين

يندر عدم تهيؤهم ، بسبب مصالحهم المالية والاقتصادية في إبقاء البلد المعين تحت ذلك الوضع ، أى تحت حكمهم المباشر ، طالما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . والواقع أنه لا يوجد مثال واحد قدر فيه لأحد شعوب المستعمرات في الإمبراطورية البريطانية أن يحصل على استقلاله الذاتي بناء على توصية هوايتول الخالصة .. الخالصة لوجه الحق ؛ فلم يحدث قط أن أعلنت هوايتول أن شعبا من شعوب المستعمرات قد جاوز ذلك الطور المتخلف ، وأنه صار مهيا للحكم الذاتي . لم يحدث هذا قط ، وإنما الذى كان يحصل ، أنها تضطر إلى نوع من المساومة السياسية والتسليم الذى يتفاوت مداه ، وفقا لمدى قوة الثورة الوطنية التى تهدد كيان الحكم الاستعماري كله .

ويمكن أن نخلص من ذلك أن « المحك » أو « الاختبار » الوحيد لهذه « القدرة » و « الاستعداد » فى عرف تلك المدرسة العتيقة التى تعتمد على على التجربة السياسية الواقعية ، إنما يكمن فى « القدرة على الثورة » . إن شعوب المستعمرات لا تظفر بحريتها عن طريق تقديم الالتماسات ، أو ترئيل الصلوات ، أو التودد إلى حكامها ومسالمتهم ، وإنما تظفر بها فقط وفقا لقوة حركة التحرير الوطنية ، عن طريق الثورة الوطنية .

وليس من شك فى أن إحراز التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والقضاء على المفاسد المتولدة عن الخضوع والاستكانة ، وخلق روح جديدة وتعاليم حرة متوثبة ... يتطلب جهودا هائلة عظيمة ، وأن هذه الخطوة ضرورية قبل أن تتحقق السيادة الفعلية للشعوب التى كانت تخضع للاستعمار ، وتمنع بحرياتها كاملة غير منقوصة . وتقف على قدم المساواة فى علاقاتها مع الدول الأكثر تقدما ... ولكن هناك أمر هام : فإن أولئك الذين يتخذون من ذلك أساسا لجدل يهدفون من وراءه إلى القول بأن من الواجب القيام أولا بهذه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، إنما مثابهم مثل من يضع العربى أمام الحصان . وإنما الأمر على عكس ذلك تماما .

إن الاستقلال السياسى هو الخطوة الأولى الأساسية فى حياة أى شعب من الشعوب. . . لكن يستطيع أن يبدأ فى تصريف أموره ، لكن يقيم حكومة تمثل مصالحه هو لا مصالح الاحتكاريين المستغلين . وبعد ذلك فقط ، يمكن أن تتاح الفرصة للاستفادة من موارد البلاد ودفعها إلى مدارج التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستقل ، وبذلك يعود الخير على أبنائها وأصحابها الحقيقيين ، ولا يذهب إلى المستعمرين الخارجيين دون وجه حق .

إذا تحققت هذه الخطوة الأساسية ، أمكن بعد ذلك للدول المتقدمة صناعياً أن تمد يد المعونة الفعلية ، بتصدير الآلات والخبراء العلميين والفنيين . على أن مثل هذه المعونة لا بد وأن تخضع لرقابة الحكومة المستقلة وسلطانها الكاملة . كذلك فإن إقامة وتوسيع نطاق علاقات التبادل التجارى التى تعود بالنفع المشترك على البلدين ، رهين بزوال الصفة الاستعمارية ، بانتهاء عهد الحاكم والمحكوم ، المُستغل والمُستغل .

وهذه النظرة إلى مسألة التنمية الاقتصادية ، واحتمالات التعاون المتبادل فى المستقبل ، يقابلها فى بعض الأوساط الاستعمارية ذعر عظيم ، إذ يسود الاعتقاد أن تحرير المستعمرات سوف يعنى الخراب الاقتصادى لشعوب الدول الاستعمارية التى أقامت اقتصادياتها على أساس الاستغلال الاستعمارى . ولا جدال فى أن هذه البلاد سوف تضطر إلى إنهاء هذا الأساس الطفيلى الفاسد القائم على التبعية والاعتماد على الخراج الوارد من وراء البحار . . . ولكن انهيار هذا الأساس قد أصبح حقيقة واقعة أمام ناظرينا ، وهو يتمثل فى أوضح صورته ، فى ذلك العجز الموجود فى ميزان مدفوعات بريطانيا . كما أن هذه الأزمة تظهر بكل جلاء ضرورة الوصول عاجلاً أو آجلاً إلى وضع آخر ، يتضمن قيام أساس صحى منتج ، كما يحقق قيام توازن تجارى حقيقى . ولا ريب من أن مصلحة بريطانيا أن تبذل الجهود

مبكرة في هذا السبيل . إن الأساس الطفيل لم يؤذ إلا إلى إصابة اقتصاد بريطانيا بضرر جسيم .

على أن الاستعماريين يتدعون أحياناً بـ «مبررات» أخرى .. وكما نرى تتوقف التجارة العالمية على الاحتفاظ بالنظام الاستعماري من حيث تدفق المواد الخام والأغذية والمنتجات الأولية . وإنهم ليزعمون أن بريطانيا «يجب» أن تملك مستعمرات لكي تحصل على حاجاتها من المواد الغذائية والمعادن وغيرها من المواد الخام ، إذ أنها لا تستطيع أن «تطعم نفسها» أو توفر لصناعاتها حاجاتها الأولية .

ولكن هذه الحجة تفتقر إلى أي أساس من الحقائق الاقتصادية ، بل إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يستند لها هو الجهل بسير التجارة العالمية ، والجهل بإمكانات إنتاج الغذاء في بريطانيا .

ويمكن إلقاء بعض الضوء على ذلك فيما يلي :

أولاً — إن بريطانيا سارت متعمدة على سياسة تحديد الانتاج الغذائي وتضييق نطاقه ، وهي سياسة أملت المصالح المجرمة لكبار الاحتكاريين . وإن تيفيل تشامبرلين ليعلمها بكل جلاء في خطبته التي ألقاها قبل الحرب العالمية الثانية في كيترنج في ٢ يولييه ١٩٣٨ ، حيث قال :

«لأنني ألاحظ بعض التقولات عن ضرورة قيامنا بزراعة كل أنواع الغذاء الذي نحتاجه في بلادنا . على أي أرى في ذلك خطأ بالغا ، ولأنني أحب أن أعطيكم سبباً أو اثنين يفسران لكم وجهة نظري هذه . . .

ماذا يحصل لو أمكننا ذلك ؟ إن أول ما يحدث هو أننا سنحقق الخراب بالامبراطورية والبلاد الأجنبية التي تعتمد على أسواقنا . »

وهذه السياسة لم تتوقف بعد الحرب ، وإنما تضمنها البرنامج الزراعي للحافظين / العمال ، الذي يرضى عن تجاهل الملايين من الأفدنة التي يمكن زراعتها .

ثانياً — وهذا هو الإهم ، إن ربط التجارة الدولية بالنظام الاستعماري عمل خيالي إلى أبعد الحدود . ذلك أنه إذا سائرنا هذه الحجة ، كان معنى ذلك أن استيراد بريطانيا المواد الغذائية والمواد الخام من الولايات المتحدة يكون في الوقت الراهن أمراً مستحيلاً ، ما دامت الولايات المتحدة خرجت عن نطاق المستعمرات البريطانية منذ زمن بعيد . كذلك فإن بريطانيا لن تستطيع أن تحصل على الحديد الخام من السويد ، إذا لم تغزو هذا البلد وتضمه إلى الإمبراطورية البريطانية . ١. مسابقة هذه الحجة لن تنتج إلا هذا الغيبث والهراء . لا ريب أن النظام الاستعماري يؤثر في التجارة العالمية القائمة تأثيراً قوياً ، وخاصة في هذا العالم الذي بلغت فيه الاحتكارية الاستعمارية أوجها . ولكن هذا لا يعني بأية حال من الأحوال أن التجارة الدولية تتوقف على النظام الاستعماري .

*

ستظل المواد الغذائية والمواد الخام والمعادن تنتج باستمرار . وسيستمر وجودها في الأسواق . بل إن جميع التجارب قد أثبتت أن كمية إنتاج هذه المواد تزيد زيادة كبرى بمجرد أن تحصل المستعمرات على استقلالها ، وتستطيع بالتالي أن تعمل على تنمية اقتصادياتها ، وتحد من تلك الخسارة التي تلحقها بها وسائل الاستغلال البدائية التي يتميز بها الاستعمار . بل إن هذه التنمية الاقتصادية هي التي ستفتح أكبر المجالات للتعاون مع الدول المتقدمة صناعياً ، بشرط أن تقوم العلاقات على أساس الصداقة والتكافؤ بدلاً من العلاقة الاستعمارية القديمة . إن إنهاء النظام الاستعماري سوف يعني أن أساس التبادل سوف يقوم على المساواة في المستقبل . لن يكون هناك خراج .. بل سوف تهيأ الظروف لخلق فرص عظيمة لتوسيع نطاق التبادل الاقتصادي إلى درجة هائلة تعود بالنفع المشترك ...

*

من أجل ذلك كله ، تؤيد الاشتراكية حق جميع شعوب مستعمرات الامبراطورية البريطانية في تقرير مصيرها كهدف عاجل و كضرورة حتمية. تملئها مصلحة هذه الشعوب ومصلحة بريطانيا ذاتها ، وهذا الحق يعني أن. تمثل هذه الشعوب — الذين تنتخبهم بكل حريتها — يكون لهم كامل الحرية في أو يختاروا شكل دولتهم المستقلة، دون أن يقرروا رغبتهم في الاتصال أو الدخول في نوع من أنواع الاتحاد أو العلاقة الاتحادية مع بريطانيا أو مع أى جماعة أخرى من جماعات الدول . ومن الطبيعي أن الظروف السياسية هي التي ستعاون في تحديد شكل هذه الجماعات أو الاتحادات المستقبلية (وقد تدعو الظروف الواقعية إلى تكوين اتحادات إقليمية. فتجتمع دول في شرق آسيا مثلاً ، بدلاً من هذا الخليط غير المتجانس من مجموعة الامبراطورية البريطانية) . وبما يجب أن يوضح بصفة خاصة هو أن حق تقرير المصير لا بد وأن يتضمن الحق في الاتصال ، وإن كان هذا لا يستتبع أن الاتصال في ظروف معينة قد يكون أمراً مرغوباً فيه .

وليس معنى هذا تأييد تقسيم العالم إلى وحدات صغيرة عديدة مستقلة، في وقت تدعو الظروف الاقتصادية والسياسة إلى كثير من التنظيم الشامل والاتحاد والتعاون الدولي . بل على العكس ، إنه لا يهدف في المدى البعيد إلى تقسيم الأمم وانفصالها — بل يسعى إلى إقامة أوثق صلات الاتحاد بين الأمم على أساس التعاون الديمقراطي ، وتدعيم الأمم المتحدة ، وتوسيع نطاق المعسكر الديمقراطي نحو اتحاد عالمي اشتراكي في المستقبل . ولكن هذا الاتحاد يجب أن يتم في مراحله المختلفة على أساس الرغبة والاختيار الكامل .

إنه يؤكد أولاً ضرورة إنهاء ، الاتحاد أو الضم ، الاستعماري الإجباري بين الحاكم والمحكوم ، من أجل السعي بعد ذلك نحو ذلك الاتحاد الاختياري وليد الرغبة الخالصة .

كذلك فإن الكفاح أولاً من أجل التحرير السياسى للمستعمرات ، وحقها فى تقرير المصير ، لا يعنى تقليل أهمية الكفاح من أجل أى انتصارات محدودة تحرزها شعوب المستعمرات فى معركتها المستمرة كل يوم ، سواء من أجل التخلص من تشريع غير ديمقراطى ، أو من أجل توسيع نطاق الحريات المدنية والخدمات الاجتماعية والتعليمية ، وهى انتصارات يمكن الظفر بها فى نطاق الفرص الموجودة داخل النظم الاستعمارية .

على أنه من الضرورى اتباع الحذر من أن يزيغ هذا المنهج فى الكفاح ، ويكون سبيلاً إلى تضليل الجماهير الشعبية والرأى العام سواء فى الدول الاستعمارية والمستعمرات ، وذلك بأن تمجد الانتصارات الصغيرة ويدفع بها إلى المقدمة بحيث تطفى على الهدف الأساسى ، وهو تحرير البلاد تحريراً سياسياً كاملاً . وهذا التضليل قد سعى إليه رامزى ماكدونالد وزملاؤه من ذوى الميول الاستعمارية من العمال حينما تقدموا باقتراحاتهم إلى مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٠٧ ، وهو عين ما يفعلونه فى حزب العمال البريطانى .

✱

وكفاح شعوب المستعمرات نحو التحرير قد بلغ اليوم مرحلة جديدة مسجلة انتصارات مجيدة . ذلك أن هذه الشعوب تقف فى مقدمة المعسكر الديمقراطى فى العالم ، فى حين كان الأمر على خلاف ذلك فى الماضى . كانت البورجوازية المحلية فى المستعمرات هى التى تقود الحركة الوطنية ، فكان العبء ملقى على أقسام قليلة من المواطنين ، ولم يكن الصراع يأخذ يائتالى إلا أشكالاً محدودة . أما اليوم ، فإن جماهير الشعب هى التى تنهض بالمعركة كلها ، مصطنعة لها جميع أشكال النزال ، بما فى ذلك حمل السلاح . كذلك ، فإن الاستعمار قد أخذ يلجأ إلى كل ما فى جعبته من وسائل يحاول بها سحق الكفاح الوطنى ، فهو يستخدم العنف والإرهاب إلى أقصى

درجاته وأبلغها وحشية وإجراماً ، يقبض على الأحرار بجماعات وجماعات يزج بهم في معسكرات الاعتقال والسجون ، ويُرسل قواته العسكرية وطائراته تهدم المدن والقرى وتشيع الفزع والاضطراب والدمار والخراب . وهو لا يفتأ يتوسل إلى إيقاع الانقسام والفرقة بين صفوف الوطنيين ، يحاول كسب الأقسام القوية من البورجوازية المحلية كحلفاء أو شركاء صغار .

هذه الظروف الجديدة قد دعت حركات التحرير الوطنية إلى أن تهض بهمام جديدة .

✱

ففي بلاد المستعمرات المتقدمة ، نبلور الكفاح الوطني بشكل واضح بين الاستعمار والبورجوازية الكبيرة من ناحية ، وبين جماهير الشعب من البورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين من ناحية أخرى .

✱

أما في البلاد الأقل تقدماً (مثل أفريقيا الغربية وجزر الهند الغربية) حيث لم تكد البورجوازية المحلية تبدأ في الظهور ، فإن الأمر يختلف ، وإن كانت الحركة العمالية النقابية تنبئ عن قيامها بدور رئيسي مع نمو الحركة السياسية والوطنية . على أن الحركة الوطنية في هذه البلاد لا بد وأن تعتبر من الدروس التي يمكن استخلاصها من تاريخ كفاح من سبقها من البلاد الأولى ، وهي دروس يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً — إن تحرير البلاد المستعمرة وتخليصها من قبضة الاستعمار لا يمكن أن يتم نهائياً إلا بكفاح ثوري مظفر . فالحرية لا توهب ، والإستقلال لا يمنح ، وإنما يؤخذ غلاباً .

ثانياً — إن الزحف الوطني لا يمكن أن يبلغ أهدافه النهائية في المستعمرات المتقدمة ، إلا إذا عزلت عناصر البورجوازية الكبيرة

المحلية التي تساوم الاستعمار وتحالفه ، وتخلصت الجماهير الثورية من البورجوازية الصغيرة من تأثير تلك العناصر عليها ، واتخذت لنفسها تنظيماتها الخاصة .

ثالثاً — إن النصر لا يكتمل ولا يبقى إلا إذا اتصلت عناصر الكفاح الوطني بين جميع الشعوب المكافئة ضد الإستعمار وارتبطت بالحركات الديمقراطية الحرة داخل الدول الإستعمارية ذاتها .

✱

وخطوات التحرير لا تقف عند شعوب المستعمرات فحسب . بل إنها تصل الى شعوب الدول الاستعمارية أيضا . وإن جانباً كبيراً متزايداً من المسؤولية تقع على الحركات العمالية وجميع مؤيدي الديمقراطية . وإن من واجبنا (في بريطانيا) أن نقاوم الحروب الاستعمارية ، وسياسة المستعمرين في استخدام العنف كما هو الحال في الملايو ، أو تهديدهم باستخدام القوة المسلحة للاحتفاظ بسيطرتهم الظالمة غير المشروعة كما هو الحال مع هونج كونج . إن مسلك كل ديموقراطي واشتراكي في بريطانيا يحال حرب الملايو ، إنما هو اختبار له في هذه اللحظات .

✱

إن من واجبنا بذل كل معونة لتأييد وتقديم الحركة النقابية ، وحركة الطبقة العاملة في بلاد المستعمرات . بل إن الواجب الأول على نقابات العمال في بريطانيا أن تعلن مساندتها وتماسكها مع نقابات العمال في البلاد الواقعة تحت سيطرة بريطانيا ، وأن تساهم في محاربة جميع القوانين الرجعية المضروبة على الحركات النقابية في المستعمرات المقيدة لحرياتهم وحقوقهم في التكتل والاضراب — وهي قوانين وقيود تكاد تكون مفروضة في جميع المستعمرات البريطانية بدون استثناء ، وكثير منها فرض إبان عهد حكومة العمال ذاتها . ولا ريب أن وجودها في لندن ،

مركز الحكم في الامبراطورية . لما يزيد من أهمية مساهمتها في هذا الكفاح ،
ومن توفر فرص الظفر أمامه .

✱

« كذلك فن واجبنا أن نجاهد كل تضيق في الحقوق الديمقراطية أو
إنكار للحريات المدنية ، وكل محاولة لكبت الصحافة ، وفرض تشريعات
الاضطهاد العنصرى . وتنفيذ لوائح التفرقة بين الملونين والبيض . . . ومن
واجبنا أن نكافح من أجل أن يتمتع جميع المواطنين في المستعمرات بمثل
ما نطالب ونتمتع به من حقوق ديمقراطية . كم منا يدرك أن حكومة العمال
البريطانية جعلت من تداول الثقافة الاشتراكية جريمة في مالطة ، وهو نفس
الامر الذى أهاج رأى العام العالمى على هتلر حينما أعلنه في ألمانيا النازية؟
كم منا يدرك أن ما تحلله في بريطانيا ذاتها تحرمه في كينيا وتنجانيقا
وزانزبار وجيانا وسنغافورة . »

✱

ان من واجبنا قبل كل شيء ، أن نوقظ الطبقة العاملة والرأى العام
في بريطانيا ، وأن نبصره بحقائق الاستعمار وأزمته . أن مهمتنا الاولى أن
نمزق الستار الذى يخدعونه بها عن « نهاية الاستعمار » . . . وأن نهث في
الحركة العمالية تقاليد المعادية للاستعمار . . . وأن نحمل على أن يدرك كل
مواطن أن السياسة الاستعمارية هى مصدر البلاء وأساس أزمة بريطانيا ،
وأنها العقبة الكؤود التى تحول دون التقدم الاقتصادى وانتصار
الاشتراكية . . . أن علينا أن نعيء القوى من أجل تغيير هذه السياسة
تغيرا حاسما .

ان قضية شعوب المستعمرات اليوم ترتبط كما لم ترتبط من قبل بقضية
الطبقة العاملة والاشتراكية في بريطانيا . ان الكفاح من أجل انهاء
الاستعمار وهزيمة الاحتكاريين المتحدين ، من أصحاب الملايين ، أمثال

يونيلفرز وتايت وليل وشركة الصناعات الامبراطورية وغيرهم ، الذين يسيطرون من مقرهم الرئيسى فى بريطانيا ، عملياتهم فى استغلال العالم كله وخاصة فى الامبراطورية التابعة لهم . . هذا الكفاح لا يمكن النهوض به فى بريطانيا وحدها . إن العمال البريطانيين لن يمكنهم أن يكسبوا معركتهم بدون حلفاء لهم . وحلفاؤهم الطبيعيون ضد الاستعمار هم فى المحل الاول شعوب المستعمرات .

ليست المعركة معركة تحرير شعوب المستعمرات فحسب . . إنها معركة تحرير بريطانيا أيضا .

الفصل الثامن عشر

تحرير بريطانيا

« هذى انجلترا ، لم ولن تكن أبدا
راكمة عند أقدام الغازى المتكبر ،
إلا عندما بدأت هى تسعى فى جرح نفسها . »
« شيكسبير »

لقد حان الوقت الذى يجب فيه الاعتراف بأزمة الامبراطورية ،
وبجابتها واستخلاص نتائجها وعبرها ، ورسم الخطوط العملية لازامها .
لقد استطاع انجلز — بما امتاز به من عمق وبعد نظر ، أن يتنبأ منذ
مائة عام مضت ، بما ينتظر الاحتكار الصناعى البريطانى العالمى الصاعد المظفر
فى تلك الآونة من أفول وتداعى وتقلص وانهار أمام زحف الرأسمالية
الأمريكية . كذلك استطاع أن يبين الاحتمالات الحادة القاسية التى سوف
تواجه الطبقة العاملة البريطانية فى هذه المرحلة .. إما أن تتضور جوعا
أو تشوز .

واليوم ، بلغت الرأسمالية البريطانية ، والطبقة العاملة البريطانية هذه
المرحلة ، وأصبح عليهما أن يواجها هذه الأزمة العنيفة وتلك الورطة التى
تعمق جذورها يوما بعد آخر .

والواقع ، أن الرأسمالية الأمريكية قد تفوقت على زميلتها البريطانية
فى الانتاج الصناعى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، غير أن
الرأسمالية البريطانية التى تخلفت عن زميلتها الأمريكية ، والألمانية أيضا
فى هذا المجال ، قد استطاعت أن تمتد فى عمرها بفضل احتياطها المتراكم

من احتكارها الصناعي العالمى السابق ، وعن طريق مضاعفة استغلالها
لإمبراطوريتها من مستعمرات العالم . وهكذا أصبحت الرأسمالية البريطانية
تمثل فى عصر الاستعمار نظاما كلاسيكيا من الرأسمالية الطفيلية العجوز
المتداعية ، والتي تتوقف حياتها أكثر وأكثر على ما يأتىها من خواجه
خارجى توازن به حساباتها .

ولكن هذا الأساس الذى استطاعت بفضلها أن تمتد فى عمرها .. قد
أوشك على الإفلاس . وغدا الاختيار القاسى الذى تنبأ به أنجلز أمرا
لامفر منه ، وتدفع اليه القوى الواقعية القهرية ، تلك القوى التى تعلن وتؤكد
نهاية النظام الاستعمارى وأقول عصره .

إن أزمة بريطانيا إنما هى أزمة الإمبراطورية . وهذا هو حجر
الاساس فى جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية العاجلة التى تضغط علينا
فى كل مرفق من مرافق حياتنا .

والجدول التالى يوضح بشكل سريع التغير الأساسى فى وضع بريطانيا
بمنذ حالة قبل الحرب .

دخل الاستثمارات البريطانية ومصرفات الحكومة فيما وراء البحار
(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينيه)

النقصان أو الزيادة	١٩٤٨	١٩٣٨	
١٢٥ —	٥٠ +	١٧٥ +	صافى دخل الاستثمار الخارجى
٢٢٠ +	٢٣٦ —	١٦ —	مجملة مصروفات الحكومة
	١٨٦ —	١٥٩ +	

وهكذا هبط الخراج الوافد عبر البحار فى عام ١٩٤٨ إلى سبعة (٢/٧)
قيمه قبل الحرب ، فى حين زادت المصروفات التى تتكبدها الحكومة عبر
البحار إلى خمسة عشر ضعفاً ، وبذلك ، فنحن إذا وازنا بين الأمرين —
وهما يعبران أصدق تعبير عن السياسة الإستعمارية — وجعلنا لكل منهم
حساباً ، وجمعناهما سرّياً ، اثبتين اننا أن ذلك الخراج الفائض الوافد قبل
الحرب والذى بلغ نحو ١٥٩ مليوناً من الجنيهات قد انقلب إلى عجز قدره

١٨٣ مليوناً. ومضمون ذلك أن الربح العظيم قد تحول إلى خسارة إجمالية تصل إلى ٣٤٥ مليوناً من الجنيهات نتيجة لهذه المغامرات والسياسات الاستعمارية. وهذه الخسارة واقعة على الحكومة أى على جانب الشعب من وجهة النظر العامة لاقتصاديات البلاد، وليس من وجهة نظر شركات الاحتكار الاستعمارية التى تجنى فى الحقيقة هذه الأموال الطائلة.

وليس من شك فى أننا إذا أوغلنا فى دراسة كل الحقائق فلا بد أن ندخل فى اعتبارنا عوامل أخرى غير هذه الأرقام المبسطة. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام المبسطة المستقاة من المصادر الرسمية، تكفى لايضاح هذا المضمون دون نزاع.

وهكذا ينكشف إفلاس الوضع الراهن لبريطانيا، وسياسة الاستعمار التى سارت عليها كل من حكومتى العمال والمحافظين.

✱

وقد علت الصيحة عام ١٩٤٥ تحذر وتنذر الحركة العمالية أنها إذا لم ترغب الحكومة العمالية الجديدة على تغيير سياستها الخارجية تغييراً كاملاً، تلك السياسة التى لم تزد على أن تكون امتداداً شاملاً لسياسة حزب المحافظين فى اتجاهاتها الاستعمارية التى يرسمها الرأسماليون الاحتكاريون الرجعيون. . . وإذا لم تتبع الحكومة العمالية سياسة جديدة، فإن بريطانيا لن تستطيع أن تتمتع بتقدم اجتماعى أساسى فضلاً على أن مستقبل البلاد جميعه يتعرض لخطر عظيم.

وقد دلت هذه الأزمة التى تعانىها بريطانيا، والتى أخذت وزراء العمال على غرة، فما استطاعوا أن يواجهونها بسياسة إيجابية. . . دلت هذه الأزمة التى وقعت بالفعل على صحة هذا التحذير.

وبالرغم من ذلك الانتصار الذى أحرزه مستر موريسون بعدم موافقة حزب العمال فى مؤتمره الذى عقد فى بورتموث فى يونيو ١٩٤٦، على اقتراح

الاتحاد مع الحزب الشيوعي ، وما أعلنه من أن حكومة العمال الثانية ١٩٣١/١٩٢٩ قد جابهت الأزمة الاقتصادية العالمية على غرة منها ، لأنه لم تكن نعلم أننا نتقاد إليها ، وأن هذا الوضع لن يحدث مرة أخرى على الإطلاق لأنهم قد أقاموا تنظيمًا شاملاً موجهاً ..

« عندما تولت حكومة العمال مقاليد الحكم في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣١ .. وواجهنا الضربة الاقتصادية والمالية عام ١٩٣١ ، لم تكن نعلم أننا نتقاد إليها . وكان يجب علينا أن نعرف ماسبقاً بلنا ، ولكننا لم نكن نستطيع ذلك ، إذ لم يكن يوجد جهاز منظم في الدولة ليخبرنا عن حقيقة الحال . . فلما ألفينا أنفسنا داخل المأزق ، لم تكن ندري تماماً ماذا نفعل ازاءه . »

واستطرد يقول في حكمة عميقة . .

« ان المسألة الحقيقية التي تواجه رجل الدولة في مجال الصناعة والاقتصاد ، هي أن يبصر بالمشاكل حين تتجمع في الأفق ، وأن يحاول منعنا من الوقوع في شرها . »

بالرغم من ذلك كله ، فلم تكن هناك بادرة واحدة تدل على إدراك المؤتمرين أن سحب الأزمة تتجمع ، وأنها توشك أن تنقض على البلاد . . وأصم الجميع آذانهم عن السماع لذلك الإنذار الواضح الصريح . بل على العكس من ذلك ، فإن مستر موريسون في خطبته السابقة نفسها التي ضمنها خجله الاقتصادي لحقيقة الموقف خلال ١٩٢٩/١٩٣١ — بالرغم مما ألقى أيضاً من تحذيرات وإنذارات مماثلة — استطرد بما يزعمه من نظريات غبيدة يتنبأ بأحوال الانتعاش والازدهار فيقول :

« سوف نصبح سريعاً قادرين على أن نشترى من عبر البعار أشياء أوفر وأفضل ... وسيكون عام ١٩٤٧ هو العام الذي سوف نحقق فيه ثمار جهودنا التي نقرسها في عام ١٩٤٦ . ان لدينا من الأسباب المعقولة ما يجعلنا نتطلع قداماً نحو الحصول على مستوى أعلا من اوارادات . »

ولكن عام ١٩٤٧ لم يحقق نبوءة مستر موريسون . بل إنه كان عابياً

سبباً للاقتصاد البريطاني ، ثارت فيه الأزمة وكشرت عن أنيابها المخيفة . . . فقد استنفد فيه القرض الأمريكي ، وثبت إفلاس دعائم السياسة الاقتصادية التي تسير عليها الحكومة . . . مما أفضى بالسير ستافورد كريس أن يتخذ تدابير استثنائية للتكشف والحد من الواردات . ولعله كان جديراً بمستر موريسون أن يحل « لجانه التخطيطية » ، وأن ينصرف أكثر إلى مزيد من الدراسات الاشتراكية العلمية .

أما ذلك التفاؤل الباهر ، الذي هلّل له وزراء الحكومة في تقاريرهم الاقتصادية ، وتفاخروا فيها بزيادة إنتاج كرات التنس والغلايات الكهربائية ، وساقوها دليلاً على الإلتعاش الكبير . . . فانه لم يحتمل أكثر من عامين بعد نهاية الحرب ، مفسحاً السبيل إلى أزمة دائمة ضيقت الحناق على البلاد منذ صيف ١٩٤٧ ، عند ما أخذت حقائق الموقف تتضح وتثبت وجودها وترغم المسؤولين والأهالي على الانتباه لها ، وعندما وضع الاستنفاد السريع للقرض الأمريكي ، ثم ذلك الشبح المخيف الذي بدأ يهدد بعجز في ميزان المدفوعات بلغ ٦٣٠ مليوناً من الجنيهات في مدى عام واحد . ولكن . . . لما كانت الأسباب الحقيقية الأزمة غير واضحة أو مفهومة لدى زعماء وجهاز العمال حتى يمكنهم توقعها أو التنبؤ بها ، فان وقوعها « مرة واحدة » أدى إلى محاولة مجاہتها بتدابير يائسة لم تفلح إلا في مضاعفة الداء . . . وبقيت الأسباب والدوافع الحقيقية في مجالات السياسة بعيدة عن أن تمس أو تعالج .

إن « أزمة ميزان المدفوعات » لم يتدبر أمرها ، إلا أنها تمثل أزمة في ميزان المدفوعات فحسب . . . فشكلت الأعراض على أنها المرض الأصيل . ومن هنا ، كان الصراخ والعيول في كل منبر ، وصحيفة ، وإذاعة . . . ونحن لا نتج من الصادرات ما يكفي لدفع أثمان وارداتنا ، (كما يقول حزب العمال في نشرته عن ألف باء الأزمة A.B.C. of the Crisis التي أصدرها

عام ١٩٤٧) . إننا نستورد ونستهلك أكثر مما يجب ، ونحن ننتج ونصدر أقل مما يجب . فما هو الحل ؟ تحديد الاستهلاك . زيادة الإنتاج . الإقلال من الواردات . الاستزادة من الصادرات .! وهكذا تحل الأزمة ، وتوازن حسابات بريطانيا وميزانها . فما أسهل الحل .!

*

عندما اقترح مارشال مشروعه الشهير، هلل وزراء الحكومة ، وزعماء المحافظين والمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال ، وكبروا وصفقوا ، وقفزوا يبسطون أذرعتهم وأكفهم تتلقى الذهب الغزير . إن الدولار قد بدأ يعود، بعد أن أنقض معين القرض الأمريكي . وحلت الأزمة... وقام بيفان وشنويل يزجيان الشكر للرأسماليين الأمريكيين الكرماء ، بين ذهول يستولى على جماهير العمال .. الذين ألقى في سمعهم طوال حياتهم أن الاشتراكية سبيلهم إلى علاج البطالة ومحوها . وكان عليهم أن ينسوا ويتغافلوا عن تبطل مليون ونصف من إخوانهم . قاموا يعلنون إليهم ألا يلقوا بالآ إلى شروط المشروع ، وأن يتركوا الريبة إلى الروس المتشككين أبداً ، وإلى حلفائهم من شرق أوروبا الذين لا يهتمون إلا باستقلالهم الاقتصادي . لن ينتهى مشروع مارشال بعد أربع سنوات إلا وتكون بريطانيا قد وازنت حساباتها ، واستقامت أمورها طيبة ، مع بذل بعض التضحيات ، ووضع الحجر على البطون ، وزيادة الإنتاج ..!

وهكذا فرضت القيود على التجارة البريطانية . وبدأت قوائم الصادرات الممنوعة تتوالى تمنع الاتجار في سلع يزداد عددها يوماً بعد يوم . وأخذت الأفلام والمجلات الأمريكية تنهر... وأخيراً ، أقام مدير المعونة الاقتصادية الأمريكية في قلب الامبراطورية يشرف وينظم ويبدل المشورة أحياناً ويعطى التعليمات أحياناً أخرى . واتسعت مكاتبه ، لتتحول إلى شبكة وأخطبوط من المكاتب الفرعية والموظفين . . ومن بين نتائج أعماله التي سجلها بارتياح

ما كتبه في تقريره : « إن برنامج بناء المساكن قد انقص إلى درجة كبيرة ، وكذلك الحال مع كل من برنامجي الصحة والتعليم ، (تقرير توماس فينلتر Thomas K. Finletter ، رئيس البعثة الخاصة لإدارة التعاون الاقتصادي بالملكة المتحدة ، المقدم منه إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٠ فبراير ١٩٤٩) .

ثم تبع الاحتلال الأمريكي الاقتصادي ، احتلال أمريكي عسكري . . . وكان « مؤقتاً ، أول الأمر . . . للتدريب ، ثم غدا دائماً . » ولعل أبلغ وصف لهذا الأسلوب ، ما كتبه هتلر في كتابه « كفاحي »

« ان الفاتح الذكي ، هو الذي يتدفع الى تحقيق أهدافه على مراحل . . . فكلما ازدادت المغامرات والأساليب التي تلم تدريجياً دون ضجة ما ، كلما ضعف تبرير مقاومة الأمة المغلوبة على أمرها أمام الشعوب الأخرى اذا انتهت الى الثورة على آخر حقائق الضغط الطويل المستمر . . . وهذا يتضح بصفة خاصة ، اذا ما تقبلت الأمة ما يفرض عليها على الدوام بصبر أو سكون . »

وهكذا فعل الشعب البريطاني . أطاع الأوامر طاعة عمياء . فربط الحجز على بطنه وجد في أداء عمله ، وزاد من الإنتاج ، حتى ارتفع بين صيفي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بنسبة ١٧٪ وفقاً للأحصائيات الرسمية (وزادت الأرباح والفوائد بنسبة ٢٤٪) . . . في حين انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٣٪ .

ولم يقبل صيف ١٩٤٩ ، حتى أعلن مرة أخرى ، أن الأزمة أسوأ حالا من أي وقت مضى ، وأن امتداد العجز في الدولارات يصل إلى ٦٠٠ مليوناً من الجنيهات كل عام ، وأن احتياطي الذهب والدولار يذوب سريعاً بحيث لن يمر عام بعد ذلك حتى ينفد تماماً ، ولاح أن مشروع مارشال سوف لا يقدر على تغطية هذا السحب ، والانهاك المستمر . . . وبالتالي أصبح « الانعاش » الاقتصادي الذي بشر الهاتقون لمشروع مارشال بتحقيقه

عام ١٩٥٢ ، سرا بآ خادعاً . . وأملا ليس إلى تحقيقه من سبيل . !
ولم يبق أمام وزراء الحكومة الكبار إلا أن يحجوا مرة أخرى إلى
« مكة » واشنطن ، يحدوهم أمل جديد . . في المعاوطة . ولكن نغمة
الصحافة الأمريكية تغيرت هذه المرة . فأصبحت أكثر جفافاً ولا داعي
للقول أنها غدت غير كريمة ، ولم تعد « المرزبة » خافية على أحد ... فان
أظفار النسر قد عمقت في جسد الليث الجريح . !

واشتدت قسوة الشروط الأمريكية الجديدة . فانخفض سعر الجنيه
الاسترليني من ٤.٣ دولاراً إلى ٢.٨٠ في سنة ١٩٤٩ ، إثر مؤتمر
واشنطن ، واضطرت الحكومة البريطانية بالرغم منها ، وعلى غير إرادة
خبراء خزانها ، إلى التسليم للضغط الأمريكي العنيف الذي حمله إليها سنيدر
وزير مالية أمريكا أثناء زيارته لندن في يولييه من نفس العام . وهذا
الهجوم الأمريكي المظفر ، زاد من ضعف مركز الاسترليني العالمي ، وخفض
مستويات المعيشة في بريطانيا ، كما أنه زاد من متاعبها الاقتصادية إذ أصبحت
قيمة الواردات أكثر ارتفاعاً وغلواً ، في حين انخفضت قيمة صادراتها
وسهل الأمر كثيراً أمام رأس المال الأمريكي ليشترى الحصص التي يريدها
سواء في بريطانيا أو في الإمبراطورية .

ولم تجد الحكومة سبيلاً آخر إلا أن تمضي سادرة في سياسة تكبيل
الشعب بقيود جديدة وربط الأحزمة على البطون ، ومطالبته ببذل مزيد
من التضحيات والعرق لزيادة الإنتاج ، وزيادة الصادرات إلى أسواق
الدولار ، التي لا تحتاج إلى المنتجات البريطانية . ! وكنتيجة تلقائية
لخفض العملة ، كان لابد من زيادة الصادرات بمقدار الخمسين للاحتفاظ
بالوضع الراهن — على عجزه ، ثم كان لابد من مضاعفة الجهد أربعة مرات
لسد هذا العجز ! ومع ذلك كله ، فما الذي كان ينتظر ويرجى حدوثه ، وأي
مستقبل أو فرصة تفتح أمام كل هذه الجهود الشاقة المضنية ، وكل تلك

المطالب الخيالية في وقت تتعمق فيه جذور الأزمة الرهيبة ، وفي وقت تضطر بقية البلاد الرأسمالية المتنافسة خارج منطقة الدولار إلى تخفيض عملاتها هي الأخرى سعياً وراء أسواق الدولار . . بل في وقت تعتمد فيه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها جاهدة نحو خفض وارداتها وزيادة صادراتها ؟ أى مستقبل وأى فرصة هذه تتكاتف فيها تلك العوامل الثلاث على تحطيمها . . ؟ لقد كان من الواضح أن ذلك الأمل الجديد للخروج من الأزمة وحلها بالعمل على اشتداد المنافسة أو الحرب التجارية عن طريق مضاعفة الصادرات إلى أسواق الدولار أربعة أضعافاً إنما هو أمل غير واقعي بالمرّة ، بل هو أشدّ مجافاة للواقع وخروجاً عليه من التدابير والحلول السابقة ، وهي التي اعترف الوزراء أنفسهم بأنها لم تكن أكثر من محاولة لإثر آخرى لم تفض أى منها إلا إلى أزمة جديدة ، وفي ذلك يقول سيرستافورد كرييس في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ :

« لقد كنا نحاول معالجتها بسياسة من الإجراءات المؤقتة لم تكن تفض إلا إلى سياسة من الأزمات . »

وكان من الواضح أن هذا الإجراء الجديد بتخفيض العملة لم يكن ليؤدي إلا إلى أزمة أكبر ، كما دل على ذلك انهيار برنامج مضاعفة صادرات الدولار إلى أربعة أضعافها ، مما دعا إلى اشتداد الهجوم على مستويات المعيشة ، وهو الهجوم الذي كان تخفيض العملة بداية غير مباشرة له ، وتبعه اتساع نطاق البطالة ، والهجوم الصريح على الأجور وساعات العمل والخدمات الاجتماعية . . . التي طالما صرخ منها المحافظون وأصحاب الأعمال الكبيرة . وقد مهد لذلك كله سير ستافورد كرييس في خطابه بمجلس العموم في ٢٧ سبتمبر إذ قال :

« إذا لم نعمل على انجاح هذه التدابير ، فإن التضخم سيحقق بالأزمة وحينذاك نكون قد فشلنا في تجنب أحوال البطالة العامة والفقر . »

وهكذا لم تكن نتيجة سياسة المحافظين أو الإصلاح العمالى فى فترة السنوات التالية للحرب . . إلا هذا المستقبل المظلم . . وهذا يقطع بأن أسباب المرض عميقة متأصلة ، وأن تشخيصه كان خطأ منذ أول الأمر — من أجل هذا لم يفلح العلاج الذى حاولته الحكومة ومستشاروها الاقتصاديون .

أزمة ميزان المدفوعات :

ماهى ؟ . انها تستحق أن نقف عندها وقفة قصيرة ، لعلنا ندرك كنهها .

إن جميع الخطب والمقالات والإذاعات والنشرات والرسومات الكاريكاتورية تنهال مليئة زاهرة بالبيانات والإيضاحات « تفسر » وتشرح ، الأزمة للواطن العادى ، أو رجل الشارع المسكين .. بمثل هذا الكلام (« إننا نستورد أكثر مما يجب » ، « إننا نصدر أقل مما يجب » ، « لا بد وأن تقتصد » ، « لا بد وأن نصدر أكثر » .. الخ . الخ .) . أما العامل الرئيسى المباشر فى عجز ميزان المدفوعات ، فإنه لا يذكر أبدا . والسبب فى ذلك واضح ، إذ أن سياسة الاستعمار وما تجره من نفقات فادحة . هى ذلك العامل الرئيسى المباشر فى هذه الأزمة .

إن الجدول التالى يبين نسب كل من نفقات الحكومة فيما وراء البحار ، ونفقاتها العسكرية فيما وراء البحار أيضاً وأثرها فى عجز ميزان المدفوعات . ولارىب أن نفقات الحكومة المذكورة والمعطاة على أساس المجموع السكلى لها حيث أن « تعهدات الحرب وتسوياتها » التى تذكر فى الحسابات الرسمية على أنها جزء مقابل من النفقات ، وهى بالتالى تودى إلى خفض فى المجموع الكلى كان من الممكن — لو اتبعت سياسة مغايرة لسياسة الاستعمار — أن تعاون . لا على تمويل الالتزامات العسكرية فى الخارج ، بل على إدارة بعض العجز .

القليل في ميزان التجارة والذي كان لا بد من حدوثه خلال فترة الانتقال فيما لو تحول الاقتصاد الاستعماري المفلس إلى اقتصاد غير استعماري ..

عجز بريطانيا وثقات الحكومة فيما وراء البحار
(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينية)

١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ المجموع لسنة العجز

يناير - يونيو يناير ٤٦ -

يونيه ٤٩ -

العجز في ميزان المدفوعات ٣٨٠ ٦٣٠ ١١٠ ١٠ ١١٢٠ -

المجموع الكلي لنفقات

الحكومة فيما وراء البحار ٥٥٦ ٣٧٢ ١٨٦ ١٥٥ ١٢٦٣ ١١١

النفقات العسكرية منها ٣٨٢ ١٩٧ ١١٥ ١١٢ ٨٠٦ ٧١

(الوثيقة الحكومية رقم ٧٧٩٣ عن "عجز المملكة المتحدة في ميزان المدفوعات ١٩٤٩/٤٦")

وهكذا يتضح أن مجموع العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة ثلاث سنوات ونصف تبدأ من ١٩٤٦ إلى نهاية النصف الأول من عام ١٩٤٩ ، لم يكن يرجع لحسب إلى نفقات الحكومة فيما وراء البحار ، بل يتضح أيضا أنه كان من الممكن تفادي هذا العجز ، بل وتوفير رصيد من المال لدى الحكومة . وقد يمكن القول أن بعض هذه النفقات كانت ضرورية ، ولا مفر منها . كنتيجة للحرب ، و ابراج الترفيه والتعمير (١٨٣ مليوناً) أو نتيجة نفقات احتلال أراضي الأعداء السابقين (١٤٢ مليوناً) - وأن يرجع جزء كبير منها إلى نتائج السياسة الرجعية في هذا الاحتلال) ، ولكن لا ريب أن الجزء الأكبر من هذه النفقات فيما وراء البحار ، الذي يبلغ ٨٠٦ مليوناً من الجنيهات أو أكثر من سبعة أثمان العجز الكلي في ميزان مدفوعات بريطانيا ، إنما يعزى إلى النفقات العسكرية .

ولا يرجع ذلك لحسب إلى النفقات العسكرية التي تلت انتهاء الحرب مباشرة ، بل على العكس ، فانها زادت مثلاً من ١١٥ مليوناً خلال

عام ١٩٤٨ إلى ١١٢ مليوناً خلال النصف الأول من عام ١٩٤٩. فحسب،
أى إلى الضعف .

هذه هى الحقيقة الأولية الناصعة . . والسبب الرئيسى المباشر لعجز
بريطانيا فيما بعد الحرب . . السبب الذى لم يكتب قط فى أى نشرة،
ولم يعلن قط فى أى اذاعة ، ولم يعترف به أى وزير أبداً ، ولم يذكره
أى اقتصادى رسمى يحاول شرح ، أسباب الأزمة ، لا ولم يلجأ إليه مطلقاً
أى كاتب أو محرر سياسى مسئول أو صحفى بارز من أولئك العاملين فى
تلك الصحف التى توزع الملايين ، والتى تلقى على الحكومة كل يوم الدروس
والمحاضرات ، تعيب عليها مظاهر البذخ الاجتماعى فى الداخل ، وتعيب
على العمال كسلهم وما تعودون من عادات تهظم تكاليفها . إنها الحقيقة
الناصعة ، أو هو ذلك السر الهائل والجرم العظيم الذى تحرص الامبراطورية
البريطانية المحتضرة على إخفائه ، وحمله معها إلى قبرها . أما ذلك العامل
المسكين ، فإن صحافة الصور والكاريكاتير (بكل ما أوتيت من فنون الدعاية
الحديثة) لا تزال مستمرة سادرة فى حكاياتها الخرافية تتمثل «الواردات»
فى رغيف من الخبز وفخذة مغرية من اللحم . ١. وتتمثل «الصادرات» فى ذلك
العرق المتصيب من جون سميث (كرمز للعامل البريطانى) . «إن جون سميث
لا يبذل كل جهده . لو أن جون سميث يعمل أكثر ، ويبذل من عرقه
أوفر ، فلربما أمكنه الحصول على نصيب أكبر من الخبز واللحم . وكثير
غير ذلك مما يصبو إليه . ١. وهكذا . . ان الأمر بسيط ، لو أنك تدبره . ١.

ولو . . أمكن لأى ناقد جريء فى مؤتمر عمالى أن ينجح فى القاء كلمة
أو الإشارة الى أن النفقات العسكرية فيما وراء البحار هى السبب الرئيسى
لهذا العجز ، لأرغى الوزير وأزبد ، وصاح فى حماس غاضب مفتعل ملتهب ،
«أتريد لجزيرتنا الصغيرة أن تبقى بغير سلاح ، فلا نستطيع الدفاع عنها ؟ ١»

وتظل القوات تبحر إلى سنغافورة وهونج كونج من أجل الابقاء على الغزو العسكري والإحتلال القهرى لكثير من « الجزر الصغيرة » .. وهو أمر يختلف تماما عما يلقى في أسماع الحاضرين ، أو يرسب في أفهامهم . ١

ومع ذلك ، فإن أسباب أزمة بريطانيا وعجزها لا تقتصر على المصروفات العسكرية التى تنفقها فيما وراء البحار فحسب ، بل إن هناك عوامل أخرى تعاون عليها لا بد من تقصيصها لكي تكتمل فى أذهاننا صورة حقيقية عن تلك السياسة الاستعمارية التى تعتمد على الحلول العاجلة المباشرة — ولكى يتكون لدينا فهم صحيح لأصولها العميقة . فمن هذه العوامل التى يجب إدخالها فى الاعتبار نفقات التسليح ، وقد بلغت فى عام ١٩٥٠/٤٩ ثمانمائة مليون جنيه (١) ومنها أيضا دعوة الرجال الى السلاح ، أو بمعنى آخر استنفاد الطاقة العاملة فى غير مجهودات انتاجية مما يعاون على خفض الانتاج العام ويزيد من توغل الأزمة (٢) .

ولقد قدر فى صيف ١٩٤٩ ، أنه يوجد على الأقل مليون ونصف يعملون فى القوات المسلحة أو فى الأعمال المتصلة بها .. وهم جميعا يمثلون طاقة ضائعة . وحتى إذا افترضنا أن الحاجات الضرورية للدفاع الوطنى ، والالتزامات الدولية التى تفرضها الأمم المتحدة تتطلب تعبئة نحو نصف

(١) وقد ظلت تزداد بعد ذلك كل عام حتى اسكاد تبلغ الآن ضعف ما وصلت اليه منذ خمسة اعوام .

« المترجم »

(٢) ومن الأمثلة البارزة عن تضييع الموارد والجهود بتحويلها فى الأغراض الحربية ما جاء فى مقال د . سيرز D. Seers نشره فى مجلة معهد أكسفورد للإحصاء Bulletin of The Oxford Institute of Statistics فى صيف ١٩٤٧ .. إذ بين أنه بالرغم من زيادة الانتاج القومى فى عام ١٩٤٦ بمقدار ١٦ ٪ عن عام ١٩٣٨ ، إلا أن الاستهلاك الفردى قد نقص بمقدار ٢ ٪ ، كما هبط تكوين رءوس الأموال بنحو ٩ ٪ ، ولم يزد الاستهلاك العام (الذى يشمل المصروفات المدنية للدولة ، والخدمات الاجتماعية) عن ٣ ٪ . ولم يكن من الصعب معرفه أسباب ذلك .. فان زيادة الانتاج قد ذهبت جميعا إلى الأغراض الحربية ، إذ يكلف المقال عن أن النفقات العسكرية قد زادت بمقدار ٢٤٩ ٪ !..

مليون ، فإن جهود مليون من أبناء البلاد يمكن أن تطلق لخدمة الإنتاج . فإذا لجأنا الى الأرقام لتحدثنا عما يعنى ذلك بشكل مادي ، فالتنا نجدها تقدر أنه بالقياس إلى إنتاجية العامل في ١٩٤٩ مثلا فإن الطاقة الإنتاجية العامة للمليون من أبناء البلاد تعادل من البضائع ما قيمته خمسمائة مليون جنيه . ! ولا ريب أن من الواضح أن مثل هذه الزيادة (٥٠٠ مليون جنيه) لا تعاون الصادرات على تغطية العجز التجارى فحسب . بل إنها تدعو في الحال إلى رفع مستوى المعيشة بدرجة كبيرة ، وإلى تزويد البلاد بالكثير من المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الحاجات الانشائية . وليس من شك في أن مثل هذا التحسن يهيء في نفس الوقت تغييرا جوهريا في السياسة التجارية . . . وان كان يوجد من الأسباب القوية ما يدعو الى القول ان مثل هذا التغيير العام نحو الازدهار لن يمكن تحقيقه إلا إذا أزيلت تلك العقبات الرئيسية التي تلتقي بها الاعتبارات السياسية الرجعية . !

لقد أخفى القرض الأمريكى — لفترة معينة — إفلاس السياسة الاستعمارية . غير أن هذا القرض قد استخدم في الحقيقة — لا لمعاونة بريطانيا إقتصاديا ، وإنما — كما قصد الأمريكيون أن يستخدم — في استمرار بريطانيا على تحمل أعباء تعهداتها العسكرية ، وهى أعباء لا قبل لبريطانيا على تحملها ، وإنما كانت ستضطر الى خفضها وتقليل مداها . وقد كتب ج. د. ه. كول في صحيفة « نيو سبيتمان آند نيشان » في ٥ أبريل ١٩٤٧ يقول :

« إن وجود هذا القرض قد مكن الأمريكيين أن يفرضوا علينا من الالتزامات ما كنا سنضطر إلى نبذها ، لعدم قدرتنا العاجلة على القيام بها . . فلم نكن نستطيع إبقاء حامياتنا باليونان ضد الروس ، أو أن نلعب تلك اللعبة الخطرة في فلسطين ، أو أن نقوم بدور حراس الرأسمالية في الشرق الأدنى والأوسط . . وإر كنا نبذنا الترض — لو انترضا إمكان ذلك — لإضطررنا في الحال إلى تحديد تعهداتنا العسكرية والامبراطورية ، وحصرها في أضيق نطاق ،

ولا تمجها إلى أن قيم علاقات الود مع الاتحاد السوفيتي . . . ولا طرنا تحت
إلحاح الحاجة الماسة إلى إعادة تنظيم صناعاتنا المدنية والهندسية لمواجهة مطالب
إعادة البناء الاقتصادي . »

وهكذا عرقل القرض الأمريكي في الواقع إعادة بناء الاقتصاد
البريطاني ، بل كان بمثابة حجر الأساس في بسط السيطرة الاقتصادية
الأمريكية على بريطانيا ، بفضل ما قبضت به المادة التاسعة وغيرها من
التحفيزات المقيدة الأخرى التي تضمنتها اتفاقية القرض . وفي مثل ذلك
كتب الاستاذ بالوغ Balogh في نفس الصحيفة السابقة في عدد ٢٤ يناير
١٩٤٨ ، فقال إن الثمن الذي تدفعه بريطانيا لقاء متابعة سياسة مستر بيفن
والحكومة العمالية يفوق في الحقيقة ما تحصل عليه من ذلك القرض . .
وأوضح :

« . . . فشل وزارة الخارجية العام في أن تدخل في اعتبارها — عند
تقريرها لسياستها — قدرتها على تحمل الأعباء الداخلية ، والالتزامات الأخرى
سواء كانت عسكرية أو اقتصادية في طبيعتها . بالرغم من أن هذا الفشل قد كلف
البلاد ، مباشرة وعن طريق نقص الانتاج والصادرات الناتج عن بطء تسريح
القوات وإعادة الحياة المدنية . سيرتها الأولى ، أكثر من المبالغ الإجمالي الذي
حصلت عليه من القرض الأمريكي بمقدار يزيد كثيرا عن ألف وخمسمائة مليون
من الجنيهات . »

وهكذا يكون صافي الدين بالخسارة . !

✱

واستمرت سياسة الافلاس الاستعماري — وهي في أساسها سياسة
تشرشل / بيفن الخارجية — يسندها الدولار ويظهرها ويخفي حقيقتها
الفارغة بعد استنفاد القرض الأمريكي .. فقد أقبل مشروع مارشال ، ثم
تلاه حلف الأطلسي وما صاحبهما من إغداق في مشروعات والمعونة
العسكرية ، الأمريكية الحالية .

ولكن هذه السياسة تحمل في ثناياها — بالضرورة — خضوعا بريطانيا متزايدا لركب السيطرة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .
إن بريطانيا تستمر ظاهريا أو اسميا في الاحتفاظ بأمبراطوريتها .
ولكنها في الواقع تحتفظ بها بعد إذن أمريكا . بل إن دورها قد أصبح ،
— كما يتضح بجلاء من مشروع النقطة الرابعة الذي أعلنه الرئيس ترومان —
لا يتعدى القيام بدور الحارس للمستعمر الأمريكي .

إن حكم حفنة المايلين الاستعماريين في بريطانيا ، ذوى النظرة والمصالح والارتباطات العالمية ، ليزوب تعلقا بالتحالف الأمريكي .. إذ يتأخ لهم الاحتفاظ بممتلكاتهم ، واستمرار تلقيهم ما يستطيعون الحصول عليه من أرباح خيالية . وهم في سبيل تحقيق هذا المقصد العظيم ، لا يخالجهم أدنى ندم في التضحية بمصالح بريطانيا الوطنية وإخضاعها للسيطرة الأمريكية ..
وهم يسرون في ذلك متبعين سنة أسلافهم حينما سلخوا هتلر في ميونيخ ،
مضحكين بمصالح بلادهم الوطنية لحساب التوسع الهتلري ، طالما بقى الفوهرر يضمن العداء للاتحاد السوفيتي .

وهكذا ، بينما تظل بريطانيا « تمتلك » مستعمرات في جميع أنحاء العالم ،
بل بينما تظل أكبر دولة استعمارية على الإطلاق ، « تصبح » هي ذاتها في نفس الوقت ، وشيئا فشيئا ، مستعمرة أو شبه مستعمرة أمريكية ، أو على أحسن الأحوال تصبح دولة تابعة لرأس المال الأمريكي المالي .

ولم يكن مندوحة من أن يتبع السيطرة الأمريكية الاقتصادية احتلال عسكري أمريكي للأرض البريطانية . فهناك .. حطت الفرقة الجوية التالية التابعة لقوات الولايات المتحدة رحالها منذ أغسطس ١٩٤٨ ، كقيادة مستقلة مسئولة مباشرة أمام القيادة العامة في الولايات المتحدة ، كما أنها « مستعدة لتنفيذ أى تعليمات تلقاها من هناك » — (كما تقول التيمس

ومشروعات الحرب الأمريكية تعرض بريطانيا لتهديد شامل ، ذلك أنها باستخدامها كقاعدة هجوم أمامية في أى حرب ذرية تصبح بالضرورة هدفا رئيسيا للغارات المضادة عند نشوب « الحرب العالمية الثالثة » ، التي تدعو لها الاستراتيجية الأمريكية . ولن تزيد بريطانيا في هذه الحالة عن أن تكون « مالطة » تلك الحرب العالمية الثالثة — كما يصفها أحد الوزراء البريطانيين أنفسهم . ! ولكنها ستكون مالطة بدون تلك الصخور والكهوف التي تحمي جزيرة البحر الأبيض المتوسط . وكثيرا ما يجاهر سادة الاستراتيجية الأمريكية — في مجلاتهم العسكرية ، وفي صحفهم السيارة أن التدمير الذي يلحق الجزء الأكبر من بريطانيا ، وعددا من سكانها من جراء الاشتراك في الحرب العالمية الثالثة الموعودة ، إنما هو ثمن لا بد من بدله والتضحية به على مذبج المصالح العليا للدفاع عن الولايات المتحدة والمدنية الغربية . !

.. فن أجل هذه الغاية السامية .. تهون كل التضحيات . ! وماقروض بلايين الدولارات التي تنفق هنا وهناك ، وما ألوان « المساعدات العسكرية » التي تنثر هنا وهناك أيضا .. إلا نذير تلك المصالح العليا التي يراها السادة الأمريكيون . !

إن هذا لا تقرير للواقع الحالي ، وللمستقبل بكافة احتمالاته .. أنساق وتفساق إليه بريطانيا بفضل سياسة الحرب الاستعمارية .. سياسة التدخل والمغامرات العدوانية ، وحروب المستعمرات .. سياسة مشروع مرشال وحلف الأطنتي .. سياسة برنامج فولتون والحرب الباردة ... سياسة الائتلاف الحزبي المزدوج لكل من تشرشل وبيفن .

ولكن هذه السياسة لا تعنى ولا تؤدي إلا إلى انتحار بريطانيا : اقتصادياً وسياسياً ، وعسكرياً . !

وكل الدلائل توحى بضرورة حدوث تغيير شامل حاسم ، فليس هناك من سبيل لآى صلاح أو تقدم .

إن الأساس القديم العتيق الذى قامت عليه بريطانيا كدولة استعمارية عالمية ، تسيطر على ربع المعمورة ، وتتدخل بطرق غير مشروعة فى حياة كثير من البلاد ، وتمتص الجزية من شعوب ما وراء البحار لتدفع منها ثمن وارداتها ، أكاداساً من الثروات الخيالية لطبقة مترفعة من أغنيائها ، مهملة فى نفس الوقت تقدم صناعاتها المحلية وزراعتها — هذا الأساس القديم قد انتهى وعفا عليه الزمان . . وأنه لن يعود قط .

✱

لقد بدأ انهيار الرأسمالية الاحتكارية العالمية بالفعل منذ الربع الثالث من القرن التاسع عشر . ولكن الاستعمارية الجديدة التى بشر بها تشامبرلين ورودس ، وبذلوا من ورائها الوعود البراقة بتحسين أحوال الفقير واتباع سياسة اشتراكية من أجل رفع مستوياته الاجتماعية . . قد أخفت حقيقة ذلك الانهيار لفترة ما ، خاصة وأن هذه الاستعمارية الجديدة قد انتشرت فى جميع الأحزاب السياسية وتغلغلت فى صفوف الأقسام العليا من الحركة العمالية متخذة الصفة الفايبانية . ولكن سرعان ما ظهر أنول ذلك الفجر الجديد للموعد ، وتبين زيفه بين أعوام ١٩٠٦ — ١٩١٤ .

وكان الثمن باهظا . . كانت حرب ١٩١٤ وما اقتضته من تضحيات خرجت بعدها بريطانيا وقد أمسكت الأزمة بخناقها ، واندفعت إلى أعماق كثيرة الغور فى جسدها السقيم . وكانت الفرصة سانحة لكي تزحف المبادئ الاشتراكية . . ولكن زعماءها أضاعوها ، وكان على رأسهم ماكدونالد وتوماس اللذين سيطرا على الحركة العمالية . وتبع ذلك حقبة طويلة من سنوات الكساد والأزمة المستحكمة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومع ذلك فما فتئت بريطانيا توالى سياستها الاستعمارية العتيقة ، فأثرت

معاداة الاتحاد السوفيتي، ومهدت لقيام دولة ألمانيا القوية، فأقامت الفاشية.. وكانت النتيجة أن عادت تدفع الثمن.. أضعافاً مضاعفة.. فكانت الحرب العالمية الثانية.

ومن هذه الحرب الثانية، خرجت بريطانيا أكثر ضعفاً، أثخنها الجراح الدامية. وكادت الجزية التي تأتها رغداً من شعوب وراء البحار أن تنحف.. وأصبحت تعاني أزمة حادة مستمرة في ميزان مدفوعاتها.. تاجر أذيالها وراء أصحاب الملايين الأمريكيين. وتجمعت في الآفاق نذر النهاية المحتومة. ومع ذلك فإن عبرة الماضي لم تنفع، ومضت سياسة الامبراطورية العجوز تاهت في الدرب العتيق. ١.، فبريطانيا تطمح إلى استمرار تحمل كل تلك الالتزامات الباهظة فيما وراء البحار، وهي في الواقع فوق قدرتها الاقتصادية، وفوق إمكانياتها البشرية داخل بلادها.. وهي لا تزال توالي سياستها الانتحارية في معاداة السوفييت وتأييد الرجعية في كل مكان، بينما تتخلف بل تتقهقر في واجباتها الأصلية الحيوية في إعادة تعمير بلادها. وهذا الطريق الذي تسير فيه لن يكون أفضل مما سبقه.. أنه يحمل الخراب.. وانحطاط مستويات الحياة، ويفضي إلى أزمة اقتصادية جديدة، ثم إلى الحرب. ١.

لقد أزف الوقت لتغيير الطريق..

لقد أزف الوقت لكي تبني بريطانيا حياتها من جديد، لتدعو أبناءها يسواعدهم العاملة أن يقيموا بجهدهم مالم في أمس الحاجة إليه في بلادهم بدلاً من أن يبقوا مشتتين عاطلين فيما وراء البحار لا يكسبون إلا الكراهة العميقة ولا يحصدون إلا الحقد الدفين. إن الواجب يقضي أن تركز بريطانيا جهودها على إعادة تعميرها حقيقة، وحياتها كلها بحاجة إلى ذلك. فالصناعة متخلخة ولا يد من إنهاضها، وكذلك زراعتها وبقية مرافق حياتها. إن الواجب يدعو في سبيل هذه الأغراض أن تتعاون مع بقية جميع الشعوب التي تبني هي

الأخرى بلادها وتصنع مستقبلها على أساس جديد بعد انتصارها على الفاشية. لنكى يتمتع الشعب بحرية ديموقراطية حقيقية ، واقتصاد اشتراكي يرفع من مستوى حياته الاجتماعي .

لقد ذهبت تلك الأيام التي كانت الرجعية الاستعمارية تتخفى فيها وراء قناع الوطنية . انها اليوم تقف ، وقد انكشف أمرها وانفضحت نياتها . تريد تبديد موارد بريطانيا وسواعدها لبنائها للاحتفاظ بثروات الحفنة القليلة من الاحتكاريين والاستعماريين ، وهي على استعداد لأن تسلم وطنها في سبيل تلك المغانم وتجعل منه مستعمرة تتبع تلك الامبراطورية الأخيرة . . . امبراطورية الاحتكاريين الأمريكيين . لقد ذهبت تلك الأيام إلى غير رجعة . إن خبرة اليوم ، المستمدة من خبرات الشعوب في كل بلد من البلاد ، تثبت بكل جلاء أن الاشتراكية هي التي تعلن بكل صدق وإخلاص مصالح الأمة وتهب للكفاح من أجلها .

إن الاشتراكية السليمة — التي طالما دعت إلى الكفاح من أجل تحرير جميع الشعوب الخاضعة والتابعة من ربة الاستعمار ، إنما تكافح أيضاً من أجل تحرير شعب بريطانيا من ربة السيطرة الاستعمارية الأمريكية . إن وحدة القضية والكفاح لتتضح من تلك الحقيقة الهائلة ، وهي أنه في نفس الوقت الذي يعتمد فيه الحكام الاستعماريون إلى تبديد موارد بريطانيا وقوى أبنائها العاملة للاحتفاظ بقبضتهم على الشعوب الخاضعة لهم ، فيضربون قرى الملايو بالقنابل ، ويحتلون اليونان ، ويقذفون بالوطنيين من أهالي قبرص في أعماق السجون ويرون في مطالباتهم بأبسط حقوقهم الديموقراطية جريمة لا تغتفر . في نفس هذا الوقت ينالون شعب بريطانيا شيئاً فشيئاً للسيطرة الأمريكية . إن هذا يقضي بنا إلى القول ، أنه لو اندلعت شرارة الحرب العالمية الثالثة ، فلا ريب أن الشعب البريطاني سينظم حركة تحريره ، ويقضي على العسكرية الأمريكية التي تحتل بلاده متحداً في

ذلك مع أوروبا الاشتراكية . . . ولكن من الأفضل أن يتحقق التحرير قبل الحرب . . . ومن أجل منع قيامها .

ليس صحيحا ما يدعيه الانهزاميون — أو محدثو ميونيخ . ١ — أو مما يحاول أن يؤكد اتباع الاستعمار الأمريكي والمصفقون له . . . من أن الشعب البريطاني ضعيف يائس خائر ليس من سبيل أمامه إلا الاعتماد على أمريكا . إن الأمر على عكس من ذلك ، فإن الظروف لم تكن مواتية في يوم من الأيام أكثر منها الآن لأن تتبع بريطانيا سياسة مستقلة ، تتفق وتتحد مع القوات التقدمية في العالم وهي بذلك لا تنقذ بريطانيا فحسب ، بل إنها لتغير من الموقف العالمي برمته .

ليس صحيحا أن الاستعمار الأمريكي لا يقهر . إن تقرير الولايات المتحدة الأخير عن الصين عام ١٩٤٩ يوضح هذه الحقيقة بجلاء :

« إن الحقيقة المؤلمة — التي لا مفر من الاعتراف بها — هي أن هذه النتيجة الخيبة للحرب الأهلية في الصين ، إنما جاءت رغمًا عن جميع الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية . فلم يكن هناك من شيء مما فعلته هذه البلاد (الولايات المتحدة) أو تستطيع أن تفعله في نطاق حدود إمكانياتها المعقولة — بقادر على تغيير تلك النتيجة ، إن هذه البلاد لم تترك شيئًا دون أن تفعله لتحويل دون هذه النتيجة . إنما نتاج القوى الداخلية في الصين ذاتها ، تلك القوى التي حاولت هذه البلاد عبثًا أن تؤثر فيها . »

إنها وثيقة خالدة أبد الدهر كتبت على أساس ديااليكتيكي تاريخي لاشك فيه . ١ وثيقة كتبها الصينيون ، وكسبوا بها حريتهم . وغدا ستكسب أوروبا الغربية وبريطانيا حريتها وفقا لنفس الأساس .

لا مفر للشعب البريطاني من أن يختار سياسته . وإن ما يقع عليه اختياره سيحدد حياته الاقتصادية والسياسية ، وبالتالي سياسته الداخلية والخارجية إلى مدى غير قليل . . .

إما أن يستمر في الخضوع للسيطرة الأمريكية ، مترسما طريق الرجعية التي تسكتل في الجهة الانجليزية — الأمريكية ، وتلقى أعباء قاسية على أبنائه

البلاد ومواردها يكون من نتائجها أن تصيبها بالعجز والقعود ، وأن تفقد كل احتمال للاستقلال الاقتصادي والتعمير ، وأن تضيع جهودها من أجل أرباح شركات الاستثمار والاحتكار ، وأن تهوى إلى حضيض الدين وتصبح مذلة للدائن الأمريكي حتى ينتهي بها الأمر أن تعيش على ما يتصدق عليها الباذل الأمريكي ، وأن تفقد مكائدها بين الأمم فلا تزيد عن أن تغدو تابعاً مرتزقا ومركزا عسكريا أمامياً وقاعدة للقنابل الذرية في مشروعات الحرب الأمريكية ضد أوروبا الاشتراكية . .

#

. . أو أن تتبع الطريق الآخر . . طريق الاستقلال والتعمير الاشتراكي فتحطم قواعد التكتل الانجليزي الأمريكي الرجعي ، وتنتهي الالتزامات العسكرية الاستعمارية فيما وراء البحار ، وتعود فتعمل بمقتضى المعاهدة البريطانية — السوفيتية واتفاقيات القرم وبوتسدام ، وتركز جهودها على إعادة بناء الاقتصاد البريطاني ، وتقدم إلى الأمام — بالاتحاد مع شعوب أوروبا التي تصنع حياتها من جديد ، مع شعوب الاتحاد السوفيتي وشعوب الامبراطورية التي تندفع في طريقها من أجل حرياتها المسلوبة ، تتقدم مع هؤلاء جميعا ، وتعمل معهم نحو إقامة دعائم مستقبل وطيء الأركان على أساس من الرخاء الاقتصادي والاستقرار والتعاون السياسي دون أي خوف أو وجل من تهديدات الرجعية الأمريكية .

مثل هذه السياسة لا تحمل أي عداً نحو المقاصد التقدمية للشعب الأمريكي ، بل على العكس من ذلك ، إنها أفضل ما يمكن أن يعاون الأقسام التقدمية في الشعب الأمريكي التي تكافح هي الأخرى ضد أسوأ ما عرف من سيطرة الرجعية الاحتكارية ، لكي تعيد أمريكا ثانية إلى الطريق الذي حاولت أن يوجهها إليه . . طريق التعاون الدولي .

مثل هذه السياسة ممكنة ، وعملية . وهي ليست مطلوبة فحسب من أجل

التقدم والسلام . بل إنها تفتح المجال فسيحا أمام حل مشاكل بريطانيا الاقتصادية العديدة . إن مثل هذا التغيير السياسى الرئيسى وانهاء الحرب الأمريكية الباردة وقيودها التى تفرضها وتمنع من جراتها قيام أسباب التجارة الحقيقية وعلاقاتها الضخمة مع الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، يتيح لبريطانيا أن تقيم نظاما تجاريا متوازنا مع الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والصين الديمقراطية وجميع المستعمرات المتحررة ، وبذلك تنهى تبعيتها للدولار ، وتتيح الاتجار مع بلاد الدولار دون عجز فى ميزان مدفوعاتها معه .

وهذا ما يعترف به اليوم أنفسهم : رواد سياسة « الحرب الباردة » الاستعمارية . ومن ذلك ما كتبه صحيفة « الايزرفر » فى ٢٢ مايو ١٩٤٩ :

« لقد بدأت حملة نشيطة تدعو إلى زيادة التجارة بين الشرق والغرب فى أوروبا . . . إن تنشيط تجارة الشرق والغرب فى أوروبا يقال من اعتماد أوروبا الغربية على الأغذية الأمريكية ، ويقال بالتالى العجز فى الدولارات . وكل هذا يثير الإغراء . ولسكننا إذا وقعنا ضحية له ، فإن النتيجة السياسية ستكون كارثة . »

وهكذا يعتبر الانعاش الاقتصادى أمرا « مغريا » ، ولكن لا بد من أن يقاوم الإغراء لأسباب سياسية — من أجل المحافظة على تحالف الرجعية الانجليزية / الأمريكية المقدس . ١ وبذلك ذبل الامل الذى داعب البعض فى أن يحل « الانعاش الاقتصادى » السليم محل مشروع مارشال ، وبقيت قبضة هيكل التحالف السياسى العسكرى عارية تدفع نحو الحرب ، وهاوية الفقر .

ومرة ثانية عادت الاويزرفر تقول فى ٣ يولييه ١٩٤٩ :

« لقد أصبح من الممكن أن نجد باستمرار — وبشكل متزايد — أنواعا من الأشياء تتوفر فى كثير من الجهات ، وكنا نعتمد فى حصولنا عليها إبان الحرب وبعدها مباشرة اعتمادا كليا على أمريكا . . . وبينما تنقذ هذه السياسة

كثيراً من الدولارات .. إلا أنها توسع بشكل حاسم من اقسام العالم الغربى . ونحن إذا اندفعنا نحو اتجاهها المنطقى .. كان مؤدى ذلك أن تقلص التجارة عبر الأطلنطى ، وقد يدعو ذلك أن يحذو بقية الجزء غير الأمريكى من العالم الغربى حذونا مما قد يؤدى إلى اعتبار أمريكا وكأنها غير قائمة !..

وهذا قد يوازن حساباتنا . ولكنه يكون ولا ريب عملاً محفوفاً بالأخطار ... ذلك أنه من المشكوك فيه أن يوجد أى بديل لروسيا وأوروبا الشرقية يمكن أن يورد هذا المقدار الضخم من الحبوب وغيرها من الأغذية الأساسية .

وقد كان الزاعمون يدافعون قديماً عن مشروع مارشال — بالرغم مما تضمن من شروط تدعو الى التبعية الاقتصادية لأمريكا — بأنه السبيل الوحيد لموازنة الحسابات ، . أما الآن ، فانهم يدعون إلى عدم موازنة الحسابات ، خوفاً من ضياع هذه التبعية لأمريكا !

ومع ذلك ، فإن الأوبزرفر تعلق ثانية فى ٢٤ يولييه ١٩٤٩ :

« من المحتمل أن نجد فى أسواق العالم ، مصادر أخرى تعتمد عليها بريطانيا فى مدها بحاجاتها وشرائها منها — ولكن اتجاهنا الى الكثير منها قد يتطلب منا أن نأق باً بصارتنا فيما وراء الستار الحديدى ، ونقصد أسواق الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والصين الشعبية .

والحق أننا اذا نظرنا إلى أزمة الدولار على أنها مشكلة اقتصادية مجردة — دون مراعاة للاعتبارات العليا التى تدعو الى تدعيم الوحدة والتعاون البريطانى الأمريكى — فانتا سرعان ما نعث على الحل البسيط : وهو أن تتبع طريقاً مختلفاً ، مغايراً لما نلصقه . ولكن الأخطار السياسية التى تكتنف هذا الطريق أعظم مما تقدر . »

وهكذا يكون الاعتراف بوجود احتمالات عملية يمكن الاستفادة منها بالاتجاه إلى قاعدة تجارية مغايرة . من شأنها أن تنتهى إلى « موازنة الحسابات » ولكن هذا الاتجاه ينبذ نيزد النواة ، لأسباب سياسية رجعية .. ولكن مصالح الشعب البريطانى الاقتصادية والسياسية تشير على العكس من ذلك إشارة واضحة إلى هذا الاتجاه هو الاتجاه الوحيد السلم .

إن أمام الشعب البريطاني أساساً جديداً لسياسة مغايرة تحمل له مشاكله الحالية .. سياسة عملية طامحة ، ولكن اتباعها يقتضيه شرطاً واحداً فقط .. هذا الشرط هو أن يحسم الشعب البريطاني موقفه ، ويحطم ذلك الأساس الاستعماري الحزب المفلس ، وينطلق مقبلاً دعائم اقتصاد جديد مستقل غير استعماري .. وهذا يعني من الناحية العملية الواقعية إقامة اقتصاد اشتراكي ، وتوحيد القوى مع جميع الشعوب التي ظفرت أو في سبيل ظفرها بحرياتها في كفاحها ضد الاستعمار ، والتي تتبع نفس الطريق ، في مراحلها المختلفة ، نحو تحقيق الهدف الأخير ، وهو اقرار الاشتراكية الكاملة .

ولا ريب أن مثل هذا التحول يتطلب تغييرات سياسية عظيمة داخل بريطانيا .. وظروفها لا تزال تصهر في البوتقة . ذلك أن الوعي السياسي كثيراً ما يتخلف وراء الحقيقة الموضوعية . وأنه لسوف يتطلب دخول معركة سياسية ضخمة بالغة العنف من أجل إنهاء تلك السياسات الرجعية الحالية ، وهو الأمل الذي طالما راود مخيلة كثير من الناس وعلقوه على عودة حكومة العمال عام ١٩٤٥ . ولكن واقع اليوم يدعو إلى إحداث تغييرات كبيرة أيضاً داخل الحركة العمالية ، وتدعو إلى أن تنبع قوى جديدة تأخذ مكانها في مقدمة الصفوف حتى تغلب على تلك المشاكل التي أثبتت كل من المحافظين والاصلاحيين العمال أنهم أعجز من أن يقدرُوا على حلها ، بسبب ارتباطها العميق بأساس سياستهم الاستعمارية المشتركة .



لقد أزف الوقت الذي يجب فيه على بريطانيا أن تواجه التغيير العظيم . إن عليها أن تحطم الاستعمار ، أو أن تدعه يقضي عليها .. إن إنهاء السيطرة الأجنبية ، والتدخل المسلح في مغامرات خيرية .. ليس أمراً أساسياً ضرورياً تتطلبه مصالح شعوب المستعمرات المناضلة من أجل حرياتها ، وتطلبه الديمقراطية ، ويتطلبه السلام العالمي فحسب .. إنما هو في نفس الوقت أمر

حياة أو موت بالنسبة للشعب البريطانى ذاته ، إذا أراد أن يحل مشاكله داخل بلاده ، وإذا أراد أن يتقدم فى طريق الاشتراكية .
 إن الاشتراكية والاستعمار ضدان لا يتقابلان . فإذا اخترنا الامبراطورية فقد نبذنا الاشتراكية . بل وأكثر من ذلك . إننا إذا تابعنا سيرنا فى طريقنا الحالى إلى النهاية ، فأننا لن نكون قد نبذنا الاشتراكية لحسب بل نكون قد وقعنا صك دمارنا الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

*

لقد أزف الوقت لاختيار الطريق الجديد . ان الشعب البريطانى بتحريره شعوب الامبراطورية ، إنما يحرر نفسه أيضاً . ولا نلقى هذا القول كحكمة تدخر للمستقبل . . فقد أصبح حقيقة عملية واقعية يجب أن تكون الشغل الشاغل لسياسة اليوم .
 يجب أن تعود القوات العسكرية إلى وطنها ..
 يجب أن نستخدم مواردنا من أجل إعادة بناء حياتنا . .
 لنقطع اليوم وإلى الأبد ، كل أسباب هذه الخسارة التى تحقيق بنا من جراء نظام استعماري اجرامى منهار . . عفا عليه الزمان . . ولنقيم على اتقااضه بريطانيا جديدة ، تساهم بدورها مع شعوب العالم الحرة كشريك خرم على قدم المساواة .

. . بالم . دات

فهرس

صفحة -

٣	مقدمة
٩	الفصل الأول : أزمة الامبراطورية
١٧	» الثاني : بريطانيا والامبراطورية
٢٧	» الثالث : ثمن الامبراطورية
٣٨	» الرابع : أزمة النظام الإستعماري
٤٧	» الخامس : أزمة المدنية الغربية
	» السادس : أمريكا تتولى الزمام من الامبراطورية
٥٦	البريطانية
٦٩	» السابع : الامبراطورية الأمريكية الجديدة
٨٣	» الثامن : أساليب جديدة للاستعمار - الهند
٩٤	» التاسع : أحلام جديدة للامبراطورية - أفريقيا
١٠٥	» العاشر : خرافة تنمية المستعمرات
١٢٧	» الحادي عشر : الامبراطورية تعنى الحرب
١٤١	» الثاني عشر : ثمن مشروعات الحرب الإستعمارية
١٤٧	» الثالث عشر : الاستعمار العالمي
١٥٣	» الرابع عشر : مبررات للامبراطورية
١٧١	» الخامس عشر : الطريق لتحرير المستعمرات
١٨٠	» السادس عشر : الاتحاد السوفيتي وتحرير المستعمرات
١٨٢	» السابع عشر : خطوات أخرى لتحرير المستعمرات
١٩٣	» الثامن عشر : تحرير بريطانيا



تقدم في يوليو ١٩٥٦

دار النديم

١ - الجزائر الثائرة

مقدمة بقلم السيد

عمر الفاسي

زعيم حزب الاستقلال المراكشي

أول كتاب من سلسلة جديدة تقدمها دار النديم ، ويعالج كاتبها مشاكل الساعة التي تهم مصر والعالم العربي .

٧ قروش مصرية

١٦٠ صفحة

٢ - قصص وأقعية من العالم العربي

مجموعة مختارة من القصص ذات الاتجاه الواقعي من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسودان والمغرب العربي .

مع مقدمة دراسية عن الاتجاه الواقعي في القصة العربية

بقلم

غائب طعمه فرمان

محمود أمين العالم

١٥ قرشاً مصرية

٢٠٠ صفحة

صدر عن دار النديم

٢ - الصين الشعبية محمد عوده . النسخة العادية نفدت
نسخ ممتازة محدودة ٢٥ قرشاً مصرياً

٢ - رجال وعرب لطفى الخولى ١٠ قروش مصرية
مجموعة قصص من الأدب المصرى الواقعى الحديث تصور حياة الإنسان وراء قضبان السجون ومقاومته للظلام والحديد ، يهديها الكاتب إلى :
« سجن بصعيد مصر ، وأم لا تزال مريضة ، وأناس ما برحوا فى كل مكان يصنعون الحياة ويلقون الصعاب ، وهم دائماً يشقون بالغد والإنسان »

٣ - ألوان من القصة المصرية مقدمة الدكتور طه حسين
دراسة محمود أمين العالم ١٥ قرشاً مصرياً

مجموعة مختارة من القصة المصرية الحديثة من سبعة عشر قصصاً يمثلون مختلف الاتجاهات ، يلقي عليها كل من الدكتور طه حسين ومحمود أمين العالم أضواءهما النقدية فتجسدت بذلك معركة القديم والجديد فى الأدب الدائرة اليوم فى مجتمعاتنا العربية .

٤ - شهر فى روسيا أحمد بهاء الدين

١٠ قروش مصرية

تسجيل كامل للرحلة الصحفية التى قام بها الكاتب للاتحاد السوفيتى خلال نوفمبر عام ١٩٥٥ يعرض لآرائه فى المجتمع السوفيتى الحديث ورجل الشارع والفن والأدب والصحافة والمرأة ونظام الحكم والمزارع الجماعية

٥ - أنت أسود ترجمة وتقديم مازن الحسني
١٠ قروش مصرية

مجموعة من القصص الأمريكية الحديث لرايت وستاينبيك وكالدويل
ومالتز ، ترجمها الأديب الفلسطيني وقدمها بدراسة وافية للقصة الأمريكية
خلال التطور التاريخي للأدب الأمريكي .

٦ - بدلا من الخوف للأوربين بيفان

ترجمة وتقديم كامل زهري ١٥ قرشاً مصرية

الكتاب الذي أخرجه بيفان زعيم الجناح اليساري في حزب العمال
البريطاني يعلن فيه آراءه في الاشتراكية والماركسية والكتلتين السوفييتية
والأمريكية ، ويهاجم فيه الاقتصاد الفردي ويدافع عن الديمقراطية
الجديدة والكتاب مقدمة تاريخية عن تطور الأحوال الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية لبريطانيا منذ الثورة الصناعية حتى الآن .

٧ - أزمة بريطانيا الاستعمارية تأليف ر. بالم رات

تقديم وترجمة عادل أحمد ثابت ١٥ قرشاً مصرية

يحلل حقيقة الأزمة التي تعانيها بريطانيا ويرجعها إلى طبيعة نظامها
الاستعماري الطفيلي الذي تقوم عليه اقتصادياتها ، ويربط بين الكفاح
الوطني لشعوب المستعمرات وكفاح الشعب البريطاني في سبيل السلام
والاشتراكية .

تطلب مطبوعات دار النديم وكتابات مصرية من :

في مصر : الدار المصرية للكتب ، ٢ شارع عبد الحائق ثروت

البلاد العربية والسودان : شركة فرج الله للصعافة

كتابات مصرية

دراسات حرة من الواقع المصرى تصدر بصفة غير دورية
يشرف عليها :

عادل أحمد ثابت . على السراعى . لطفي الحولى . محمود أمين العالم
صدر عدد يونيو ١٩٥٦ ويتضمن :

- ١٨ يونيو ١٩٥٦ « ميثاق وطنى »
- حقيقة الحرب الباردة عادل أحمد ثابت
- حلف بغداد دكتور عبد الملك عوده
- تأميم القطن دكتور عبد الرازق حسن
- حقوق الانسان فى القانون المصرى عصمت سيف الدولة
- الطبقة العاملة لطفي الحولى
- مسؤولية المرأة المصرية اليوم أنجى أفلاطون
- التفكير العلمى عند العرب محمود أمين العالم
- حديث عيسى بن هشام دكتور على الراعى
- افتقار عنصر المحلية فى الفن الاسلامى المصرى أحمد عيسى
- المفهوم الجديد لفن التصوير جاذية سرى
- مذبح القاعة « قصيدة » أحمد عبد المعطى حجازى
- الحساب « قصة » محمد فهمى حسين
- مجتمع كتابات مصرية

ذكرى عزيز فهمى — مؤتمر المحامين — معارض للفن هذا العام.

رسوم أربعة فنانين الثمن ٧ قروش مصرية

صدر العدد الأول فى مارس ١٩٥٦ ويتضمن مقالات عن :

- باندونج بداية الطريق • التخطيط يعنى مواردنا الاقتصادية • فلسفة التخطيط فى
- الثقافة والتعليم • تأميم الطب فى مصر • القديم والجديد فى الأدب • قضية النقد
- الأدبى • مقدمات فن التصوير • أغنية مصرية : النيل نجاشى • أدبنا الشعبى :
- دعوة لجمعه ودراسته • أغنية حب « قصيدة » • أبوجبل « قصة » • مشاهد حية
- من تاريخ الجبرتى • رسوم جاذية سرى الثمن ١٠ قروش مصرية

التوزيع فى البلاد العربية : شركة فرج الله للطباعة

دار النجوم

دار النجوم

Bibliotheca Alexandrina



0602474

١٥